

## الباب الثالث

### الدفاع الشرعى الدولى

#### (( الجهاد ))

راعى جمهور الفقهاء القدامى الحالة الواقعية التى كانت قائمة بين المسلمين ومخالفهم فى الدين فقسموا العالم الى دارين دار السلام ودار الحرب .

وقد اعتقد بعض المستشرقين وجاراهم فى ذلك بعض البلطيين العرب أن هذا التقسيم الذى بناه الفقهاء على ما كان يجرى فى دنيا الواقع بين المسلمين وغيرهم هو الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول التى تخالفها فى العقيدة الدينية .

والقول بهذا الراى يعنى ان الدولة الاسلامية فى حالة دائمة من الحرب فى مواجهة الدول غير الاسلامية ، وبعبارة أخرى تعتبر الدولة الاسلامية على الدوام دولة مهاجمة ، محاربة ، لا تعرف قيودا على القتال . ولا حدودا للحرب ، ومن ثم لا محل للقول بنظرية الدفاع الشرعى الدولى فى الفقه الاسلامى على النحو المعروف فى القانون الدولى ، لأن هذه النظرية تستلزم شروطا معينة لاضفاء وصف المشروعية على ما تقوم به الدولة من أعمال الحرب للدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجى وهو ما يقتضى قبل تناول أحكام الدفاع الشرعى الدولى فى الفقه الاسلامى والقانون الدولى تجلية الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها .

وعليه نقسم الدراسة فى هذا الباب الى فصلين :

**الفصل الأول :** العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها .

**الفصل الثانى :** احكام الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى والقانون الدولى العام .

# الفصل الاول

## العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها

زعم البعض من فقهاء القانون الدولى والمؤرخين فى الغرب وتبعمهم فى ذلك للأسف - بعض الكتاب العرب أن الاسلام يقوم على القهر والغلبة ، وانه فى سبيل نشر دعوته قد أعلن الحرب ضد جميع الأجناس والشعوب من مختلف العقائد والملل وهى حرب دائمة شاملة لا تضع أوزارها الا اذا دخل سكان العالم جميعا فى الاسلام طوعا او كرها . والحرب فى رأى هؤلاء هى الأصل فى العلاقات بين الدولة الاسلامية وغيرها (١) .

وقد وصل التعصب ضد الاسلام بنفر من كتاب الغرب الى اعتبار المسلمين من الشعوب المهجية التى يجب ان لا تنال شرف الانتساب الى الجماعة الدولية ولا تتمتع بالحقوق التى ترتبها قواعد القانون الدولى ومن هؤلاء « تيودور رويش » الذى يقول « يكفى تمجيد للكنيسة انها أقتنعت المسيحية بوحدتها وبوجوب تكوين جمعية دولية تقوم فى وجه المسلمين المهج » (٢) .

ونتناول على التوالى الرأى القائل بأن الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها هو الحرب ، ورأى جمهور الفقهاء والكتّاب المحدثين بأن السلم هو الطابع العام لعلاقات الدولة الاسلامية وغيرها ، لنتنتهى الى رأى فى هذا الخلاف .

## الحرب هى الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها :

ذهب بعض الفقهاء ومنهم الامام الشافعى رحمه الله الى أن المبيع للقتل هو الكفر (٣) ، ويذهب هذا الفريق الى أن الدعوة الاسلامية واجبة

---

(١) الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام - المستشار على على منصور - دار القلم - ١٩٦٢ - ص ٢٤١ - ٢٤٣ حيث عرض هذا الرأى وفنده .

(٢) وذلك فى كتابه « من الحق الى الحرب » وقد اشار اليه الاستاذ احمد توفيق فى كتابه علم الدولة - ١٩٣٧ - الجزء التاسع - ص ٤٤٤ .

(٣) مفتحى المحتاج - الجزء الرابع - ص ٢٢٣

وهى دعوة باللسان ، ودعوة بالسنان ، فمن دعوا باللسان ولم يستجيبوا وجبت دعوتهم بالسنان بقتالهم حتى يسلموا ان كانوا من مشركى العرب ، فان كانوا من اهل الكتاب او من المشركين غير العرب وجب قتالهم حتى يسلموا ويعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون . ولا يحل الكف عن القتال الا لضرورة بأن يكون بالمسلمين ضعف وبغيرهم قوة .

والعالم وفقا للغالبية من هذا الراى ينقسم الى دارين دار الاسلام وهى الدار التى تجرى عليها احكام الاسلام ، ويأمن فيها بأمان المسلمين سواء اكانوا مسلمين أم ذميين . ودار الحرب وهى الدار التى لا تجرى فيها احكام الاسلام ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين .

ويستند أصحاب هذا الراى الى آيات القتال فى القرآن الكريم وما روى من أحاديث فى الحز على الجهاد ، وأهم هذه الأدلة هى :

١ — الكثير من آيات القرآن الكريم تحض على انقتال ، فوجب على المسلمین قتال غير المسلمين حتى يسلموا او يعطوا الجزية ، فقد جاءت الايات فى السياق القرآنى مطلقة دون تحديد ما اذا كان هذا القتال دفعا للمعدوان أم دعوة الى المخالفين للدخول فى الاسلام ومن هذه الآيات قول الله عز وجل « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (١) .

وقوله تعالى « واقتلوهم حيث ثقتموهم » (٢) وقوله تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (٣) وقوله تعالى « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » (٤) وقوله تعالى « انفروا خافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وانفسكم » (٥) وقوله « جل شأنه » فاذا انسلخ الأشهر الحرم

(١) سورة البقرة الآية ٢١٦

(٢) سورة البقرة — الآية ١٩١

(٣) سورة الأنفال — الآية ٢٩

(٤) سورة التوبة — الآية ٣٦

(٥) سورة التوبة — الآية ٤١

فاقتلوا المشركين حيث وجبتهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم « (١) وقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (٢) .

وهذه الآيات تدل على وجوب قتال المسلمين لغير المسلمين حتى يسلموا او يدنموا الجزية لأن ظاهر الأمر فيها هو الوجوب ولا يمكن أن يكون مصروفا الى غيره كالندب والاباحة مثلا فمثلا كلمة انفروا فى قوله تعالى « انفروا خفافا وثقالا » (٣) تدل على وجوب النفر ، لأن أصل النفر هو الخروج الى مكان لأمر واجب (٤) .

٢ — الآيات الكريمة التى فرضت القتال على المسلمين لمن يقاتلهم دون غيرهم مثل قوله تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٥) منسوخة بقوله عز وجل « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » (٦) .

٣ — وردت الأحاديث التى يؤكد ظاهرها وجوب القتال كطريق للدعوة ، ومن ذلك ما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فان قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله (٧) ، وما رواه أحمد وأبو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بعثت بين يدي الساعة

- 
- (١) سورة التوبة - الآية ٥
  - (٢) سورة التوبة - الآية ٢٩
  - (٣) سورة التوبة - الآية ٤١
  - (٤) تفسير الرازى - الجزء الرابع - ص ٤٣٢
  - (٥) سورة البقرة - الآية ١٩٠
  - (٦) سورة البقرة - الآية ١٩٣ - راجع الام - الجزء الرابع - ص ٨٤
  - (٧) فتح البارى - الجزء السادس - ص ٨٥

بالسيف حتى يعبد الله تعالى وحده لا شريك له ، وجعل رزقى تحت ظل  
رمى ، وجعل الذل والصفار على من خالف أمرى (١) .

٤ — عن سفيان بن عيينه قال : بعث الله رسوله بأربعة سيوف :  
سيف لقتال المشركين باشر به القتال بنفسه ، وسيف لقتال اهل الردة ،  
كما قال تعالى « تقاتلونهم او يسلمون » (٢) ، فقاتل به أبو بكر رضى الله  
عنه بعده مانعى الزكاة ، وسيف لقتال اهل الكتاب والمجوس ، كما قال  
تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ... ( الى قوله تعالى ) حتى يعطوا  
الجزية عن يد وهم صاغرون » (٣) ، فقاتل به عمر ( رضى الله عنه ) .

وسيف لقتال المارقين ، كما قال تعالى : « فان بغت احداهما على  
الأخرى فقاتلوا التى تبنى حتى تفىء الى امر الله » (٤) فقاتل به على رضى  
الله عنه ، وعلى ما روى عنه انه قال : « امرت بقتال المارقين والناكثين  
والقاسطين » (٥) .

٥ — نهى الله سبحانه وتعالى فى كثير من آى الذكر الحكيم عن  
اتخاذ الكافرين أولياء ، وعن الالتئام اليهم بالمودة ، ومن هذه الآيات قوله  
تعالى « لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين » (٦) ، وقوله  
تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء  
بعض ، ومن يتولهم منكم فانه منهم » (٧) ، وقوله تعالى « يا أيها الذين  
آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالمودة وقد كفروا بما  
جاءكم من الحق يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم » (٨) وفى

---

(١) شرح العيني على البخارى - الجزء الرابع عشر - ص ١٩٢

(٢) سورة الفتح - الآية ١٦

(٣) سورة التوبة - الآية ٢٩

(٤) سورة الحجرات الآية ٩

(٥) السمر الكبير - مطبعة جامعة القاهرة - الجزء الاول - ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٦) سورة آل عمران - الآية ٢٨

(٧) سورة المائدة - الآية ٥١

(٨) سورة الممتحنة - الآية ١

الآيات الكريمة — وفقا لهذا الرأي — دلالة على أن لا تكون للمسلمين موالاه أو مخالفة .

٦ — يرى أصحاب هذا الرأي أن الذين يدعون الى الاسلام على وجه صحيح لا يكون لهم العذر في البقاء على غيره ، لأن الله سبحانه وتعالى قد أبلى معاذيرهم بدلائله التي أفهمها على وحدانيته ، وصدق بها رسوله ، وإذا لم يجيبوا دعوة الحق بالحكمة والمعظة الحسنة ، ولا معذرة لهم في الإباء فلا سبيل غير أن يسوقهم المسلمون لما فيه خيرهم وهداهم بوسائل قسرية ، فان لم تفلح وسائل القسر بعد أن فشلت وسائل الحكمة لم يكن بد من قتلهم وقطع دابر شرهم وقاية للمجتمع من ضلالهم .

وانطلاقا من هذا الرأي يقرر بعض المستشرقين في مؤلفاتهم ومنشوراتهم ان الاكراه على الدين كان بعد الهجرة وأن الاسلام قام حينئذ بالسيف ، والجهاد هو نشر الاسلام بالسيف ، ويجب الجهاد حتى يدخل الناس كافة في حكم الاسلام ولا بد من ابادة الكفرة ، ومحمد نبي الحرب والقتال ، والحرب دائمة دون هوادة أو فتور (١) .

ويردد هذه المزاعم بعض الباحثين العرب فينكر أحدهم على الاسلام فهمه لقواعد القانون الدولي ، وينكر عليه ارتضائه لها ، لأنه يدعو الى قيام دولة واحدة تحت لواء الاسلام في العالم كله ، وأنه نتيجة لذلك لا يعترف للدول الأخرى بالاستقلال والسيادة ، وأن الحرب شرعته لتحقيق أغراضه (٢) ، ويرى باحث عربي آخر في تصوير مذهب المسلمين في السلم أن كثيرا من الفقهاء الذين عاشوا أيام الفتح الاسلامي قد ذهبوا الى أن حالة الحرب هي القاعدة عند المسلمين وأن السلم ليست الا هدنة يستعد بها لاستئناف القتال وينتهي الى أنه « إذا وجد الامام الحريص

---

(١) الطيبة والشريعة - جولد زيهر - ص ٢٧ ، دائرة المعارف الإسلامية - الجزء

السابع ص ١٨٨ .

Khadoori, M. Peace and war in the law of Islam. (٢)

P. 30-40.

والباحث هو الدكتور مجيد خدوري وهو عراقي اتم دراسته العليا في القانون

الدولي بكلية سان جوتز .

على سلامة المسلمين ودفن الاخطار التي تهددهم ضرورة المعاقدة على سلم دائم لم يجز له عند الفقهاء أن يفعل ، لأنه الغاء لفريضة الجهاد ، وكل موادعه يعاقد عليها يستطيع نقضها اذا رأى قواعد النبذ (١) .

ويذهب الباحث الى ان التقسيم الاسلامى من حيث ان العالم دار سلام ودار حرب ، شبيه بالنظام البلشفيكى ، اذ تعتبر روسيا الوطن العام لكل شيوعى فهى دار سلام للشيوعيين ، وبقية بلاد العالم تعتبر دار حرب ، يجب اتخاذ جميع الوسائل للانقراض عليها والاستيلاء على مقاليد الحكم فيها (٢) .

غير أن الانصاف يقتضى القول أن بعض المستشرقين قد اعترفوا بأن القوة لم تكن عاملا فى نشر الاسلام ، وان الاكراه لم يكن وسيلة لتغيير عقيدة غير المسلمين . كما تصدى جمهور الفقهاء والكتاب المحدثون لهذا الرأى وقدموا من الادلة العقلية ومن الشواهد التاريخية ما يؤكد أن الاسلام هو دين السلام وأن حروبه — فى الواقع — كانت دفاعا مشروعا ولم تكن هجوما للاكراه على اعتناقه ، ولم يكن انتشاره بالسيف وانما لما اشتمل عليه من مبادئ سامية ، وعقائد تتفق مع العقل مما جعل الدعوة اليه بالحكمة والموعظة الحسنة معبدا الطريق واضحة المنهج ، فدخل الناس فى دين الله افواجا .

### السلام هو الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها :

قرر جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والحنابلة والكتاب المعاصرين (٢) ، أن مناط القتال هو الحراة والمقاتلة وليس الكفر ، غلا

---

(١) الشرع الدولى فى الاسلام — الدكتور نجيب ارمنازى — طبعة دمشق ١٩٢٠م —

١٢٤٩ هـ — ص ١١٣

(٢) الشرع الدولى فى الاسلام — المرجع السابق — ص ٥٠ ، ٥١

(٣) فتح القدير — الجزء الرابع — ص ٢٩١ ، المدونة — الجزء الثالث ص ٦ وما

بعدها ، بداية المجتهد — الجزء الاول — ص ٣١١ — رسالة القتال من مجموعة الرسائل

==

يقتل شخص لمجرد عدم اعتناقه الاسلام او مخالفته له ، وانما يباح قتله لاعتدائه على الاسلام ، فان لم يكن ثمة اعتداء منه وجب أن يلتزم المسلمون معه جانب السلم .

ويستند القائلون بأن الأصل في العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها هو السلم للأدلة الآتية :

١ — ان الدعوة الاسلامية بدأت سلمية واتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم آداب الاسلام وتعاليم القرآن التي صورت له وسائل وصول الدعوة الى أهدافها طريقا الى قلوب الناس ومن وسائل الدعوة كما تصورها آيات الكتاب العزيز قوله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » (١) وقوله تعالى « ولو كذبت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » (٢) وقوله تعالى « فان أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا ، ان عليك الا البلاغ » (٣) .

٢ — ان آيات القتال في القرآن الكريم جاءت في السور المكية والمدنية مبينة السبب الذي من أجله أذن في القتال وهو دفع الظلم ومنع الفتنة في الدين وكفالة حرية العقيدة والوطن للناس ، وهو ما يسيبه فقهاء القانون الدولي مقتضيات الدفاع الوقائي (٤) ، ومثال ذلك قوله تعالى « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ،

---

النجدية ص ١١٦ وما بعدها ، السياسة الشرعية لفصيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ٧٧ ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - المرجع السابق - ص ٢٥٢ ، آثار الحرب في الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - الدكتور وهبه الزحيلي - ص ١١٦ ، حقوق الانسان في الاسلام - استاذنا الدكتور زكريا البري - ربيع الآخر ١٤٠١ هـ - فبراير ١٩٨١ م - ص ٢٩ .

(١) سورة النحل - الآية ١٢٥

(٢) سورة آل عمران - الآية ١٥٩

(٣) سورة الشورى - الآية ٤٨

(٤) السياسة الشرعية - الشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ٧٢ ، نظرية الحرب في

الفقه الاسلامي - الدكتور وهبه الزحيلي - ص ٤٤

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات (١) ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز « (٢) ، وفي هذه الآية يقول ابن عباس « وهى أول آية نزلت فى القتال » (٣) ، وكان القتال محرما فى الأشهر الحرم مراعاة للتقاليد العربية ثم أبيع فيها وذلك دفعا لما حدث من اعداء المسلمين من صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، واخراج المسلمين من مكة ، وقد كان ايذاؤهم للمسلمين لاخراجهم من دينهم اكبر من كل قتل ولذلك ابيع القتال فى الشهر الحرام بقوله تعالى « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قتل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه اكبر عند الله والفتنة اكبر من القتل » (٤) لقمع هذه الشرور فهو عمل كبير منه ، وقوله تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٥) قال ابن تيمية : ناباحة القتال من المسلمين مبنية على اباحة القتال من غيرهم — وقال تلميذه ابن القيم « وفرض القتال على المسلمين ان قاتلهم دون من لم يقاتلهم » (٦) وقوله تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير » (٧) .

٣ — القول بان الآية الكريمة « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٨) منسوخة أو مخصصة مردود عليه بما يلى :

- 
- (١) الصوامع معابد الرهبان ، والبيع : كنائس النصارى ، والصلوات : كنائس اليهود — راجع تفسير الكشاف — الجزء الثالث — ص ٢٥٠  
(٢) سورة الحج — الآية ٢٩ — ٤٠  
(٣) الناسخ والمنسوخ فى القرآن لابي جعفر النحاس — ص ١٩٠  
(٤) سورة البقرة — الآية ٢١٧  
(٥) سورة البقرة — الآية ١٩٠  
(٦) زاد المعاد — الجزء الثانى — ص ٥٨  
(٧) سورة الأنفال — الآية ٢٩  
(٨) سورة البقرة — الآية ١٩٠

**أولاً :** ان النسخ لا بد له من دليل ، ولا دليل يسدل على النسخ أو التخصيص ، ولذا يقول ابن تيمية ان دعوى النسخ تحتاج الى دليل وليس فى القرآن ما يناقض هذه الآية ، بل فيه ما يرافقتها ، فأين النسخ (١) .

**ثانياً :** ان المعانى التى اشتملت عليها الآية الكريمة لا تقبل النسخ (٢) ، فقد تضمنت النهى عن الاعتداء ، والاعتداء ظلم ، والظلم من المعانى المحرمة فى كل الشرائع وفى احكام العقول ، والله لا يبيح الظلم قط ، فالنهى عنه لا يقبل النسخ ، فلا يجوز القول بالنسخ فيه مطلقا . قال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومجاهد : ان هذه الآية محكمة ، روى عنه ابن أبى طلحة « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ..... » قال « لا تقتلوا النساء والصبيان وهكذا ولا الشيخ الكبير ولا من اتقى اليكم السلم فمن فعل ذلك فقد اعتدى » : قال أبو جعفر النحاس : وهذا أصح القولين من السنة والنظر (٣) .

**ثالثاً :** انه لو كان القتل للكفر جائزا ، وان آية منع الاعتداء للظلم جائزا لكان الاكراه على الدين جائزا ، والاكراه على الدين ممنوع بالنص القرآنى وهو قوله سبحانه وتعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (٤) ، كما أنه من الثابت المقرر أن النبى صلى الله عليه وسلم قد أسر من المشركين اسرى ، فمنهم من قتله ، ومنهم من فداه ، ومنهم من أطلق سراحه ، ولم يكره احدا منهم على الاسلام ، ولو كان القتال لأجل الكفر أو الشرك ما كان لهؤلاء الا السيف ، لأن الموجب للقتل على هذا الزعم متحقق فيهم ، وقد ذكر الله تعالى

(١) رسالة القتال - ص ١١٨

(٢) رسالة القتال - ص ١٢١

(٣) التاسخ والنسخ فى القرآن - ص ٢٧ ، تفسير القرطبي - الجزء الثانى -

ص ٢٢٦

(٤) سورة البقرة - الآية ٢٥٦

حكم الأسرى فقال « حتى اذا اثخنتهم فشدوا الوثاق، فاما منابعد واما فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها » (١) .

٤ — ان ما ذهب اليه بعض المفسرين من ان آية السيف وهى قوله تعالى « فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد » (٢) نسخت مائة واربعاً وعشرين آية من الآيات التى تأمر بالاعراض عن المشركين والصفح عنهم (٣) غير مسلم لأنه لا يوجد أى تناقض ولا تعارض بين آيات القتال وآيات الصفح ، ولا داعى للقول بوجود النسخ ، لأن النسخ (٤) لا تلجأ الى القول به الا عند التعارض الحقيقى ، مع أن الآيات تتلاقى جميعاً عند حكم واحد وغاية واحدة فهى لذلك محكمات ، قال السيوطى « خرج من الآيات التى أوردها المكثرون الجم الغفير مع آيات الصفح والعفو ان قلنا : ان آية السيف لم تنسخها وبقي ما يصلح لذلك عدد يسير ، وآيات الأمر بالقتال من المنسأ بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله فى وقت لعلته تقتضى ذلك الحكم الى أن يقوى المسلمون ، وفى حال الضعف يكون الحكم وجوب الصير على الأذى » (٥) .

والواقع انه لا خلاف بين آيات الصفح والعفو ، وآيات القتال ...

فآيات العفو والصفح تقرر سمو أخلاق المسلمين ومثالياتهم فى معاملة غير المسلمين ، رغم ما يملكون من جوانب العزة والمنعة والقوة ، فيسلكون

(١) سورة محمد - الآية ٤

(٢) سورة التوبة - الآية ٥

(٣) الناسخ والنسخ بهامش الجلالين لابن حزم - الجزء الثامى - ص ١٧٩ تفسير

ابن كثير - الجزء الرابع - ص ١١٧ ٤ تفسير القرطبى - الجزء الثامن - ص ٧٣

(٤) النسخ فى اصطلاح الاصوليين هو ابطال العمل بالحكم الشرعى بدليل متراخ عنه

يدل على ابطاله صراحة أو ضمناً ، ابطالا كلياً أو ابطالا جزئياً لصلحة اقتضته ، أو هو

اظهار دليل لاحق نسخ ضمناً للعمل بدليل سابق - راجع علم اصول الفقه للشيخ

عبد الوهاب خلاف - الطبعة الثامنة - ص ٢٢٢

(٥) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى - الجزء الثانى - ص ٢١ ، ٢٢

مع غيرهم مسلك الرفق والهوادة واللين ، ليقتنعوا بحقيقة الدعوة الإسلامية وصحة عقيدة المسلمين ، قال الراغب الأصفهاني : أمر الرسول أولاً بالرفق والاقتصار على الوعظ والمجادلة الحسنة ثم أذن له فى القتال ، ثم أمر بقتال من يأبى الحق بالحرب . وذلك كان أمراً بعد أمر على حسب مقتضى السياسة « (١) .

وأما آيات القتال فيحدد حكمها بحسب ما ورد فى سبب نزولها ، فأولها نزولها فى سورة الحج قوله تعالى « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلّموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله (٢) .

تقرر أمر الدفاع عن النفس فى وجه الظلم والطغيان والوقوف أمام العدوان ، وهى لا تخالف مقتضى آيات سورة البقرة مثل قوله تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » (٣) وقوله تعالى « واقتلوهم حيث ثقتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل » (٤) وقوله تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين » (٥) ملا تغاير بين الآيات ، لأن آيات سورة الحج تآذن للمؤمنين بقتال المشركين إذا قاتلوهم بدليل قوله تعالى « أذن للذين يقاتلون » ، وهذا المعنى لا يغاير مدلول آية البقرة لأنها قيدت الأمر بالقتال ببدء العدو بالعدوان لقوله تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم » ، وأما مايقوله البعض من أن الآية الكريمة « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم منسوخة بما بعدها » واقتلوهم حيث ثقتموهم « ، فأقرت المنطوق ونسخت المفهوم فهو

---

(١) البحر المحيط لأبى حيان - الجزء الثانى - ص ٦٥ ، الإسلام والعلاقات الدولية

- الشيخ محمود شلتوت - ص ٤٢

(٢) سورة الحج - الآية ٢٩ - ٤١

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٠

(٤) سورة البقرة - الآية ١٩١

(٥) سورة البقرة - الآية ١٩٣

كما يقول المفسرون - كلام فى غاية البعد (١) ، لأن الكلام فى الآيات متصل ببعضه ، والضمير عائد الى هؤلاء الذين يقاتلون المؤمنين ويبدؤوهم بالعدوان ، لأنه يبعد من الحكيم أن يجمع بين آيات متوالية تكون كل واحدة منهما ناسخة للأخرى ، اللهم إلا أن يكون قائل هذا القول ممن يسمى تقييد المطلق وتخصيص العام نسخاً (٢) . فالآيات كلها فى قتال المقاتلين ، وقد وردت مع بعضها دون تراخ فلا يقتحمها النسخ .

ومثل موضوع آيات الحج والبقرة ، نجد فى سورة النساء ، قال تعالى « وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لندك ولياً واجعل لنا من لندك نصيراً » (٣) وقوله تعالى « نقاتل فى سبيل الله لا تكلف الا نفسك وحرص المؤمنين عسى الله ان يكف بأس الذين كفروا والله اشد بأساً وأشد تنكيلاً » (٤) وقوله تعالى « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً » (٥) وقوله تعالى « فان لم يعنزلوكم ويلقوا اليكم السلم ويكفوا أيديهم فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم » (٦) .

وتشابه هذه الآيات ما ورد فى سورة الأنفال ، يقول تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير » (٧) ويقول جل شأنه « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » (٨) وهذه الآية الأخيرة يقيد

---

(١) تفسير الرازى - الجزء الثانى - ص ١٤٩ ، البحر المحيط - الجزء الثانى - ص ٦٥ - تفسير الألوسى - الجزء الثانى - ص ٧٥ ، تفسير الطبرى - الجزء الثانى - ص ١٠٩

(٢) رسالة القتال لابن تيمية - ص ١٢٠

(٣) سورة النساء - الآية ٧٥

(٤) سورة النساء - الآية ٨٤

(٥) سورة النساء - الآية ٩٠

(٦) سورة النساء - الآية ٩١

(٧) سورة الأنفال - الآية ٣٩

(٨) سورة الأنفال - الآية ٦٠

فيها الاسلام اعداد القوة والمرابطة بقوله تعالى « ترهبون به عدو الله وعدوكم » فالقصد من الاستعداد ليس الاعتداء والهجوم وانما القصد ارباب الاعداء واخافتهم من عاقبة التعدي على بلاد الأمة الإسلامية وهو ما تطلق عليه العسكرية الحديثة « استراتيجية الردع » التي تهدف الى منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام اسلحتها ، أو منعها من العمل أو الرد ازاء موقف معين ، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديدا كافيا يحقق الردع ، ومن ثم تكون النتيجة التي ترد من التهديد نتيجة سيكولوجية . وتنتج هذه النتيجة السيكولوجية كحصيلة لعملية حسابية تقارن الخطر الذي تتعرض اليه بالغنم الذي ستحصل عليه . وبالخوف الذي ينتج عن المخاطر والعوامل المجهولة التي تتدخل في النزاع ، ويقوم الحساب على دراسة المعطيات المادية للصراع

وكذا العوامل المعنوية المعقدة السياسية والاجتماعية . . . الخ وغالبا ما ترتبط هذه العوامل بالحساب المادى ، لكنها تكون مستقلة أحيانا عنه ، وهكذا تشكل المعطيات المادية والعوامل المعنوية المتممين للردع (١) .

وخلاصة القول ان من يتتبع آيات القتال وآيات الصفح لا يجد تعارضا يقتضى القول بالنسخ ، وقد أجمل ذلك الامام الشيخ محمد عبده بقوله « محصل تفسير الآيات ينطبق على ما ورد من سبب نزولها ، وهو اباحة القتال للمسلمين في الاحرام بالبلد الحرام والشهر الحرام اذا بدأهم المشركون ذلك ، وأن لا ييغوا عليهم الا اذا نكثوا عهدهم واعتدوا في هذه المدة ، وحكمها بأن لا ناسخ فيه ولا منسوخ فالكلام فيها متصل ببعضه ببعض في واقعة واحدة ، فلا حاجة لتمييزته ولا لادخال سور براءةفيه ، وقد نقل عن ابن عباس أنه لا نسخ فيها ، ومن حمل الأمر بالقتال فيها على عمومها ، ولو منع انتفاء الشرط ، فقد أخرجها عن أسلوبها ، وحملها مالا تحتل ، وآية سورة آل عمران نزلت في غزوة احد ، وكان المشركون هم المعتدين ، وآيات الأنفال نزلت في غزوة بدر الكبرى وكان المشركون هم المعتدين ايضا ، وكذلك آيات سورة براءة نزلت في ناكثى العهد من المشركين ، ولذا قال تعالى « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » وقال

(١) المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية - الاءاء محمد جمال الدين

بعد ذكر نكتهم « الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدؤوهم اول مرة » الآيات (١) .

٥ - الأحاديث الشريفة التي استدلت بها القاتلون بأن الحرب هي الأصل في العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها ، ليست دليلا لما يقولون به ، فالحديث الذي رواه البخارى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فان قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله « المراد من « الناس » فى الحديث هم مشركوا العرب خاصة بالاجماع (١) . لانهم اجتمعوا على الرسول لقتاله ، ولأن غير المشركين من أهل الكتاب يخالف حكمهم ما جاء فى الحديث، لأنهم يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية فكلمة الناس وان انفادت العموم لوجود ال الجنسية فأنها مخصصة بأية الجزية ، وبالحديث الذى يفيد أخذ الجزية من غير العرب . فيذا من العام الذى أريد به الخاص ، ويدل له رواية النسائى بلفظ « أمرت أن أقاتل المشركين » (٣) وهذا مألوف فى اللغة انعربية ، قال الله تعالى « الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم » (٤) أريد بالناس الأول انعيم بن مسعود الأشجعى ، والثانى أبو سفيان « (٥) ومن هنا استنبط الأصوليون انه يجوز تخصيص العام الى الواحد مطلقا أى سواء كان جمعا أم لا (٦) .

والحديث بنصه — حتى مع العرب — يفيد أن القتال لدفع الشر لا للدعوة ، والا لكانوا هم وغيرهم سواء ، لأن كلمة أقاتل « تقتضى المقاتلة

- 
- (١) تفسير النار - الجزء الثانى - ص ٢١٤ ، ٢١٢ ، ٤٦١ ، الجزء العاشر ص ٢٠٦ .  
 (٢) التفسير التامى - الجزء الأول - ص ١٠٦ ، فتح البارى - الجزء الأول ص ٦٤ ، سنن النسائى - الجزء السادس ص ٢ ، السياسة الشرعية - الشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ٧٩ ، الإسلام والعلاقات الدولية - الشيخ محمود شلتوت - هامش - ص ٢٧ .  
 (٣) سنن النسائى - الجزء السادس ص ٢ .  
 (٤) سورة آل عمران - الآية ١٧٣ .  
 (٥) تفسير القرطبى - الجزء الرابع - ص ٢٧٩ ، البحر المحيط - الجزء الثالث -

ص ١١٧

(٦) نرح الاسنوى - الجزء الثانى - ص ٨٣ ، ١٠٠ .

وهى مفاعلة تسلتزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل ، حكى البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتال من القتل بسبيل ، قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله (١) .

وأما الحديث الذي رواه احمد وابو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بعثت بين يدى الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقى تحت ظل رحى ، وجعل الذل والصفار على من خالف امرى .

هذا الحديث قد يوهم ظاهره ان السيف له المقام الأول فى الرسالة المحمدية ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، وهى أن الاسلام دعا بالحق المجرى ، واستمر يدعو بالحق المجرى ثلاث عشرة سنة ، حتى هموا بقتل الرسول ، وأخرجوا وانزلوا أشد الأذى بأصحابه ، فاذن له بالقتال دفاعا وليس هجوما . فمعنى بعثنى بالسيف ، أى اجاز لى السيف دفاعا للاعتداء (٢) .

فالحديث يبين أهمية الجهاد ومشروعيته ودأب المسلمين عليه ، لأنهم كانوا فى حرب مع أعدائهم الذين الجؤوهم الى خوض المارك الجاء ولو أن غير المسلمين تركوا المسلمين أحرارا فى نشر الدعوة الاسلامية لم يحاولوا فتنهم عن دينهم لما شهر المسلمون سيفا ولا أقاموا حربا ، فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم « بعثنى بالسيف » أى بعثنى لأقاتل فى سبيل الله من يقف أمام دعوتى ، والمراد بالذل أى ذل هزيمة الشرك والوثنية ، والصفار أى التزام الأحكام ، وجعل رزقى أى من الغنيمة بحسب ما هو قد توافر فى علاقة المسلمين بغيرهم (٣) .

(١) فتح البارى - الجزء الاول - ص ٦٤

(٢) تعليقات استاذنا المرحوم فضيلة الشيخ محمد ابو زهرة ، على السير الكبير -

الرجع السابق - ص ١٣٧ ، وفى نفس المعنى آثار الحرب فى الفقه الاسلامى - الدكتور

وهبة الزحيلي - الرجع السابق - ص ١٠٤

(٣) شرح المعنى على البخارى - الجزء الرابع عشر - ص ١٩٢ ، مجمع الزوائد -

الجزء السادس - ص ٤٩

٦ — وأما ما روى عن سليمان بن عيينه (١) فإن هذا الترتيب التاريخي — الذى ورد فيه — ليس معناه أن الصحابة والنبي من قبلهم بدأوا بقتال ، سواء كان من قاتلوه مشركا أم مجوسيا أم كان كتابيا ، بل أن القتال كان دفاعا وابتداه أعداء المسلمين ، فالمشركون قد مفتنوا المسلمين عن دينهم ، وهموا بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ، وكسرى ملك المجوس أرسل الى النبي من يريد قتله عندما دعاه الى الاسلام ، والروم قد قتلوا من أسلم بالشام فكان لا بد من دفاع وتد دعوا بالقتل والقتال (٢) .

والجزية ليست للاذلال ، ولكن للطاعة لمن يريد أن يعيش مع المسلمين له مالهم ، وعليه ما عليهم ، وهى فى مقابل ما يؤخذ من المسلمين من زكوات وصدقات ، وما يقومون به من كسارات دينية كلها للتكافل الاجتماعى ومعاونة فى المرافق العامة ، فكان لا بد أن يقدم غير المسلم ما يقابل هذا ، ولذا تصرف الجزية فى المرافق العامة ومعاونة فقراء غير المسلمين .

٧ — النهى عن اتخاذ الكافرين اولياء ، ليس دليلا على أن الحرب هى الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها لأن مورد النهى موالاتهم ومخالفتهم ونصرتهم على المسلمين وهذا لا خلاف فى خطره ، وأما موالاتهم بمعنى مساعدتهم ومطالمتهم بالحسنى وتبادل المنافع معهم فهذا غير محظور (٤) وآيات الذكر الحكيم تؤكد ذلك ، يقون تعالى فى مستهل سورة المتحنة « تلقون اليهم بالمودة وقد كرموا بما جاعكم من الحق يخرجون الرسول وأياكم أن تؤمنوا بالله ربكم » (٥)

(١) راجع نصه — ما سبق — ص ٥٤٧

(٢) تعليقات أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة ، على السحر الكبير — المرجع السابق —

ص ١٢٩

(٣) تعليقات أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة ، على السحر الكبير — المرجع السابق —

(٤) السياسة الشرعية — الشيخ عبد الوهاب خلاف — ص ٧٩

ص ١٢٩ —

(٥) سورة المتحنة — الآية ١ .

فألاية تعلن تحريم الموالاة أو القاء المودة الى المشركين بأمرين مجتمعين كفرهم بالاسلام واخراجهم للرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق (١) . ويقول جل شأنه « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم ومن ينولهم فأولئك هم الظالمون » (٢) فتد قسمت الآية الكريمة المخالفين فى الدين الى فريقين ، فريق كان سلما للمسلمين لم يقاتلهم فى الدين ولم يخرجهم من ديارهم ، فهؤلاء لهم حق البر والاقساط اليهم ، وفريق اتخذوا موقف العداوة والمحادة للمسلمين ، بالقتال أو الاخراج من الديار ، أو المظاهرة والمعاونة على ذلك ، فهؤلاء يحرم موالاتهم ، ويقول سبحانه وتعالى « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » (٣) فألاية الكريمة تطلب من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجبر من يستجبر به من المشركين ، وأن يحميه حتى يسمع كلام الله ، فان أمن فيها ونعمت والا كان عليه أن يستمر فى اجارته وحمايته حتى يبلغ المكان الذى يأمن فيه على نفسه (٤) .

فالتحذير من موالاته غير المسلمين فى الآيات الكريمة هو اتخاذهم اولياء من دون المؤمنين ، أى أنه يتوود اليهم ويتقرب لهم على حساب جماعته وأمة الاسلامية (٥) .

٨ — القول بوجوب دعوة غير المسلمين باللسان ، فان لم يستجيبوا كانت

(١) غير المسلمين فى المجتمع الاسلامي — الدكتور يوسف القرضاوى — الطبعة الاولى — مكتبة وهبة — القاهرة — ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م — ص ٦٩

(٢) سورة المتحنة — الآية ٨ ، ٩

(٣) سورة التوبة — الآية ٦

(٤) حقوق الانسان فى الاسلام — استاذنا الدكتور زكريا البرى — ص ٣٠

(٥) ولذلك قلنا أن الحاكم المسلم يكون قد خرج عن الشرعية الاسلامية اذا وقف مع دولة غير اسلامية ضد شعب مسلم او قدم لها مساعدته للاعتداء عليه ، وليس فقط لجرد التعامل مع دولة غير اسلامية وتبادل المنافع معها — راجع ما سبق — ص ٤٨٤

الدعوة بالسنان والقتال غير مسلم ، لأن الاكراه فى الدين ممنوع بالنص القرآنى فى قوله تعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الفى » (١) وهذا انتهى ماض الى يوم القيامة ولم يوجد ما ينسخه أو يقيد حكمه (٢) .

ولذلك كانت الدعوة الى الاسلام بالحجة والبرهان والرنق واللين (٣) . قال تعالى « أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » (٤) ولهذا ذهب جمهور الفقهاء الى انه لا يجوز الاكراه على الاسلام اذا كان المكره ذميا او مستأمنا (٥) . لأنه لا يعقل أن يستخدم الاكراه فى شئون العقيدة وهى امر نفسى لا يعرفه ولا يسيطر عليه غير صاحبه ، ولا يستطيع اى ضغط خارجى أن يحوه أو يستبدل به غيره ، وكل ما يستطيع الضغط أن يفعله هو أن يرغم الشخص على التلفظ باللسان .

ومجرد التلفظ باللسان لا يقوى على محو عقيدة قديمة ولا على انشاء دين جديد .

ولا يعتد الاسلام الا بالعقيدة المنبثثة عن اقتناع و يقين ، وفى هذا يقول سبحانه وتعالى « قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ، ولما يدخل الايمان فى قلوبكم » (٦) . ولا يعتبر مرتدا عن الاسلام من أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالايمان . يقول الله تعالى « انها يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بأيات الله وأولئك هم الكاذبون ، من كفر بالله من

(١) سورة البقرة - الآية ٢٥٦

(٢) تعليقات استاذنا الشيخ محمد أبو زهرة على السمر الكبير - الجزء الاول -

ص ١٢٨

(٣) موقف الاسلام من الاديان الأخرى - الدكتور محمد عبد الله دراز - مجلة لواء الاسلام - رجب ١٣٧٧ هـ - ص ٦٨١ وهو البحث الذى ألقاه فى الندوة العالمية للدراسات الاسلامية التى انعقدت بلاهور فى باكستان فى يناير ١٩٥٨ .

(٤) سورة النحل - الآية ١٢٥

(٥) الاكراه بين الشريعة والقانون - استاذنا المرحوم فضيلة الشيخ محمد زكريا البرديسى - مجلة القانون والاقتصاد - السنة الثلاثون - العدد الثانى - ص ٢١٥ وما بعدها .

(٦) سورة الحجرات - الآية : ١٤

بعد ايمانه ، الا من اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه من الله ولهم عذاب عظيم » (١) .

٩ — ان التتبع التاريخى المنصف للحروب التى خاضها الاسلام يؤكد أن باعثها لم يكن الهجوم تعطشا للدماء او وسيلة لا شباع روح السيطرة وكسب المغانم وانما كانت دفعا للاعتداء على الأنفس والأموال ، وتأمين الدعوة الاسلامية وهى دعوة الحق ضد من يقف حائلا دون وصولها للناس ليختاروا بعد ذلك طريقهم دون عنف او اكراه ، يقول الفقيه ابن تيميه « كانت سيرته عليه الصلاة والسلام أن كل من هادنه من الكفار لم يقاتله ، وهذه كتب السيرة والحديث والتفسير والفقه والمغازى تنطق بهذا ، وهذا متواتر من سيرته — عليه السلام — فهو لم يبدأ أحد بقتال » ويقول « أما النصارى فلم يقاتل أحدا منهم حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية الى جميع الملوك يدعوهوم الى الاسلام » فأرسل الى قيصر والى كسرى والى المقوقس والى النجاشى ، وملوك العرب بالشرق والشام ، فقتلوا بعض من أسلم ، فالنصارى هم الذين حاربوا المسلمين أولا ، وقتلوا من أسلم منهم بغيا وظلما ، فلما بدأ النصارى بقتل المسلمين أرسل سرية أمر عليها زيد بن حارثة ثم جعفر بن أبى طالب ثم عبد الله بن رواحة ، وهو أول قتال قاتله المسلمون للنصارى بمؤته ، واجتمع على أصحابه خلق كثير من النصارى واستشهد الأمراد ، واخذ الراية خالد بن الوليد » ويقول أيضا « انا لا نكره أحدا على الاسلام ، ولو كان الكافر يقاتل ليسلم لكان فى هذا اعظم الاكراه على الدين » (٢) وما يذكره لنا الامام ابن تيمية هو ما تؤكد وقائع التاريخ فقد مكث الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته بعد البعثة ثلاثة عشر عاما يدعون الى عبادة الله تعالى وحده ، ويدعون الى مكارم الأخلاق ، ولكنهم تعرضوا لالوان من أذى المشركين الذين طلبوا من الرسول أنواعا من الآيات وخرق العادات على وجه العناد، لاعلى وجه طلب الهدى والرشاد (٣) .

(١) سورة النحل - الآية : ١٠٥ ، ١٠٦

(٢) رسالة القتال - ص ١١٦ وما بعدها .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير - الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ - ١٠٣٢ م - الجزء الثالث

ومن ذلك ما قصه القرآن الكريم فى قوله تعالى « وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا ، أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا ، أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا أو تأتى باله والملائكة قبلا ، أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى فى السماء ولن نؤمن لربك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه قال سبحان ربى هل كنت الا بشرا رسولا » (١) ، وظل الرسول صلى الله عليه وسلم يدعو بالحسنى ثلاثة عشر عاما قضاها فى مكة لم يشرع سيفا ولم يرق دما ولم يرد على ما ألحقه الكفار به وبأتباعه من اذى بل امرهم بالهجرة الى الحبشة فرارا بدينهم ثم نابذت قريش هاشم وبنى عبد المطلب وهم خاصة اهل رسون الله وانذرهم بالخروج من مكة أو يسلمون محمدا اليهم ليقتلوه فلما ابوا ذلك قاموا بأهم اعمل للحرب اذ حاصروهم فى شعب بنى هاشم بمكة وكتبوا بذلك معاهدة علقوها فى جوف الكعبة تعاهدوا بالألا يبيعوهم ولا يتعاون منهم ولا يزوجوهم ولا يتزوجون منهم ، وامتد الحصار ثلاث سنوات اشدد فيها الكرب على المسلمين حتى اكلوا الحشائش الجافة وكادوا يهلكون جوعا ، وهناك اذن الرسول لهم أن يتسللوا ليلا فرادى الى الحبشة مرة أخرى .

وظل اذى المشركين للرسول صلى الله عليه وسلم ولأتباع دعوته موصول ، ومحاولة القضاء على الدين الجديد غير مقطوع فما أن علموا انه عليه الصلاة والسلام يعتزم الهجرة الى المدينة حتى هموا بقتل الرسول صلى الله عليه وسلم ودبروا الامر ، واحاطوا بيته يريدون الهجوم برجال جمعوهم من القبائل فيذهب دمه الكريم هدرا ، ومر عليه الصلاة والسلام بالتربيين الذين ينتظرونه وعيونهم مفتوحة ، ولكن الله سبحانه وتعالى ألقى عليهم الفشاوة فلم يبصروه ولم يعرفوا أن الله تعالى انجاه منهم الا فى ضحا الغد .

وظل المشركون على عدائهم للدين الجديد وازدادوا حنقا بعد ان فشلت مؤامرتهم لقتل الرسول فاتبعوه فنصره الله وأعمى أعينهم عن مكان الغاز فاشتدوا بالأذى وقبل أن يبرح المشركون ميدان القتال بعد الرسول على أتباعه فاتبعوه أرسلوا الى المدينة تاركين خلفهم أموالهم وديارهم وذرائعهم ، فلما استقر المسلمون بالمدينة كانت حالة الحرب التى اعلنتها

(١) سورة الاسراء - الآية : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣

قريش منذ الحصار قائمة وظل كل فريق بعد الهجرة يترصد طريق الآخر ويستمتع أخباره ، فترصد المسلمون قافلة أبى سفيان فأصرت قريش رغم عدم المساس بالقافلة على أن تخرج بقضها وقضيتها لتقضى على الاسلام والمسلمين بالمدينة فكان لا بد للمسلمين من رد الاعتداء وهنا لك اذن الله لهم بالقتال فنزلت اولى آيات القتال وهى قوله تعالى « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ، الا ان يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » (١) والآيات صريحة فى ان الترخيص بالقتال جاء معللا بأن الكفار تقاتلونهم ظلما وبغيا . ثم وصف الله المسلمين بأنهم الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله .

وقبل ان يبرح المشركون ميدان القتال بعد هزيمتهم بيد نسادى كبيرهم ( الحرب يامحمد سجال وموعدنا العام القابل فى أحد ) فكان ذلك استمرارا لحالة الحرب المعلنة من جانب قريش ودفاعا من جانب المسلمين وجاءوا بجيش جرار الى احد وهو على بعد ستة أميال من المدينة وبهذا كانت غزوة احد باعتداء من قريش ودفاعا من جانب المسلمين وكذلك الشأن فى موقعة الخندق حيث اشرف جيش الكفار وبقية الأحزاب على مساكن المدينة فأضطرو المسلمون الى حفر الخندق حولها واستمرت الحروب بين طرفيها اعتداء من قريش ودفاعا من المسلمين .

ولما استتب الأمر للاسلام فى الجزيرة العربية أرسل الرسول رسله الى الأمراء والملوك يدعوهم للاسلام ، وكانت الصيغة التى أرسلها اليهم واحدة تقريبا وان اختلفت فى بعض العبارات التى لا تغير المعنى ، والتى تناسب من يخاطبه ومن هذه الرسائل رسالته صلى الله عليه وسلم الى هرقل التى تقول « أسلم تسلم والا فعليك اثم اليريسين (٢) : يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ، ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله » فمزق كسرى كتاب

(١) سورة الحج - الآيات : ٢٩ ، ٤٠ ، ٤١

(٢) أى الرعية من الزراع والعمال .

الرسول وأرسل من يأتي برأس محمد وبذلك أعلنت الفرس الحرب ضد المسلمين فحاضوها حربا دفاعية نتج الله بها ملك كسرى واتباعه من ملوك العرب المناذرة ، أما شرحبيل بن عمرو الغساني أمير الفساسنة في الشام الذين كانوا يتبعون دولة الروم فقد قتل حامل كتاب رسول الله وهو في طريقه الى هرتل ثم قتل المسلمين الذين أسلموا من رعاياه وعبأ جيشا لقتال دولة الاسلام في الجزيرة العربية فدافع المسلمون وأورثهم الله ملك دولة الروم الشرقيه .

وأما محاربة المرتدين فقد اضطر اليها أبو بكر رضى الله عنه اضطرارا اذ لم يكذ الرسول صلى الله عليه وسلم يلحق بالرفيق الأعلى حتى أرادت العرب الاقريشا وقطينا ولجأ رضى الله عنه الى الحسنى في تهدئة المرتدين وارسل اليهم رسله وكتبه ، فكان رد بعضهم كعبس وذبيان وبنى أسد أن عاجلوه بالهجوم وأعلنوا رفضهم للايكة ، فأقسم أبو بكر ليحاربهم حتى يؤدوها كاملة ، ولم يكن حربه لهم لأتزم نكلوا عن العقيدة فحسب . وإنما لأنهم خرجوا على الدولة الاسلامية وأصبحوا شرا مستطبرا عليها .

وهكذا يتبين لنا ان الاسلام لم يشرع سيفا الا ردا على اعتداء او تأمينا للدعوة الاسلامية (١) .

وأما المستشرقون المتعصبون ومن تبعهم من كتاب العرب ، فالرد عليهم جاء اعترافا من مستشرقين منصفين بما امتاز به المسلمون من مسالمة وحرية . يقول جوستاف لوبون « ان القوة لم تكن عاملا في انتشار القرآن . فقد ترك العرب الفساحون المقلوبين أحرارا في أديانهم ، فاذا حدث ان

(١) راجع في الحروب الاسلامية والدلالة على كونها حروبا دفاعية وليست هجومية ، سيرة ابن هشام - الجزء الثاني - ص ٨١ ، ص ٤٢٦ والجزء الثالث - ص ٢٨ ، ١٩١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٦ ، ٢٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٤٢٧ ، ٤٤٧ الجزء الرابع ص ١٢٠٢ - ص ٢٦١ الكامل لابن الاثير - الجزء الثاني - ص ٦١ ، ٦٥ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، مساحة الاسلام - الدكتور أحمد محمد الحوقى - القاهرة ١٩٥٨ - ص ١١ - ٤٠ ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - المستشار على على منصور - المرجع السابق - ص ٢٥٥ - ٢٨٩ ، العلاقات الدولية في الاسلام - أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة - القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م - ص ٨٩ - ٩٤ .

اعتنق بعض الأتوم النصرانية واتخذوا العربية لغة لهم ، فذلك لما راوه من عدل العرب الغالبين مما لم يرو مثله من سادتهم السابقين ، ولما كان عليه الاسلام من السهولة التي لم يعرفوها من قبل .

والتاريخ اثبت ان الأديان لا تفرض بالقوة ، فلما قهر النصارى عرب الأندلس فضل هؤلاء القتل والطرده عن آخرهم على ترك الاسلام ولم ينتشر الاسلام بالسيف ، بل انتشر بالدعوة وحدها ، وبالذعوة وحدها اعتنقت الاسلام الشعوب التي قهرت العرب مؤخرًا كالترك والمغول . . . الخ » (١) .

ويتول العالم المستشرق البريطانى السير ارنولد « أننا اذا نظرنا الى التسامح الذى امتد الى رعايا المسلمين من المسيحيين فى صدر الحكم الاسلامى ظهر ان الفكرة التي شاعت بأن السيف كان العامل فى تحويل الناس الى الاسلام بعيدة عن التصديق (٢) .

ويذكر السير ارنولد العديد من الشواهد التي تشهد بأن المسيحيين الذين كانوا تحت الحكم الاسلامى انما اعتنقوا الاسلام عن حرية كاملة (٣) .

فافتح الاسلامى قد جلب الى القبط — كما يقول — « حياة تقوم على الحرية الدينية التي لم ينعموا بها قبل ذلك بقرن من الزمان ، وقد تركهم عمرو بن العاص احرارا على أن يدفعوا الجزية ، وكفل لهم الحرية فى اقامة شعائرهم الدينية وخلصهم بذلك من هذا التدخل المستمر الذى أتوا من عبئه الثقيل فى ظل الحكم الرومانى » (٤) .

وأما ما يدعيه بعض المستشرقين ومن تبعهم من الباحثين العرب من ان الحرب هى الأصل بين الدولة الاسلامية وغيرها فمردود بما أوردناه من

---

(١) حضارة العرب — الطبعة الثانية — ص ١٦٢ .

(٢) الدعوة الى الاسلام — بحث فى تاريخ نشر العقيدة الاسلامية ، السير توماس ارنولد ( الاستاذ بجامعة لندن ) ، ترجمة الدكتورين حسن ابراهيم ، عبد الجيمينابدين

القاهرة ١٩٤٧ — ص ٦٥

(٣) الدعوة الى الاسلام — ص ٥١

(٤) الدعوة الى الاسلام — ص ٩٢

أدلة نقلية ومن هذا تتبع التاريخى للحروب التى خاضها المسلمون ،  
والذى يؤكد أنها كانت حروباً دفاعية وليست هجومية ، والسلم هو أصل العلاقة  
بين المؤمنين وغيرهم كما يؤكد ذلك القرآن الكريم دستور الاسلام الخالد  
يقول تعالى « ياايها الذين آمنوا أدخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات  
الشیطان » (١) ويقول تعالى « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على  
الله » (٢) ويقول سبحانه « ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمناً  
تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة » (٣) ، واما الادعاء بان  
السلم عند المسلمين هو هدنة مؤقتة ، وعدم جواز عقد هدنة دائمة فمناقض  
بالآيات التى تحض على احترام الاسلام والمسلمين للعهود والمواثيق .  
يقول تعالى « واطفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدهما  
وقد جعلتم الله عليكم كميلاً ان الله يعلم ما تفعلون ، ولا تكونوا كالكفى  
نقضت غزلهما من بعد قوة أنكاثا تتخذون ايمانكم دخلاً بينكم ان تكون امة  
هى اربى من امة » (٤) وقال تعالى « وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر  
الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » (٥) وقال تعالى « الا الذين يصلون الى  
قوم بينكم وبينهم ميثاق » (٦) وهكذا يتبين من الآيتين الأخيرتين المدى الذى  
وصل اليه الاسلام فى احترام العهود والمواثيق فالآية الأولى تمنع المسلمين  
من نصر المستغيثين بهم من الأوثانيم فى الدين متى كان الظالمون لهم ممن  
بين المسلمين عهداً او ميثاقاً ، والثانية توجب احترام أرض ذوى الميثاق  
وحماية الواصل إليها .

والصلح الدائم جائز بين المسلمين وغير المسلمين ، وفى ذلك يقول  
أستاذنا المغفور له الشيخ محمد ابو زهرة « ولقد ادعى بعضهم أن الصلح  
الدائم لا يجوز فى الشرع الاسلامى ، وما جاء من النصوص مما يسوغ هذا  
الصلح باطلاق قد نسخ وغير حكمه النبى صلى الله عليه وسلم ، فقد جاء

(١) سورة البقرة - الآية : ٢٠٨

(٢) سورة الانفال - الآية : ٦١

(٣) سورة النساء - الآية : ٩٤

(٤) سورة التحل - الآية : ٩١ ، ٩٢

(٥) سورة الانفال - الآية : ٧٢

(٦) سورة النساء - الآية : ٩٠

فى شرح السير الكبير للسرخسى عند الكلام فى قوله تعالى « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهن سبيلا » . « واختلف المفسرون فقال بعضهم الآية منسوخة ، وقال قوم انها غير منسوخة ، وقد اعتبر الذين قالوا ان آية منع قتال المسالمين غير منسوخة هم الاكثريين .

وفى الجملة ان أساس الخلاف فى الصلح الدائم هو ان الأصل هو السلم او الحرب ، فالذين قالوا ان الأصل هو السلم مستمدين قولهم من نصوص القرآن والسنة واعمال النبى صلى الله عليه وسلم — قالوا يجوز الصلح الدائم ، والذين قالوا ان الأصل الحرب مستمدين الحكم من وقائع الأمور فى عصرهم وعصر الصحابة والتابعين من قبلهم — قالوا ان الصلح الدائم لا يجوز ، لأنه نوع من الوهن والله تعالى يقول « ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين » .

ولكن ونحن نقرر أحكاما عامة خالدة هى أحكام شريعة السماء لا يصح ان نكون خاضعين لأحوال وقتيه ، كذلك التى خضع لها الفقهاء ، فانه من المعقول ان يفتى الفقهاء ملوك زمانهم بمثل ما أفتوا مراعاة للحال التى رأوها ولكن ليس لنا ان نقول انه حكم القرآن الخالد السرمدى . . . ولقد أدرك هذا بعض الفقهاء الذين جاءوا بعد عصر تكون المذاهب فقررنا الاحكام فى الحروب وفى السلم مستمدة من الكتاب والسنة رأسا وأنه يصح عقد صلح دائم تحقيقا لنص القرآن الكريم « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » وتقريرنا لمصلحة المسالمين ، فان المصلحة دائما فى السلم العزيز المستقر (١) .

وأما الادعاء بأن التقسيم الاسلامى من حيث ان العالم دار اسلام ودار حرب شبيهه بالنظام البلشنيكى فمربود عليه بما ثبت من الأدلة ان السلم هو الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها ، فضلا عن هذا فان التقسيم الذى قال به بعض الفقهاء ليس تقسيما شرعيا ملزما

(١) أسنادنا المنقور له الشيخ محمد ابو زهرة فى تهيهه لكتاب السير الكبير —

وإنما تقريراً للحالة الواقعية فى عصر الاجتهاد الفقهى فضلاً عن انه غير مجمع عليه فالامام الشافعى رضى الله عنه رغم أنه يرى أن المبيح لقتل غير المسلم هو الكفر فان العالم عنده داراً واحدة . ورنب على ذلك احكاماً باعتبار أن تقسيم الدنيا الى دارين أمر طارىء (١) .

### الراى فى طبيعة العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها :

ليس من شك أننا اذا وضعنا أدلة القائلين بأن الحرب هى الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها ، وبين الراى الذى يقول بأن الأصل فى هذه العلاقة هو السلم رجحت كفة الراى القائل بالسلم لقوة حجته وسلامة ادلته وتهاوى أدلة الراى الآخر .  
وإذا كنا مع الراى بأن الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلم فاننا نرى وجوب التنبيه على ما يلى :

١ — ان القول بالسلم بين المسلمين وغير المسلمين لا يعنى أن الجهاد مند طوى بسلطة ، وسقطت فريضته ، لأن الجهاد ماضى الى يوم القيامة ، واجمعت الأمة على فرضيته (٢) ، فإذا لم يكن ثمة قتال بين المسلمين لعدم توافر موجباته ، كان بالاستعداد وذلك بشخص الامام النور بمكافئين للكفار فى القتال مع احكام الحصون والخنادق وتقليد الأمراء ذلك (٣) . ووجوب أخذ الحذر يقول سبحانه وتعالى « يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً » (٤) وأخذ الحذر والنفر يستدعيان من الأمة العلم بحال عددها فى عدده وعدده ، والعلم بوسائل المقاومة المعروفة المستعملة .  
فالجهاد ان لم يكن بقتال كان وجوبه وجوب وسائل بالاستعداد وأخذ الحذر من مكر أعداد المسلمين وغدرهم .

٢ — ان القول بأن الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها هو السلم يجب أن لا ينصرف الى الادعاء بأن الاسلام يرضى من اتباعه

(١) تاسيس النظر للدبوسى - ص ٥٨ ، الاسلام وقضية الحرب والسلام - الدكتور جمال الدين محمد محمود - ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م - هامش ص ٢٨ ، آثار العربى الفقه الاسلامى - المرجع السابق - ص ١١٦  
(٢) راجع ما يلى : ص ٥٧٩  
(٣) نهاية المحتاج - الجزء الثالث - ص ٣٤٣ ، كشاف القناع - الجزء الثالث - ص ٢٨ ، فتاوى ابن حجر - الجزء الرابع - ص ٤٤  
(٤) سورة النساء - الآية ٧١

الذلة والمسكنة والاستكانة والتفريط في الحقوق طريقا للسلام أملا في حياة هائلة وعيش رغيد . لأن دين الحق لا يمكن أن يأمر أتباعه بالتفريط والتمكين للأعداء الحاقدين مهما كانت متع الحياة وجهها . يقول سبحانه وتعالى « قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدى القوم الفاسقين » (١) .

٣ — اذا كان الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، فليس معنى ذلك أن الاسلام يمنع الحرب ويحرمها لأن الاسلام وهو دين عملي واقعي ما كان له أن يتجاهل سنة الاجتماع البشرية ، التي كثيرا ما يندفع بها الناس الى التنازع وارتكاب المظالم ، وما كان له أن يأمر أتباعه والأعداء يتربصون بهم الدوائر أن يقفوا مكتوفي الأيدي وأن يديروا خدهم الأيسر لمن يلطم خدهم الأيمن ، لأن هذه المثالية العالية لم ترق اليها بعد طبيعة الانسان ، ومن الصعب تحقيقها في دنيا البشر ، لذلك أباح الاسلام الحرب ولكنها ليست حرب الظلم والعدوان وإنما الحرب التي ترد اعنداء المعتدين (٢) ، ويقوم بها العدل ويعتدل الميزان فهذه هي الحرب التي أقرها الاسلام حرب الدفاع المشروع وهي موضوع الفصل التالي .

(١) سورة التوبة - الآية ٢٤

(٢) من توجيهات الاسلام - الامام الاكبر الشيخ محمد شلتوت - الطبعة السادسة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، الدولة في الاسلام - الاستاذ خالد محمد خالد -

الرجع السابق - ص ٨٢

## الفصل الثانى

### احكام الدفاع الشرعى

#### فى الفقه الاسلامى والقانون الدولى العام

ظلت الحرب حتى مطلع القرن العشرين حقا للدول بغير حدود أو قيود وكانت سياسة القوة هى التى تحكم العلاقات فيما بينها وفى ظل هذا المفهوم يكون الدفاع الشرعى الدولى عديم الجدوى (١) .

ومع نشؤ منظمة الأمم المتحدة ظهر المنع العام للحرب فنصت المادة الثانية فى مقررتها الرابعة من ميثاق المنظمة على أن « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » كما نص الميثاق فى المادة ٥١ على الدفاع الشرعى الفردى والجماعى بوصفه استثناء من هذا المنع .

وقبل أن تعرف الدول المواثيق الدولية التى تأمل فى تحقيق التعاون بين بنى الانسان ، قرر الاسلام وحدة الأصل بين البشر ، وعدم التمييز بينهم على أى أساس آخر غير تقوى الله سبحانه وتعالى يقول جل شأنه « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، ان اكرمكم عند الله اتقاكم » .

واباح الاسلام الحرب لرد الاعتداء ودفع الظلم بالقدر الضرورى للدفاع ، كما قرر مبدا الدفاع الشرعى الجماعى الذى لم تعرفه المجتمعات الحديثة على نحو منظم قبل ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٥ .

وعليه نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى مبحثين على النحو التالى :

**المبحث الاول :** ماهية الدفاع الشرعى الدولى وأساسه

**المبحث الثانى :** اركان الدفاع الشرعى الدولى وحكم تجاوزه .

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - رسالة دكتوراه - الدكتور محمد متهورد خلف - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٧٣ - ص ١٢ ، ١١١ ، ١١٤ ، المجزئة الدولية - الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٧٩ - ص ٥٤

## المبحث الأول

### ماهية الدفاع الشرعى الدولى وأساسه

يقرر فقهاء القانون الدولى أن الدفاع الشرعى فى القانون الجنائى الدولى والقانون الجنائى الداخلى يتشابهان من حيث الطبيعة والأساس ، والرقابة اللاحقة ، وأثره وشروط أفعال الدفاع (١) .

وهذا الذى يقرره فقهاء القانون الدولى هو ماسبق اليه الفقه الإسلامى فالدفاع الشرعى الدولى أو الجهاد يتفق مع الدفاع الخاص أو دفع الصائل كما عبر فقهاؤنا الأوائل من حيث الأمان للدولة والفرد على السواء ، كما يتفقان فى الأساس (٢) ، والأركان والشروط والآثار .  
ونتناول ماهية الدفاع الشرعى الدولى وأساسه فى الفقه الإسلامى والقانون الدولى فى مطلبين على التوالى :

**المطلب الأول :** ماهية الدفاع الشرعى الدولى وأساسه فى الفقه الإسلامى .

**المطلب الثانى :** ماهية الدفاع الشرعى وأساسه فى القانون الدولى .

### المطلب الأول

#### ماهية الدفاع الشرعى الدولى وأساسه فى الفقه الإسلامى

يعتبر الدفاع الشرعى الدولى صورة من صور الجهاد الإسلامى ، لأن الجهاد لا يقتصر على قتال المعتدين فحسب وإنما هو جهاد النفس وجاهد الشيطان ، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن عاد من غزوة من الغزوات « عدنا من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر ، قالوا ما الجهاد الأكبر ؟ قال : جهاد النفس والشيطان » .

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٤٥٩ ،

٤٦ .

(٢) راجع ما سبق - ص ٨٤ ، ص ٩٠ .

وأما صورة الجهاد التي ترادف ما يطلق عليه الدفاع الشرعى الدىلى نهى قتال المعتدين فى حرب مشروعة طبقا لقواعد الاسلام ، ويطلق على هذه الصورة السير كما يطلق عليها المفازى ويراد بها احكام الجهاد والحرء .

### تعريف الجهاد :

الجهاد لغة مأخوذ من الجهد وهو التعب والمشقة وبالكسر القتال مع العدو كالمجاهدة (١) .

وفى المشرع قال ابن عرفه قتال مسلم كافر غير ذى عهد لا علاء كلمة الله تعالى أو حضوره له (٢) أو دخوله أرضه (٣) وقال ابن عبد السلام هو اتعاب النفس فى مقاتلة العدو (٤) .

ومن هذين التعريفين يتضح ان قتال المسلم لأخيه المسلم أو للكافر ذى العهد ليس بجهاد بل بنى واعتداء ، وكلمة الله المقصود بها دعوته الى الاسلام ، واطانة الكلمة الى الله على معنى الكلمة التى أمر بها الله أو حضوره له . أو دخوله أرضه له بالرفع عطا على قتال ، للإشارة الى ان الجهاد اعم من المقاتلة أو الحضور للقتال .

ويمكننا تعريف الجهاد بأنه رد بقوة لازمة ومناسبة لاعتداء غير مشروع حال أو على وشك الوقوع من جماعة غير اسلامية على جماعة المسلمين .

### مصدر الجهاد وأساسه :

على النحو الذى نقول به وهو التفرقة بين المصدر والأساس كما اسلفنا عندما عرضنا لمصدر وأساس الدفاع الشرعى الخاص « دفع الصائل » ، والدفاع الشرعى العام « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » (٥) . نفرق بين مصدر الجهاد « الدفاع الشرعى » وأساسه .

### مصدر الجهاد :

تضائرت النصوص الشرعية من كتاب الله الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيان مشروعية الجهاد والحث عليه . وقد

(١) القاموس المحيظ - الجزء الاول - ص ٢٨٢

(٢) ضمير حضوره للقتال ، وله للاعلاء أو القتال

(٣) وضمير أرضه للكافر ، وله للقتال ، أو أرضه للقتال ، وله للقتال أو الاعلام

(٤) مواهب الجليل الجزء الثالث - ص ٢٤٧

(٥) راجع ما سبق ص ٩٠ ، ٢٨١

اسلفنا دلالة قوله تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (١) على تحديد الهدف من القتال وهو اعلاء كلمة الله فى الأرض ، وحماية المؤمنين عن أن يفتنوا فى دينهم .

وقوله تعالى « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » (٢) على سبق الشريعة الاسلامية للمواثيق الدولية فى اقرارها للدفاع الشرعى الدولى درءا للعدوان والتعايش السلمى مع الذين لم يقاتلوا المسلمين ولم يخرجوهم من ديارهم رغم اختلاف العقيدة .

وتقرر الشريعة الاسلامية انتهاء الدفاع بانتهاء العدوان وذلك فى قوله تعالى « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (٣) وفى قوله تعالى « وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلتا التى تبغى حتى تنفء الى أمر الله فان فاعت فأصلحا بينهما بالعدل واقتسوا ان الله يحب المقسطين » (٤) اشارة واضحة لما يطلق عليه فى ميثاق الأمم المتحدة الدفاع الشرعى الجماعى .

وتبدنا آيات الذكر الحكيم بأروع المعانى عن فضل الجهاد فى الدنيا والآخرة ، يقول تعالى « فليقاتل فى سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ، ومن يقاتل فى سبيل الله فيقتل أو يظلب فسوف نؤتيه اجرا عظيما » (٥) ويقول تعالى « ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون ، وعدا عليه حقا فى التوراه والانجيل والقرآن ومن أوفى بمعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم » (٦) .

ويقول تعالى « ياايها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم

(١) سورة البقرة - الآية : ١٩٠ - وراجع ما سبق - ص : ٩٩ ، ١٠٠

(٢) سورة المتحنة - الآية ٨ ، ٩ - وراجع ما سبق ص : ١٠١

(٣) سورة النساء - الآية ٩٠

(٤) سورة الحجرات - الآية ٩

(٥) سورة النساء - الآية ٧٤ .

(٦) سورة التوبة - الآية ١١١

وانفسكم فلکم خير لكم ان كنتم تعلمون ، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ، ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك هو الفوز العظيم ، وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين « (١) ويقول جل شأنه « فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او أنثى ببعضكم من بعض ، فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلى وقاتلوا وقتلوا لاكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله ، والله عنده حسن الثواب « (٢) وكما تضافرت آيات القرآن الكريم على بيان قواعد الدفاع الشرعى الدولى ، جاءت السنة الشريفة ، مؤكدة لتلك القواعد مفصلة لها ، وقد اسلفنا امثلة من الأحاديث النبوية التى تعتبر مصدرا للدفاع الشرعى الدولى (٣) ، كما جاءت الأحاديث النبويه والأحاديث القدسية بالمعاني الرائعة فى فضل الجهاد وثواب المجاهدين ، ومن الأحاديث النبوية ما روى عن أبى ذر رضى الله عنه قال : كنت يارسول الله أى العمل افضل ؟ قال « الايمان بالله والجهاد فى سبيله » وعنه رضى الله عنه قال « قيل يارسول الله ما يعدل الجهاد فى سبيل الله ؟ قال لا تستطيعونه . فأعادوا عليه مرتين او ثلاثا ، كل ذلك يقول : لا تستطيعونه ؟ ثم قال : مثل المجاهد فى سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله لا يفتر من صلاة ، ولا صيام حتى يرجع المجاهد فى سبيل الله وقال : « ما أحد يدخل الجنة يحب ان يرجع الى الدنيا وله ما على الأرض من شىء الا الشهيد يتمنى ان يرجع الى الدنيا فيقتل عشر مرات ، لما يرى من الكرامة وفى رواية لما يرى من فضل الشهادة » وقال صلى الله عليه وسلم « ان فى الجنة مائة درجة اعداها الله للمجاهدين فى سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض » (٤) ومن الأحاديث القدسية ما أخرجه البخارى فى باب الجهاد من الايمان حدثنا حرمى بن حفص حدثنا عبد الواحد ، حدثنا عمارة ، حدثنا أبو زرعة بن عمرو ، قال سمعت ابا هريرة — رضى الله عنه — عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : انتدب الله لمن خسر فى سبيله ، لا يخرج الا ايمان بى وتصديق برسلى ، ان أرجعه بما نال من اجر ، او غنيمة ، او أدخله الجنة ، ولولا ان اثنق على امتى ما قعدت خلف سرية ، ولوددت انى اقتل فى سبيل الله ، ثم احيا ، ثم اقتل ، ثم احيا

(١) سورة الصف — الآيات ١٠ — ١٤

(٢) سورة آل عمران — الآية ١٩٥

(٣) راجع ما سبق ص ١٠٨ ، ١٠٩

(٤) القواكب الثرية — المرجع السابق — الجزء الثانى — ص ١٢٢ ، ١٢٣

ثم اقتل (١) واخرج الامام مسلم عن ابي هريرة — رضى اله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — تكفل الله لمن جاهد فى سبيله ، لا يخرج من بيته الا جهاد فى سبيله . وتصديق بكلمته ، بأن يدخله الجنة ، او يرجعه الى مسكنه مع ما نال من اجر وغنيمة « (٢) .

### أساس الجهاد :

فى بحث اساس الجهاد « الدفاع الشرعى الدولى ، فى الفقه الاسلامى يمكن القول باستمارة النظريات التى قيل بها كأساس لدفع الصائل « الدفاع الشرعى الخاص ، على النحو الذى يقول به فقهاء القانئون الدولى الجنائى (٣) ، وقد عرضنا فيما سلف هذه النظريات ورايناها جميعا لا تسلم من النقد (٤) ، وانتهينا الى أن اساس الدفاع الشرعى الخاص ، والعام والدولى هو بطلان عصمة المعتدى ذلك أن الشريعة الاسلامية تقر حرمة الدماء والأموال والأعراض وهذه الحرمة هى ما يطلق عليه العصمة ، وأساسها الايمان وهو الاسلام ، والأمان ويقصد به العهد كعهد الذمة أو الهدنة ، والحرى الذى لا تربطه بالدولة الاسلامية عقد امان لا يعتبر معصوم الدم ، فهو اما محارب فى ميدان القتال ، واما أنه قد دخل خلصة وبطريقة غير مشروعة للتخريب فى الدولة الاسلامية ومن ثم لا يتمتع بالعصمة ، ولا يشترط فيها نرى أن يتخذ السماح بدخول غير المسلمين الديار الاسلامية صورة عقد الأمان نفسها التى ذكرها الفقهاء وانما يمكن أن نعتبر تأشيرات الدخول التى تعطىها الدولة الاسلامية للأجانب وتسمح لهم بدخول أراضيها لا تبعد كثيرا عن عقد الأمان المعروف فى الفقه الاسلامى .

وحاصل القول أن اساس الجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » فى الفقه الاسلامى هو بطلان عصمة المحاربين باعتدائهم على الدولة الاسلامية، فمن شهر على المسلمين سيفا وقصد قتلهم حق لهم — كما يقول العلامة الطحاوى — ان يقتلوه ولا شئ عليهم لأنه لما شهر عليهم السيف ومصد قتلهم صار حربا عليهم فكان كالباغى فبطلت عصمة دمه للمحاربة (٥) .

(١) الاحاديث القدسية — لجنة القرآن والحديث — المجلس الاعلى للشئون الاسلامية

— القاهرة ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م — الجزء الاول والثانى فى مجلد واحد — ص ١٨٥

(٢) الاحاديث القدسية — المرجع السابق — ص ١٩١

(٣) راجع ما يلى ص ٥٨٨

(٤) راجع ما سبق ص ١٢٣ ، ص ١٢٣

(٥) راجع ما سبق ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، والمراجع المشار اليها .

وهكذا يتبين لنا ان نظريتنا المطروحة كأساس للدفاع الشرعى باقسامه المختلفة ، وهى نظرية بطلان العصمة هى الأساس الصحيح — فى نظرنا — لرد الاعتداء من المعتدى عليه والتبرير السليم لتدخل الغير فى الدفاع وسواء كان المعتدى عليه أو المتدخل فردا كما هو الحال فى الدفاع الخاص والدفاع العام ، أم كان المعتدى عليه أو المتدخل فى الدفاع دولة كما هو الحال فى الدفاع الشرعى الدولى الفردى والجماعى ، وبذلك تخلق نظريتنا المطروحة الوحدة الموضوعية لأساس النظرية العامة للدفاع الشرعى .

### التكليف الشرعى للجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » فى انفعه الاسلامى :

أجمع العلماء على أن انجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » فرض (١) لقوله تعالى « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون » (٢) وقوله تعالى « ياايها الذين آمنوا مالكم اذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الأرض ، ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل ، الا تنفروا يعذبكم عذابا اليها ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على كل شىء قدير » (٣) وقوله تعالى « انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وانفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » (٤) .

وكما أجمع العلماء على فريضة الجهاد ، اجمعوا على انه فرض على الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين (٥) لقوله تعالى « وما كان المؤمنون لينفروا كافة » (٦) وقوله تعالى « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر ، والمجاهدون فى سبيل الله بأموالهم وانفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدين درجة واحلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا عظيما ، درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما » (٧) فلو كان الجهاد فرض عين لما وعد الله سبحانه

(١) بداية الجتهاد ونهاية التقتصد — ابن رشد — المرجع السابق — الجزء الاول

ص ٣٠٧

(٢) سورة البقرة — الآية : ٢١٦

(٣) سورة التوبة — الآية : ٣٨ ، ٣٩

(٤) سورة التوبة — الآية : ٤١

(٥) بداية الجتهاد ونهاية التقتصد — المرجع السابق — الجزء الاول — ص ٣٠٧

(٦) سورة التوبة — الآية : ١٢٢

(٧) سورة النساء — الآية : ٩٥

وتعالى القاعدين الحسنى ولما اثبت لهم الأجر . ولم يخرج الرسول صلى الله عليه وسلم الا وترك بعض الناس (١) ، لرعاية مصالح المسلمين . ويصبح الجهاد فرض عين فى الأحوال الآتية :

- ١ — اذا عين ولى الأمر اناسا للخروج ، وجب عليهم الاجابة لأمره ولا يسقط عنهم الوجوب قيام سواهم بالجهاد ، يقول ابن حريم « ومن أمره الأمير بالجهاد الى دار الحرب ففرض عليه أن يطيعه فى ذلك لقوله صلى الله عليه : لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونيه ، واذا استغفرتهم فأنفروا (٢) .
- ٢ — اذا هجم العدو على أرض المسلمين ، وكان لا يقوم بصد العدو وردعه الا جميع المسلمين فى قطر من الأقطار وجب الجهاد على الجميع وجوب عين (٣) .

### عموم الجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » :

لا يقتصر الجهاد على الرجال وانما يجب على الجميع الخروج لا فرق بين رجل وامرأة اذا دخل العدو محلة قوم وكان لا يصده الا خروج جميع أهلها للملاقاة ، وقد ثبت أن بعض النساء كن يصحبن الجيوش فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعهد الخلفاء الراشدين ، كن يداوين الجرحى ويخد من الجيش ، تقول الربيع بنات معوذ : كنا نغزو مع الرسول فنسقى القوم ونخدمهم ونداوى الجرحى ، ونرد القتلى والجرحى الى المدينة (٤) .

واشتركت المرأة المسلمة أحيانا فى الحرب اشتراكا فعليا ، ومن هؤلاء أم عمارة الانتصارية التى كان قتالها فى يوم أحد فى غابة البسالة عن الرسول دفاعا يصوره صلى الله عليه وسلم بقوله : ما التفت يمينا او شمالا الا رأيت أم عمارة تقاتل دونى (٥) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - الجزء الاول - ص ٣٠٧

(٢) المحلى - الجزء السابع - ص ٢٩١

(٣) نيل المراد من تفسير آيات الاحكام - السيد محمد صديق حسن القنوجى -

مطبعة المدنى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - ص ٤٠٨

(٤) ابن حجر - الإصابة - الجزء الرابع - ص ٥٨٥

(٥) الجهاد والنظم العسكرية فى التفكير الإسلامى - الدكتور احمد شلبى - المرجع

السابق - ص ٧٠

وقد أعفى الاسلام طوائف من وجوب الجهاد ، قال تعالى « ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » (١) وقال تعالى « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج » (٢) .

ولا تقتصر الطبيعة العامة للجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » على ايجاب الدفاع على جميع من يتعرض اقليمهم للمعدوان دون تفرقه بين الرجل والمرأة ، وانما تمتد هذه الطبيعة العامة فتوجب على كل جماعة اسلامية أن تهب لرد الاعتداء ودفع الظلم عن المظلومين من المسلمين ونجدتهم من كل جور يقع عليهم ، قال تعالى « ومالكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ذليلاً واجعل لنا من لدنك نصيراً » (٣)

### نحض دعوى نسخ الجهاد :

اسلفنا أن القول بأن الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها هو السلم لا يعنى سقوط فرض الجهاد (٤) .  
وقد ادعت بعض الحركات السياسية الحديثة كطائفة القاديانية وحركة المعتزلة فى الهند وحزب تركيا الفتاة فى تركيا أن الجهاد قد اسقطت فريضته من الفرائض الاسلامية (٥) .

والصحيح كما أجمع الفقهاء أن الجهاد مازال شريعة محكمة لم تنسخ (٦) ودواعيه قائمة فى كل زمان ، والدليل على بقاء فريضته قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا وابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (٧) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه أحمد والبخارى

(١) سورة الفتح - الآية ١٧

(٢) سورة التوبة - الآية ٩١ - وراجع بداية المجتهد ونهاية المقتصد - الرجوع

السابق - الجزء الاول - ص ٢٠٨ .

(٣) سورة النساء - الآية ٧٥

(٤) راجع ما سبق - ص ٥٦٩

(٥) دائرة المعارف الاسلامية - الجزء السابع - ص ١٩٠ ، العقيدة والشريعة -

جولد تسر - ص ٢٦١

(٦) فتح القدير - الجزء الرابع - ص ٢٠٩ ، حاشية الدسوقي - الجزء الثنى -

ص ١٧٢ ، كشف القناع - الجزء الثالث - ص ٢٥ - الشرح الكبير والفتى - الجزء

العاشر - ص ٣٧١

(٧) سورة آل عمران - الآية ٢٠٠

وابو داود عن انس رضى الله عنه « الجهاد ماضى منذ بعثنى الله الى ان يقاتل اخر أمتى الرجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والايسان بالأقدار (١) ، وقال صلى الله عليه وسلم فيها رواه الطبرانى فى الكبير عن بلال « لكل أمة رهبانية ورهبانية أمتى الجهاد (٢) وأخرج ابو داود من حديث عمران بن حصين رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاتزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم (٣) حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال » (٤) .

وليس معنى عدم نسخ الجهاد ان الحرب دائمة مستعرة بين المسلمين وغيرهم ، لأن الجهاد المشروع هو الذى تتوافر أركانه وشروطه طبقا لقواعد الاسلام وهو ما تبيحه المواثيق الدولية فى العصر الحديث (٥) .

## المطلب الثانى

### ماهية الدفاع الشرعى وأساسه فى القانون الدولى

#### مفهوم الدفاع الشرعى الدولى :

يعرف الشراح الدفاع الشرعى الدولى بأنه الحق الذى يقرره القانون الدولى لدولة او لمجموعة دول باستخدام القوة لصد عدوان مسلح حال ، يرتكب ضد سلامة اقليمها ، او استقلالها السياسى ، شريطة ان يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لدرء ذلك العدوان ومتناسبا معه ، ويتوقف حين يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (٦) .

ونأخذ على هذا التعريف الاطناب ، فقد جاء فى عبارة طويلة وهــا

- 
- (١) القسطلانى شرح البخارى - الجزء الخامس - ص ٦٧ - ٦٨ ، سنن  
ابى داود - الجزء الثالث - ص ٢٦ ، نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ٢١٢ ،  
صحيح البخارى - الجزء الرابع - ص ٢٨  
(٢) منتخب كنز العمال - الجزء الثانى - ص ٢٦٢  
(٣) ناوهم : ناهضهم للقتال  
(٤) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ٢١٤ ، سنن ابى داود - الجزء الثالث -

ص ٨ .

(٥) راجع ما يلى - ص ٥٩ وما بعدها

(٦) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ١٣ ،

ص ١١٢ ، الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٤٤

ذلك شأن التعريفات التي يجب أن تكون موجزة جامعة مانعة ، فالقول بأن الدفاع الشرعى الدولى حق من قبيل الدخول فى بيان الطبيعة القانونية له . وهذه الطبيعة القانونية قد تكون موضع خلاف بين الشراح مما يجعل من المستحسن خلو التعريف من تقريرها ، ويبدو أن أصحاب هذا التعريف قد تأثروا بنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى وصفت الدفاع الشرعى بأنه حق طبيعى كما يبدو لنا أن بيان موضوع الاعتداء بأنه ضد سلامة الاقليم أو الاستقلال السياسى تزيد فى التعريف اذ يكفى القول بأن الدفاع لرد عدوان مسلح . ومن قبيل التزييد فى رأينا أن يتناول التعريف توقف الدفاع حين يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين اذ يكفى النص فى التعريف على شرط لزوم الدفاع لرد الاعتداء ، فعند اتخاذ مجلس الأمن للتدابير المذكورة تفقد أفعال الدفاع شرط اللزوم وتصير غير مشروعة .

ولذا نرى تعريف الدفاع الشرعى الدولى بأنه رد بقوة لازمة ومناسبة لاعتداء مسلح حال وغير مشروع صادر من دولة أو مجموعة من الدول فى مواجهة دولة أو مجموعة من الدول الأخرى .

ويتميز التعريف الذى نقول به بالايجاز وشموله لأركان الدفاع الشرعى الدولى وهى الاعتداء والدفاع وكونهما صادرين من دولتين ، وهو ما يعبر عنه بالركن الدولى للصراع ، تميزا له عن الدفاع الشرعى الخاص الذى تعالجه التشريعات الجنائية الداخلية . كذلك يشمل التعريف الذى نقول به شروط الاعتداء من حيث كونه عدوانا مسلحا غير مشروع وحال ، وشروط الدفاع وهى أن يكون لازما لدرء الاعتداء ومتناسبا معه .

### مصدر الدفاع الشرعى الدولى :

أوضحنا — فيما سبق — أن الحرب قد ظلت حتى مطلع القرن العشرين حقا للدول (١) ، وفى ظل هذه الظروف يكون الدفاع الشرعى عنيم الجدوى ، وان نشؤ الأمم المتحدة وحظر الحرب ، والنص على الدفاع الشرعى باعتباره استثناء من هذا الحظر العام مما يضىء على الموضوع أهمية خاصة ، غير أن هذا لا يعنى أن نص المادة ٥١ من الميثاق غير مسبوق بجهود فكرية أو حوادث دولية ردت بها الدول على ما وجه اليها من احتجاجات بأنها ترتكن فيما قامت به من أفعال على حقها فى الدفاع الشرعى .

(١) راجع ما سبق — ص ٥٧١

ونتناول المراحل التاريخية لمصدر الدفاع الشرعى وذلك فيما قبل عهد عصبة الأمم ، ثم فى عهد العصبة والمواثيق الدولية السابقة على الأمم المتحدة وأخيرا فى ظل ميثاق الأمم المتحدة (١) .

## أولا : الدفاع الشرعى قبل عهد عصبة الأمم :

### ١ — فى العصور القديمة :

كانت الحرب فى العصور القديمة هى الوسيلة الوحيدة لفض المنازعات بين الدول بحسبانها حقا تمارسه الدولة ، وتقبله النقهاء باعتبارها قانون العصر — ، الذين قصرُوا دور القانون الدولى — فى ذلك الوقت — على تنظيم آثارها (٢) .

### ٢ — فى العصور الوسطى :

ظهرت فى العصور الوسطى بعض الأفكار التى حاولت تقييد حق الحرب ، وأدت هذه الأفكار الى القول بنظرية الحرب العادلة وهى التى يباح للدولة المعتدى عليها إعلانها بوصفها عقوبة تنزلها بالدولة المعتدية كوسيلة لتطبيق القانون ، ونصرة الحق ومكافحة الظلم وتأكيد العدالة (٣) .

وقد حظيت نظرية الحرب العادلة بتأييد من اللاهوتيين مثل القديس

أوغسطين فى مؤلفه مدينة الله (٤) . La cité du Dieu

غير أن نظرية الحرب العادلة لم تؤد الى تنظيم قانونى فعال ، ولم تصل فكرة الدفاع المشروع فى ظلها الى مكانة حقيقية ، وقد أهملت هذه النظرية تماما فى القرن التاسع عشر (٥) .

(١) المدوان المسلح فى القانون الدولى — رسالة دكتوراه — الدكتور ويصا صالح

القاهرة ١٩٧٥ — ص ٣٨٥ وما بعدها .

(٢) Jean Del vanis : La légitime défense en droit international (٢)

modern, thèse Paris, 1970, P. 8

Delvanis, op. cit., p. 8 (٣)

(٤) القضاء الدولى الجنائى — الدكتور حسين ابراهيم صالح عيد — القاهرة

١٩٧٧ — ص ١٣ وما بعدها .

(٥) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٤٧ ،

الجريمة الدولية — المرجع السابق — ص ٤٧

### ٣ — الدفاع الشرعى فى العرف الدولى :

اتخذ الدفاع الشرعى فى الفترة السابقة على التنظيم الدولى مفهومًا أخلاقيا واسع النطاق خاصة فى الفترة التى سبقت عهد عصبة الأمم حيث لم يكن هناك أى تنظيم قانونى لاستخدام القوة ، وهناك حوادث دولية شهيرة اعتبرت من التطبيقات الحية للدفاع الشرعى فى ظل العرف الدولى منها حادثة الكارولين سنة ١٨٣٧ التى تتلخص فى تجمع الثوار المتمردين فى كندا — وكانت تحت التاج البريطانى — والذين يربو عددهم على المئات واحتلوا جزيرة *Navyis land* وهى أرض أمريكية وحصلوا على كمية قليلة من الأسلحة ، و١٢ مدفعا واستعملوا مركبا اسمه كارولين *Caroline* فى نقل المؤونة من سكاوسر ( احدى بلاد الولايات المتحدة ) الى الجزيرة ومنها الى الثوار ، وعندما شعرت حكومة كندا بالخطر ، وبينما كانت السفينة راسية فى المياه الأمريكية هاجمتها قوة انجليزية استولت على المركب ، وأحرقته وأرسلته فى شلالات نياجرا ، وأسفر الهجوم عن مقتل شخص واحد ، وفقد اثنى عشر أمريكيا ، واحتج مجلس وزراء واشنطن لاعتداء بريطانيا على الأراضى الأمريكية ، وقد ردت بريطانيا بأنها ترتكن فيما قامت به على حق الدفاع الشرعى لوجود حالة لا تترك وقتا للتروى واختيار الوسائل .

وقد اعتذرت الحكومة البريطانية للولايات المتحدة التى اکتفت بهذا الاعتذار (١) .

ونظرا للمفهوم الواسع للدفاع فى ظل العرف الدولى كان يمكن للدولة أن تلجأ الى الدفاع الشرعى الوقائى عندما ترى طبقا لتقديرها الذاتى أن الدفاع بوسائل وقائية ضروريا لصد هجوم قد أتخذ من قبل دولة أخرى ، أو ضد تهديد بهذا الهجوم أو التحضير له ، أو أى سلوك آخر بقصد الهجوم ، على أن يكون ذلك التقدير مبنيا على أسباب معقولة (٢) .

### ثانيا — الدفاع الشرعى فى عهد عصبة الأمم :

لم يرد بعهد عصبة الأمم نصا صريحا يبيح الدفاع الشرعى ، وقد

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ٢٥ ،

ص ١٥٥ ، وراجع أمثلة أخرى المرجع نفسه — ص ٢٥ ، ٢٦ ، الجريمة الدولية —

المرجع السابق — ص ٥٩

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٦٢

استنتج الفقهاء اباحته من نصوص العهد ، ونعرض على التوالى لهذه النصوص وما تلى عهد العصبة من مواثيق دولية سابقة على ميثاق الأمم المتحدة .

### ١ — الدفاع الشرعى فى نصوص عصبة الأمم :

لم يتجسد منع اللجوء للقوة بصورة مطلقة فى عهد عصبة الأمم ، وان كان قد اعتبر الحرب عملا غير مشروع فى حالات محددة نص عليها فى المواد ١٠ — ١٥ ، فالمادة العاشرة تلزم الدول الأعضاء باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدول أعضاء العصبة ، كما تلزم مجلس العصبة فى حالة تهديدا سلامة الدولة واستقلالها بأن يتشاور فى الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذا الالتزام ، ووضعت المادة ١٢ من العهد قيادا على عاتق الدولة فى حالة قيام نزاع بينها وبين دولة عضو فى العصبة — يخشى أن يؤدى الى قطع العلاقات السلمية — فاستوجبت عرض هذا النزاع على التحكم أو على القضاء أو على مجلس العصبة ، كما يحرم عليها اللجوء الى الحرب قبل مضى ثلاثة شهور على صدور قرار التحكيم أو حكم المحكمة أو تقرير المجلس ، ومعنى ذلك عدم تحريم الحرب بصورة قطعية اذ يجوز اللجوء اليها بعد فوات المدة المنصوص عليها .

وقد ورد تحريم الحرب بصفة مطلقة فى حالة واحدة هى حالة الفصل فى النزاع بقرار تحكيم أو حكم محكمة أو قرار ملزم من المجلس وقبول أحد الطرفين للقرار أو الحكم ، اذ يحرم فى هذه الحالة على الدولة الأخرى الدخول فى حرب مع الدولة القابلة لقرار التحكيم أو الحكم أو التقرير من أجل هذا النزاع ( م ١٣/٤ ، م ١٥/٦ ) .

وقد استنتج الفقهاء استثناء الدفاع الشرعى من قيد اللجوء للحرب سالف الذكر من نص المادة ١/١٦ التى تقضى بأن الدولة التى تلجأ الى الحرب اخلالا بالتزاماتها فى العهد والخاصة بفض المنازعات بالطريق السلمية ، تعتبر كأنها قامت بعمل حربى ضد جميع الدول الأعضاء فى العصبة ، والفقرة الثالثة من المادة المذكورة والتى تنص على أن كل عضو فى العصبة عليه واجب تقديم المساعدة المتبادلة من قبل عضو تجاة آخر ، بقصد مقاومة دولة قامت بخرق العهد من طرفها (١) .

Hassan Abdel Hadi, Alchalabi La légitime défense en droit international thèse, le Caire 1952. P. 20 et ss. (١)

وحق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ١٦٧

## ٢ — الدفاع الشرعى فى مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ :

ازاء فشل عهد عصبة الأمم فى منع اللجؤ الى القوة بكل صورها ، وقد هدف المشروع — كما جاء فى ديباجته — الى تفسير تطبيق المادتين العاشرة والسادسة عشرة من عهد العصبة واعتبرت المادة الأولى من الحرب العدوانية جريمة دولية كما نص المشروع على مجموعة من الاجراءات الشكلية واجبه الاتباع ليتحقق مجلس العصبة من وجود عدوان أو انتفائه ومن هم ضحايا العدوان ، ولم يحقق المشروع ما هدف اليه ولم يكتب له ادى قدر من النجاح (١) .

## ٣ — بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ :

ويطلق عليه ايضا بروتوكول تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وقد نصت المادة الثانية منه على التزام الدول الاطراف بعدم اللجؤ الى الحرب الا فى حالتين : الأولى : الدفاع الشرعى والثانية تنفيذ الأعمال التى يأمر بها مجلس أو جمعية عصبة الأمم ، والثى تكون متفقة مع نصوص العهد من جهة ، ونصوص البروتوكول الحالى من جهة اخرى .

ورغم التوقيع على هذا البروتوكول فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ لم يكتب له التطبيق العملى لرفض بريطانيا والمانيا ودول الدومنيون التوقيع عليه لأسباب سياسية فضلا عن فشل مفاوضات نزع اسلح (٢)

## ٤ — اتفاقيات لوكارنو ١٩٢٥ :

واهم هذه الاتفاقيات فى نظر الفقهاء هو ميثاق الراين الذى ابرم بين خمس دول هى بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ، وقد نص الميثاق على بيان الحدود القائمة بينها وقتذاك ، وعدم اللجؤ الى الحرب الا فى حالات ثلاثة هى :

---

(١) الدكتور محمد حافظ غانم — الامن الدولى — الاسكندرية ١٩٥١ — ص ١٩ ، العدوان المسلح فى القانون الدولى — المرجع السابق — ص ٤٧ ، حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٦٩ ، الجريمة الدولية — المرجع السابق — ص ٥٢

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٧٠ — الجريمة الدولية — المرجع السابق — ص ٥٢

١ — الدفاع الشرعى .

ب — الاشتراك فى القيام بعمل حربى مشترك ضد دولة أخلت بالتزاماتها المنصوص عليها فى المادة ١٦ من العهد .

ج — الدخول فى حرب تنفيذاً لقرار يصدره مجلس العصبة أو جمعيتها العامة أو طبقاً للمادة ٧/١٥ من العهد ، بشرط أن يكون ذلك ضد دولة بادئة بالعدوان (١) .

٥ — قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم الخاص بالحرب العدوانية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧ :

أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم فى دور انعقادها الثانى سنة ١٩٢٧ قراراً بأن كل حرب عدوانية ممنوعة ، وستبقى ممنوعة ، ومن واجب الدول أن تلجأ الى جميع الوسائل السلمية لفض ما يقوم بينها من منازعات دولية .

ورغم أن القرار قد أقر هاتين القاعدتين الا أنه لم يبين الهيئة المختصة بنظر جريمة الحرب العدوانية ، ولا الجزاء المترتب على ارتكابها ولذلك يصح فى نظرنا ما انتهى اليه بعض الشراح بأن الالتزام المنصوص عليه فى هذا القرار التزام أدبى ، لأن الجمعية العامة للعصبة ليس لها سلطة التشريع الا بتمديد للعهد يحولها هذه السلطة (٢) .

٦ — قرار الاتحاد البرلمانى الدولى سنة ١٩٢٨ :

يعتبر العدوان المسلح طبقاً للمادة السادسة من القرار جريمة كما يحاكم المجرمون طبقاً للقانون الدولى (٣) ، وأباححت المادة السابعة للدولة المعتدى عليها بعدوان مسلح حق الدفاع الشرعى عن نفسها ويجب على المجتمع الدولى أن يساعدها فى حالة انكار حق مقرر لها أو الاعتداء عليه (٤) .

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٧١

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٧٢—

العنوان المسلح فى القانون الدولى — المرجع السابق — ص ٥٩

Jelan craven, Cours de droit penal international, (٣)

Le Caire, 1955. P. 94

(٤) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٧٢

٧ — مؤتمر هافانا ( قرار المؤتمر الدولي السادس للدول الأمريكية ١٩٢٨ :  
صدر قرار المؤتمر السادس للدول الأمريكية بتاريخ ١٨ فبراير سنة  
١٩٢٨ بناء على الاقتراح المكسيكى وقد اعتبر الحرب العدوانية جريمة  
ضد الجنس البشرى وبالتالي نهى محرمة ، وأوجب على جميع شعوب  
أمريكا ، أن تتعهد باللجوء الى الوسائل السلمية للوصول الى حل جميع ما  
بينها من منازعات (١) .

٨ — ميثاق بريان كيلوج الاتفاقية العامة للتنازل عن الحرب الموقعة في  
٢٧ اغسطس ١٩٢٨ :

يعتبر هذا الميثاق اهم المواثيق الدولية فى فترة ما بين الحربين  
العالميتين حيث نص على تحريم الحرب فى العلاقات الدولية تحريما مطلقا  
اذ جاء فى ديباجته ، لقد حان الوقت للتنازل عن الحرب بوصفها وسيلة  
لتحقيق السياسات القومية ، واحلال علاقات السلم والصداقة لتسود  
علاقات الدول السلمية الموقعة على ذلك الميثاق ، ونصت المادة الأولى  
منه على أن « الأعضاء المتعاقدين الساميين قد أعلنوا باسم شعوبهم اداة  
اللجوء للحرب كوسيلة لتحقيق السياسات القومية فى علاقاتهم المتبادلة »  
كما نصت المادة الثانية من الميثاق على ان الأعضاء المتعاقدين الساميين  
قد أعلنوا ضرورة تسوية المنازعات والخلافات الدولية ايا كانت طبيعتها  
او مصيرها بالوسائل السلمية .

ولم تتناول نصوص الميثاق الدفاع الشرعى بالاباحة او التحريم ،  
وقد استخلص الشراح ابحاثه من التحفظات والمذكرات المتبادلة بين بعض  
الأعضاء المهتمين عليه ، ومثالها ما جاء فى المذكرة التفسيرية المقدمة من  
قبل الحكومة الفرنسية فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ أنه بالنسبة للمؤمنين  
على الميثاق لا يشمل التنازل المعلن فى المادة حق الدفاع الشرعى « (٣) .

ومن هذا العرض يتبين أن الدفاع الشرعى الدولى لم يتبنا ما يجب  
أن يكون له من أهمية فى جميع المواثيق الدولية التى عرضناها الأمر الذى  
تداركه ميثاق الأمم المتحدة .

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - الرجوع السابق - ص ١٧٣

Delvains. op. cit. P. 22

(٣)

وراجع امثلة اخرى من المذكرات المتبادلة - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى

الجنائى - الرجوع السابق - ص ١٧٥ ، ١٧٦ - والراجع التى اشار اليها .

### ثالثا : الدفاع الشرعى فى ميثاق الأمم المتحدة :

جاء منع الالتجاء الى القوة فى ميثاق الأمم المتحدة اكثر اطلاقا مما كان عليه الحال فى عهد عصبة الأمم ، فقد حرمت الفقرة الرابعة من المادة الثانية اللجوء الى القوة بصفة مطلقة ، او التهديد بها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة او على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ، واورد على ذلك استثناءات أهمها الدفاع الشرعى فى المادة ٥١ والتى ستكون موضوع دراستنا فى المطلب الثانى من المبحث التالى (١) .

### اساس الدفاع الشرعى الدولى :

على النحو الذى قيل به فى القانون الجنائى الداخلى من اعتبار الاكراه للمعنى اساسا للدفاع الشرعى ، اعتبر البعض هذا الاكراه اساسا صحيحا للدفاع الشرعى الدولى لأن الدولة شخص معنوى .

غير أن هذه النظرية — كما اسلفنا — لا تعتبر اساسا صحيحا للدفاع الشرعى الخاص (٢) ، ومن ثم فهى بالأولى لا تصلح اساسا للدفاع الشرعى الدولى فالدولة ليس لها غرائز طبيعية بحيث يمكن القول بأنها تصرفت تحت تأثير الرعب والخوف (٣) .

وقد اعتبر البعض أن المصلحة الأجدر بالرعاية هى اساس الدفاع الشرعى الدولى (٤) ، وهى النظرية التى قيل بها تبريرا للدفاع الشرعى الخاص وقد عرضنا فيما سبق ما وجه لها من نقد بحيث لم تعد فى رأينا الأساس الصحيح للدفاع الشرعى الخاص (٥) ، وهى فى نظرنا ليست الأساس السليم للدفاع الشرعى الدولى اذ لا تقدم لنا تبريرا للدفاع الدولى الجماعى ، لأنه على فرض صحة القول بأن مصلحة الدولة المعتدى عليها هى الأجدر بالرعاية ، فإن النظرية لا تقدم لنا تبريرا لتدخل دولة غير تلك المعتدى عليها لردع الدولة المعتدية تطبيقا للدفاع الشرعى الجماعى وهو كما يقول Baty لا يقيد بذات المدافع ، بل يمكن أن يمتد استعماله

(١) راجع ما يلى - ص ٥٩٨

(٢) راجع ما سبق ص ١٢٠

(٣) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ١٢٦

(٤) مشروعية المقاومة المسلحة - محاضرة استاذتنا الدكتورة عائشة راتب والجمعية

المصرية للقانون الدولى - القاهرة ١٩٧٠ - ص ٤٨ ، حق الدفاع الشرعى فى القانون

الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ١٢٦

(٥) راجع ما سبق ص ١٢٢

الى الدول غير المهاجمة (١) ، ومن الصعوبة القول بان الدولة غير الممتدى عليها لها فى كل حالة مصلحة مباشرة واجبة الترجيح .

ولذلك نرى أن أساس الدفاع الشرعى الدولى هو الأساس نفسه الذى عرضناه كأساس عام للدفاع الشرعى بجميع اقسامه وهى نظرية بطلان العصمة التى سبق اليها للفقه الاسلامى والتى يمكن ان نطلق عليها فى المجال الدولى لتكون اکتوا وضوحا لغير المسلمين من الشراح نظرية بطلان الحماية الجنائية ، لان المواثيق الدوليه عندما تقرر تجريم الحرب تكون قد وضعت قاعده لحماية الدولة من الاعتداء ، فان هى اعتدت على دوله أخرى بطلت — كما هو الحال فى القانون الداخلى — هذه الحماية بالقدر اللازم والمناسب لردع الدولة المعتدية ومن ثم يباح للدولة الضحية رد الاعتداء كما يجوز لغيرها ان تقف بجانبها مستندة للدفاع الشرعى الجماعى ، وبذلك تقدم لنا النظرية الأساس الصحيح لرد الدولة المعتدية على الاعتداء ولاستناد غيرها للدفاع الشرعى الجماعى فى الرد على الدولة المعتدية ، ومن ناحية أخرى فان النظرية التى نقول بها تخلق الوحدة الموضوعية لأساس الدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة (٢) .

### حكم الدفاع الشرعى الدولى :

عرضنا فيما سبق حكم الدفاع فى القانون الجنائى الداخلى (٣) ، وقد انقسم رأى فى الفقه الدولى حول حكم الدفاع الشرعى ، فاتجه البعض الى القول بالوحدة وعدم التفرقة بين الدفاع الشرعى فى كلا القانونين من حيث الحكم ، واتجه البعض الى ان التشابه بينهما من قبيل التشابه اللفظى ، ويعطى هذا الاتجاه للدفاع الشرعى الدولى مجالا اوسع للتطبيق عما هو عليه فى القانون الداخلى فيعتبرونه استثناء يعطل الأثر الملزم للقانون الدولى الجنائى ، ويبرر تصرف الدولة غير المشروع لقواعد القانون الدولى (٤) .

والصحيح فى نظرنا هو الاتجاه الأول لأن اعتبار الدفاع الشرعى استثناء يبرر جميع المخالفات التى تخرق قواعد القانون الدولى فضلا عن

Baty. Canons of International law, London, 1930. P. 99 (١)

(٢) راجع ما سبق — ص ١٢٢ — ص ١٤٥

(٣) راجع ما سبق — ص ٢٠٩

Delvanis, op. cit., P. 42

(٤)

ان هذا الاتجاه قد طبق في عهد عصبة الأمم حيث كانت قواعد القانون الدولي أضعف بكثير مما عليه الحال في اوقت الحاضر (١) .

### المبحث الثاني

#### أركان الدفاع الشرعى الدولي وحكم تجاوزه

يوجب فقهاء القانون الدولي لبقون بقيام الدفاع الشرعى الدولي الفردى والجماعى توافر ركنين هامين الأول الاعتداء ويشترط فيه أن يكون مسلحا ، وغير مشروع ، وحال ويمس الحقوق الجوهرية للدولة ، الثانى الدفاع ويجب ان يكون لازما لرد الاعتداء وان يكون الوسيلة المستخدمة متناسبة مع وسيلة العدوان .

فاذا ما توافرت هذه الشروط ترتبت آثار الدفاع الشرعى الدولي من حيث اباحة أعمال الدفاع التى تقوم بها الدولة ضحية الهجوم أو غيرها دفاعا عنها طالما ان أعمال الدفاع فى حدود اللزوم والتناسب ، أما اذا تجاوزت هذه الحدود انتفى عن الأعمال وصف الاباحة واعتبرت أعمال الدفاع جريمة دولية .

ولعله مما يثير دهشة الباحثين المعاصرين ان الفقه الاسلامى قد سبق الى تقرير المبادئ العامة لهذه القواعد التى يقرها القانون الدولي فى اخر تطورات المعاصره .

وعليه نقسم الدراسة فى هذ المبحث الى مطلبين على التوالى :

**المطلب الأول :** اركان الدفاع الشرعى الدولي وحكم تجاوزه فى الفقه الاسلامى .

**المطلب الثانى :** اركان الدفاع الشرعى وحكم تجاوزه فى القانون الدولي .

### المطلب الأول

#### أركان الدفاع الشرعى الدولي وحكم تجاوزه فى الفقه الاسلامى

الاعتداء والدفاع هما الركنان الأساسيان للدفاع الشرعى الدولي فى الفقه الاسلامى ، ولكل منهما شروط يجب توافرها لا مكان اضعفاء

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولي الجنائى - المرجع السابق - ص ١٢٢

وصف المشروعية على افعال الدفاع التي هي — فى الأصل — من قبيل الاعمال العدوانية ، وتتناول على التوالى اركان الدفاع الشرعى وآثاره وحكم تجاوز حدوده .

### اركان الدفاع الشرعى الدولى ( الجهاد ) :

فلنا ان للدفاع الشرعى الدولى ركنان أساسيان هما الاعتداء والدفاع ونعرض لشروط كل ركن على حدة .

#### الركن الأول : الاعتداء :

الاعتداء لغة هو الظلم ، ومجاوزه الحد (١) ، ورغم اعتراف البعض بصعوبة تعريف الاعتداء فى المجال الدولى فقد عرفه بأنه « حالة اعتداء مباشر أو غير مباشر على المسلمين أو أموالهم أو بلادهم بحيث يؤثر فى استقلالهم أو اضطهادهم وفتنتهم عن دينهم . أو تهديد أمنهم وسلامتهم ومصادرة حرية دعوتهم أو حدوث ما يدل على سوء نيتهم بالنسبة للمسلمين بحيث يعتبرون خطرا محققا » (٢) .

ولما كان ولى الأمر فى الدولة الاسلامية يقع عليه واجب الحفاظ على سلامة أراضيها ، ورعاية مصلحتها وأمنها ، فاننا نرى ان تقرير وجود العدوان هو أمر متروك له يتولاه حسب مقتضيات العصر بما له من سلطة التقدير قايما بواجباته فى اطار السياسة الشرعية وبما يحفظ أمن المسلمين وأموالهم وحريتهم واستقلالهم . ولذلك لا نرى ثمة ما يمنع من القول بأن تعريف العدوان الارشادى الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ لا يخالف المبادئ العامة فى الفقه الاسلامى طالما أنه يحقق سيادة الدولة ، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى على نحو ما سنبينه عند تناول ركن الاعتداء فى القانون الدولى (٣)

ويشترط فى ركن الاعتداء ثلاثة شروط هى :

١ — أن يكون الاعتداء مسلحا وغير مشروع :

يشترط فى الاعتداء على المسلمين أن يكون مسلحا وقد عبر

(١) الصباح المنير — الجزء الثانى — المرجع السابق — ص ٢١

(٢) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى — ١٩٦٥ — المرجع السابق — ص ٧٦ .

(٣) راجع ما فى ص ٥٩٨ وما بعدها

الفقهاء المسلمون عن كون العدوان مسلحا بالسيف وهي اداة التسليح الخطير في زمانهم ومن عباراتهم يبين نهم يشترطون كون العدوان مسلحا فقد جاء في تكملة البحر الرائق « ومن اشهر على المسلمين سيفا وجب قتله » (١) .

ويشترط في العدوان المسلح ان يكون غير مشروع ، فاذا كان بدوره استعمالا لحق الدفاع فانه يكون مباحا فلا يجوز الرد عليه طالما لم يتجاوز حدود الدفاع ، على أساس ان الدولة المدافعة مازالت تتمتع بالعصمة او الحماية الجنائية طالما لم تتجاوز حدود الدفاع المشروع ، فاذا تجاوزت هذه الحدود بطلت عصمتها بقدر هذا التجاوز وابيح للدولة المعتدية اولا ان ترد على التجاوز .

٢ - يشترط في العدوان المسلح ان يكون حالا ، فاذا كان الاعتداء قد انتهى فان الاعمال التالية تعتبر غير مشروعة يقول تعالى « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم انسلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (٢) ، وكذلك لا يجوز للمسلمين الرد على عدوان لم يبدأ بعد لانه من قبيل العدوان الذي نهى الله سبحانه عنه في قوله تعالى « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٣) .

٣ - يشترط في العدوان المسلح ان يكون ماسا بالدولة الاسلامية ، وذلك يقتضى ان يكون واقعا من دولة غير اسلامية ، لان الاسلام في الحقيقة دولة واحدة والمؤمنون اخوة يقول تعالى « انما المؤمنون اخوة » (٤) ويقول تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » (٥) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه احمد ومسلم والترمذى والنسائى عن ابي هريرة رضى الله عنه « ومثل المؤمن في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر (٦) وعن ابي هريرة رضى

(١) تكملة البحر الرائق - الجزء الثامن - المرجع السابق - ص ٢٤٤

(٢) سورة النساء - الآية ٩٠

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٠

(٤) سورة الحجرات - الآية ١٠

(٥) سورة آل عمران - الآية ١٠٣

(٦) الجامع الصغير للسيوطى - الجزء الثالثى - ص ١٣٥

الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم رواه البخارى ومسلم (١) .

وأحكام الاسلام تمنع اشهار السيف أى القتال المسلح بين المسلمين ، عن أبى بكره رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار ، نقلت يارسول الله هذا القائل فما بال المقتول قال انه كان حريصا على قتل صاحبه » (٢) .

ولذلك نرى ان القتال بين دولتين اسلاميتين طبقا للتقسيمات السياسية المعاصرة حرام شرعا ، ولا يقبل من احدهما الادعاء بأنها كانت فى حالة دفاع شرعى دولى لأن الاسلام دولة واحدة ، أما القتال بين جماعة من الجماعات الاسلامية التى تتخذ شكل الدولة فى المفهوم المعاصر وجماعة أخرى فإنه يعتبر حربا داخلية وعلى الأمة الاسلامية ممثلة فى حكوماتها أن تنقض النزاع بالطرق السلمية وتحكم القرآن والسنة والا يجب استخدام القوة ضد الفئة الباغية التى ترفض تحكيم كتاب الله يقو « وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلاهما فبغت احدهما على الأخرى فقاتلتا التى تبغى حتى تقىء الى امر الله فان فاعت فاصلاهما بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين » (٣) وهو ما يقتضى انشاء محكمة عدل اسلامية ؟ ونظام للأمن الجماعى الاسلامى .

٤ — يشترط فى الاعتداء أن يكون مقصودا ، وفى ذلك يختلف عن دفع الصائل نظرا لخطورة الصراع بين الدول ، ونحن نستقى هذا الشرط استلهاما للبادئ العامة فى الشريعة الاسلامية وما تقتضيه المصلحة فى المجتمع الدولى ، لما تسببه الصراعات الدولية من دمار واسع ، وهذا الشرط لا يخالف مذهبنا فتيها سابقا فقد أسلفنا ان الفقهاء المسلمين لم يعرضوا للاعتداء غير العمدى (٤) ، والخلاف فى هذا الشرط معروف فى القانون الوضعى حيث لا يشترط القاتون الجنائى الداخلى أن يكون الاعتداء عمديا لإباحة أعمال الدفاع بينما

(١) الجامع الصغير للسيوطى - الجزء الثانى - ص ١٧٠ .

(٢) التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح - الجزء الاول - ص ١١

(٣) سورة الحجرات - الآية ٩

(٤) راجع ما سبق - ص ١٦٥ .

يشترط شراح القانون الدولي كما سنرى — توافر القصد العدوانى لدى الدولة المعتدية (١) ، وهذه التفرقة لا تخالف المبادئ العامة فى الشريعة الاسلامية ومقتضيات المصلحة العامة .

### الركن الثانى : الدفاع :

يشترط لى تترتب على توافر الدفاع الشرعى الدولي آثاره فى محو الصفة غير المشروعة ، ان تكون أفعال الدفاع بالقدر اللازم لرد الاعتداء . وأن تكون متناسبة مع الاعتداء وذلك على النحو التالى :

١ — ان تكون أفعال الدفاع لازمة لرد الاعتداء لأن الأصل فى العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها هو السلم ، والقتال ليس وسيلة للاكراه على الاسلام وانما شرع لدفع العدوان يقول تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه » (٢) فرد الاعتداء هو جواب شرط للاعتداء الصادر من غيرهم ، فان كان هناك ثمة اعتداء على المسلمين ، فان الدفاع لا يوجه لغير المقاتلين كالشيوخ والنساء والرهبان ما دأبوا مسالمين غير مشتركين فى القتال وليس ادل على ذلك من وصية خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمير جيشه يزيد بن أبى سفيان عندما أرسله الى الشام فقد قال له ولجيشه « وأوصيكم بتقوى الله ، ولا تعصوا ولا تغلوا ، ولا تجبنوا ، ولا تهدموا بيعة ، ولا تحرقوا نخلا ، ولا تحرقوا زرعاً ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تقتلوا شيخاً كبيراً ، ولا صبياً ولا صغيراً ولا امرأة ، وستجدون اقواماً قد حبسوا أنفسهم فى الصوامع فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له » (٣) .

ولذلك قرر الفقهاء بالاجماع انه لا يقتل النساء اللاتى لا يحاربن والولدان ، والشيوخ العاجزون والجمهور على انه لا يقتل رجال الدين الذين انصرفوا للعبادة ولم يشتركوا فى القتال (٤) ، وقد اختلفت الرواية عن أبى حنيفة فمن أبى يوسف رحمه الله قال : سألت أبا حنيفة رحمه الله عن قتل أصحاب الصوامع ، فرأى قتلهم حسناً . وقيل : هذا يفلون الى

(١) راجع ما يلى — ص ٦٠٣ .

(٢) سورة البقرة — الآية ١٩٤

(٣) كنز العمال — طبعة الهند — الجزء الثانى — ص ٢٩٦

(٤) تعليق استاذنا الشيخ محمد ابو زهرة على السير الكبير — المرجع السابق

الناس أو يصعد الناس اليهم ، فيصدرون عن رأيهم في القتال ، فأما اذا غلقوا ابواب الصوامع على انفسهم فانهم لا يقتلون « (١) .

ويبدو لنا أن سبب اختلاف الرواية عن ابي حنيفة — كما يقول استاذنا الشيخ محمد ابو زهرة — اختلاف الوقائع التي أفتى فيها فالرواية التي تقول أنهم يقتلون كانت الفتوى في واقعة كان الرهبان فيها يشتركون في القتال بالتدبير وايواء المقاتلين ، والرواية الأخرى كانت الفتوى فيها في واقعة لم يكن منهم من اشترك في القتال بأى نوع من أنواع الاشتراك (٢) .

وهكذا يتبين لنا مدى حرص الاسلام على الأئفس ، وعدم امتداد القتال لغير المشتركين فيه بالفعل أو الرأى ، فلقاء العدو ليس هدفا لذاته وانما لدفع العدوان ، فاذا كان في مكة المسلمين اتقاء العدوان بغير قتال لم يكن القتال لازما لرد الاعتداء يقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيها يرويه أحمد والطبرانى في الأوسط عن ابي هريرة « **أيها الناس لاتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية** ، فاذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » (٣) .

وحاصل القول أن الاسلام عندما يقرر عدم قتال من لايقاقل (٤) فانه يقرر من باب أولى شرط لزوم أفعال الدفاع بصفة عامة لرد الاعتداء .

٢ — يشترط أن تكون أفعال الدفاع متناسبة مع الاعتداء ومعيار التناسب هو الوسيلة المستخدمة في رد الاعتداء ، فاذا كانت هذه الوسيلة متناسبة مع جسامة الاعتداء تحقق شرط التناسب والا انتفى شرط التناسب وصارت أفعال الدفاع من قبيل العدوان غير المشروع .

وقد جاء النص القرآنى الصريح الذى يشترط التناسب في قوله سبحانه

(١) السير الكبير — المرجع السابق — ص ١٨٠

(٢) تعليق استاذنا الشيخ محمد ابو زهرة على السير الكبير — المرجع السابق —

ص ١٨٠

(٣) صحيح البخارى — الجزء الرابع — ص ٦٢ ، شرح المعنى — الجزء الرابع عشر

ص ٢٢٧ ، فتح البارى — الجزء السادس — ص ١١٧ ، سنن ابي داود — الجزء الثالث

ص ١٥٨ ، منتخب كنز العمال — الجزء الثانى — ص ٢٩٢

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد — الجزء الاول — ص ٢١٠

وتعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وأتقوا الله ، واعلموا أن الله مع المتقين » (١) .

ومعيار التناسب هو المعيار الذى ذهب اليه الفقه الإسلامى فى دفع الصائل وهو معيار الوسيلة ، فاذا كانت الوسيلة المستخدمة متناسبة من حيث جسامتها مع وسيلة الاعتداء تحقق شرط التناسب إما اذا انتفى التناسب بين الوسيلتين تحققت مسئولية الدولة عن هذا التجاوز ، فالدفاع — كما يعبر فقهاء الشافعية — يكون بالأسهل أو الأخف فالأخف (٢) .

فمعيار التناسب فى دفع الصائل هو المعيار نفسه فى الدفاع الشرعى الدولى وهو ما أنتهى اليه — كما سنرى — شراح القانون الدولى من المعاصرين (٣) .

### آثار الدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » :

يقرر الفقه الإسلامى اباحة أعمال الدفاع التى يأتياها المصول عليه دفاعا عن نفسه وعرضه وماله ، وكذا عن الغير ، ويعبر الفقهاء عن ذلك بقولهم فلا شئ عليه ، يقصدون لا شئ على المدافع أى يهدر دم الصائل يقول ابن قدامة «وما أتلّف منه — يقصد الصائل — فهو هدر لأنه تلف لدفع شره فهو كالباغى » (٤) .

ولما كان الحربى كالباغى تبطل عصمتهما بالعدوان فان الدولة المحاربة كالفرد المحارب تبطل عصمتها كالفرد الحربى من باب أولى ومن ثم فلا مسئولية على الدولة المدافعة طالما توافرت شروط الدفاع من حيث اللزوم والتناسب .

### تجاوز حدود الدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » :

اذا تجاوزت الدولة حدود الدفاع فاستعملت قدرا جسيما من القوة باستخدام وسيلة أشد جسامة من تلك المستعملة من قبل الدولة المعتدية فانها تكون قد تجاوزت الحدود المشروعة لأفعال الدفاع ، لأن الوسيلة يجب أن تكون ضرورية لدرء الاعتداء ، يقول الكاسانى « فان شهر عليه

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢ - وراجع فى بيان الدلالة ما سبق - ص ١١٦ ، ٢٤٧

(٢) راجع ما سبق - ص ٢٥٢ - والمراجع المشار إليها .

(٣) راجع ما يلى - ص ٦٠٩ .

(٤) المغنى لابن قدامة - الجزء الثامن - ص ٢٣٠ .

سيفه يباح له أن يقتله لأنه لا يقدر على الدفع الا بالقتل ... فكان القتل من ضرورات الدفع فيباح قتله (١) .

وأساس ذلك فيما نرى أن الدولة المدافعة يباح لها رد الاعتداء بمثله وهو القدر الذى تبطل عصمة الدولة المعتدية في حدوده ، ومن ثم يعتبر التجاوز اعتداء بعد أن عادت عصمة الدولة المعتدية - بداءة - إليها بمجرد أن تم رد عدوانها بمثله . ومن ثم تكون الدولة المدافعة مسئولة عن هذا التجاوز بعد أن تعدت أفعالها فى الدفاع الحدود المشروعه .

### الدفاع الشرعى الجماعى :

نصت المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على الدفاع الشرعى الجماعى الذى يبيح الدفاع الشرعى عن الغير ، وقد سبقت الشريعة الاسلامية الميثاق الدولى فقررت صراحة أنه اذا تنازعت فئتان وجبت محاولة التوفيق بينهما سلميا والا وجب رد بغير الفئة الباغية ، يقول تعالى « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تبنى حتى تقضى الى أمر الله . فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقتسوا ان الله يحب المتقطين » (٢) .

ولذلك نرى وجوب انشاء محكمة عدل اسلامية . واقامة نظام للأمن الاسلامى . وذلك لتنفيذ ما أوجبه الآيه الكريمة وهذا النظام الذى ننادى به سيكون أكثر فعالية من الأنظمة الوضعية العالمية لأنه سيقوم على الأحكام الاسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ولذا سيكون بعيدا عن السيطرة ومحاولة تسلط الكبار على الصغار فى المجتمع الدولى المعاصر . وهو اذ يقوم على الأحكام الاسلامية سيكون بمنأى عن أهواء السياسة وأنواء السياسة وتقلباتها .

وليس ثمة تعارض بين ما نراه من اقامة نظام للأمن الاسلامى وبين دخول الجماعات الاسلامية ولا نقول الدول الاسلامية لأن الاسلام فى رابنا دولة واحدة الى الأنظمة الدولية المعاصرة لأن لها أن تتعاهد على مثل هذا النظام وأن تقاوم لاحترامه ، ورد من يعتدى عليه وينتهك حرمة أو تفصل بين المتنازعين بطرق القسط والعدل (٣) .

(١) بدائع الصنائع - الجزء السابع - ص ٩٣

(٢) سورة الحجرات - الآيه ٩

(٣) الاسلام والعلاقات الدولية - ففيلة الامام الاكبر الشيخ محمود شلتوت -

## المطلب الثاني

### أركان الدفاع الشرعى الدولى وحكم تجاوزه فى القانون الدولى

على النحو الذى — رأيناه — فى بحثنا لأركان الدفاع الشرعى الدولى وحكم تجاوزه فى الفقه الإسلامى يقرر القانون الدولى وجوب توافر ركن الاعتداء وشروطه وركن الدفاع وشروطه ، وأن توافر شروط كل منهما يبيح أنفعال الدفاع وأن تجاوز الدولة المدافعة الحدود المشروعة للدفاع يجعلها مسئولة عن هذا التجاوز وتتناول هذه المسائل فى الفقه الدولى على التوالى :

### أركان الدفاع الشرعى الدولى :

الاعتداء والدفاع هما الركنان للدفاع الشرعى الدولى وتتناول شروط كل منهما فى القانون الدولى .

### الركن الأول : الاعتداء :

بعد جهود دامت وخلافات استمرت ما يقرب من ربع قرن فى أروقة الأمم المتحدة حول تعريف العدوان (١) ، تم الاتفاق على تعريف ارشادى فى ابريل ١٩٧٤ وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر من نفس العام .

ويتضمن قرار الجمعية جملة نصوص نعرض لما يهمنى فى موضوع الدراسة (٢) فقد عرفت المادة الأولى العدوان بأنه « استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة أو السلامة الإقليمية ، أو الاستقلال السياسى لدولة أخرى أو بأى شكل آخر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وتعتبر المادة الثانية « المباداه باستخدام القوة المسلحة بواسطة دولة خلافا لما

(١) راجع فى الجهود الدولية والمشروعات التى قدمت قبل صدور التعريف الارشادى فى ابريل ١٩٧٤ والذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر من نفس العام — حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ١٤١ — ٣٢٣

(٢) العدوان المسلح فى القانون الدولى — المرجع السابق — ص ٧٣٣ ، توصل الامم المتحدة الى تعريف العدوان — الدكتور حسين عبد الخالق حسمونة — المجلة المصرية للقانون الدولى — ١٩٧٦ — ص ٥٦ وما بعدها .

يقضى به الميثاق يشكل دليلا على وقوع العمل العدواني وأوردت المادة الثالثة صورا ارشادية للعمل العدواني مثل :

( أ ) الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة لاحدى الدول ضد اقليم دولة أخرى ، أو اى احتلال عسكري — ولو كان مؤقتا — ينشأ عن هذا الغزو أو الهجوم ، أو اى ضم لاقليم دولة أخرى — كليا كان أو جزئيا — عن طريق استخدام القوة .

( ب ) الضرب بالقنابل بواسطة القوات المسلحة لاحدى الدول ضد اقليم دولة أخرى ، أو استخدام اية اسلحة بواسطة احدى الدول ضد اقليم دولة أخرى .

( ج ) حصار موانئ أو شواطئ احدى الدول بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى .

( د ) هجوم القوات المسلحة لاحدى الدول على القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية أو الجوية لدولة أخرى .

( هـ ) استخدام القوات المسلحة لاحدى الدول الموجودة داخل اقليم دولة أخرى بمقتضى اتفاق مع الأخيرة خلافا للشروط الواردة فى هذا الاتفاق أو اى امتداد لوجودها فى هذا الاقليم بعد مدة الاتفاق .

( و ) موافقة احدى الدول على استخدام اقليمها الذئ وضعت تحت تصرف دولة أخرى فى ارتكاب العمل العدواني بواسطة الأخيرة ضد دولة ثالثة .

( ز ) ارسال العصابات أو الجماعات أو المرتزقة المسلحين بواسطة احدى الدول أو لحسابها ، مع ارتكاب أعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى ، متى كانت هذه الأعمال منطوية على قدر من الجسامه يعادل الأعمال المشار اليها من قبل . والأعمال المنصوص عليها فى المادة الثالثة — ليست كما تقتضى المادة الرابعة — وارده على سبيل الحصر ، بمعنى أنها ليست جامعة لكافة صور العدوان ، وبالتالي فان مجلس الأمن يستطيع أن يعتبر سواها عدوانا طبقا لاحكام الميثاق .

ولا يصلح تبريرا للعدوان اى اعتبار مهما كان نابعه سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك . . . ولا يترتب عليه الاعتراف بأية مكاسب اقليمية أو اية مزايا من نوع آخر ( المادة الخامسة ) .

وتقرر المادة السابعة انه « ليس فى هذا التعريف — وبصفة خاصة ما ورد فى المادة الثالثة — ما ينطوى باى حال — على الاخلال بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال المنصوص عليه بالميثاق ، وذلك بالنسبة

للشعوب التي جردت من هذا الحق بالقوة ، على النحو المتعلق بالاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي في شأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة تلك الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية أو العنصرية ، أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الاجنبية ، كما لا يوجد في التعريف ما يخل بحق هذه الشعوب في الكفاح من أجل هذه الغاية ، وفي تلقي المساعدة والتأييد طبقا لمبادئ الميثاق والاعلان المشار اليه .

ولما كانت قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها تخلو من القوة الملزمة يطالب البعض — بحق — أن تخطو الأمم المتحدة خطوة جريئة تالية لادراج هذا التعريف في الميثاق ليتمتع بالقوة الملزمة لأنه في الوضع الراهن يبدو خلوا من الفائدة العملية (١) .

ومن هذا التعريف يبين أن للعدوان ثلاثة شروط هي :

١ — وقوع عدوان مسلح غير مشروع : لا ينشأ حق الدفاع الشرعى الدولي طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة دون وقوع عدوان مسلح غير مشروع — لأن النص المذكور على ما يرى الشراح يعتبر منشئا لحق الدفاع الشرعى وليس مقررا له (٢) .

ومن ثم يكون وقوع العدوان المسلح شرطا جوهريا للنشوء هذا الحق ، ويجب أن يكون العدوان المسلح غير مشروع فاذا كان بدوره ردا لاعتماد مشروع وبعبارة أخرى استعمالا لحق الدفاع الشرعى فانه يكون مباحا طالما توفرت أركانه وشروطه وذلك تطبيقا لقاعدة انه لا دفاع ضد الدفاع .

ولقول بوقوع عدوان مسلح غير مشروع ينبغي أن يأخذ العدوان الطابع العسكرى ، ويمكن التحقق من ذلك بالنظر الى الأسلحة المستخدمة من حيث العدد والنوع كأن تقوم دولة أو مجموعة من الدول باستخدام القوات المسلحة النظامية أو غير النظامية ، أو العصابات المسلحة ( المكونه

(١) توصل الامم المتحدة الى تعريف العدوان — ارجع السابق — ص ٥١ وما بعدها

— الجريمة الدولية — ارجع السابق — ص ١٧١

(٢) حق الدفاع الشرعى في القانون الدولى الجنائى — ص ٢١٦ وما بعدها .

من قوات خاصة ) في الهجوم على اقليم دولة أخرى او على رعاياها الموجودين في بلد اجنبي ، كما يراعى ايضا مدى فاعلية الاسلحة المستخدمة كالصواريخ والاسلحة النووية (١) .

وبسبب خطورة العلاقات الدولية واثرها على السلام والأمن الدولي يجب — على خلاف الدفاع الشرعى فى القانون الجنائى الداخلى — أن يكون العدوان على درجة كبيرة من الجسامه ولذلك يجب استبعاد حوادث الحدود ولو استخدمت فيها القوة المسلحة ، ومثال ذلك اذا أطلقت فرقة صغيرة من حرس الحدود النيران ، فهذه الحوادث لا تستأهل نشؤاً حتى الدفاع الشرعى ويمكن اللجوء للطرق السلمية لاقتضاء التعويض (٢) .

وتطبيقاً لذلك رفضت الأمم المتحدة الشكوى المقدمة من اسرائيل المتعلقة بأعمال الفدائيين . داخل الأراضى الاسرائيلية ، وانكرت ادعاء اسرائيل بأن هذه العمليات تشكل هجوماً من قبل مصر ، كما رفضت الأمم المتحدة ما ادعته اسرائيل بأنها قامت بهجومها سنة ١٩٥٦ على مصر مستخدمة حقها فى الدفاع الشرعى ، للرد على الهجوم المسلح الذى يقوم به الفدائيون من الأراضى المصرية (٣) .

٢ — يشترط فى العدوان المسلح ان يكون حالاً ومباشراً ، ويقصد بشرط الطول ان يكون العدوان واقعا بالفعل وليس على وشك الوقوع — وذلك خلافاً للدفاع الشرعى فى القانون الجنائى الداخلى — والقول بغير ذلك يجعل من مجرد حيازة الدولة لأسلحة نووية هجوماً مسلحاً يبرر الدفاع الشرعى . لأن لكل الدولة حريتها فى تسليح جيشها والدفاع عن نفسها ، ويؤكد ذلك أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يملك شبكات صاروخية هجومية ودفاعية على أهبة الاستعداد فى أى وقت ، وهذا ما دفعهما الى التقارب فى مايو سنة ١٩٧٢ للحد من التسلح الذرى (١) .

Al chalabi, op. cit., P. 63.

(١)

على هامش حق الدفاع عن النفس واستعمال الاسلحة النووية — الدكتور احمد

سوسى — المجلة المصرية للقانون الدولى — ١٩٦٢ — ص ٢

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — ص ٢٨٢ ، الجريمة الدولية —

المرجع السابق — ص ٦٢

(٣) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ٢٨٢ ،

الجريمة الدولية — ص ٦١

(٤) الجريمة الدولية — المرجع السابق — ص ٦٣ .

ويجب أن يكون العدوان المسلح مباشرا ، فطبقا للمادة (٥١) (١) من ميثاق الأمم المتحدة ، لا ينشئ العدوان غير المباشر الدفاع الشرعى لأن هذه الصورة من العدوان وكذلك العصابات المسلحة يمكن مقاومتها بتدابير دفاعية لا تتضمن استخدام القوات المسلحة عبر الحدود .

ومن قبيل العدوان غير المباشر التحريض على اثاره حرب اهلية داخل دولة من قبل دولة أخرى (٢) .

وقد أثار قيام حق الدفاع الشرعى ردا على العدوان غير المباشر خلافا فى الفقه الدولى .

فذهب البعض الى أن نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة قد جاء عاما دون تفرقة بين العدوان المباشر والعدوان غير المباشر ، ومن ثم يمكن نشوء حق الدفاع الشرعى وفقا لهذا النص سواء اكان العدوان المسلح مباشرا أم غير مباشر (٣) ، ومثال ذلك الدعم الفعال لعصابات مسلحة من قبل دولة الاغارة على دولة أخرى ، ويستند أصحاب هذا الرأى الى القرار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول فبراير سنة ١٩٥١ بادانة حكومة الصين الشعبية بسبب ارسالها المتطوعين ودعمهم الى كوريا (٤) .

وذهب البعض الى أن العدوان المسلح المباشر هو وحده الذى ينشئ حق الدفاع الشرعى ، وأن المادة ٥١ لا تغطى العدوان غير المباشر (٥) .

ويستند أصحاب هذا الرأى الى قضية خليج الخنازير فى كوبا سنة ١٩٦١ وتتحصل وقائعها فى تمركز عدد من المتبردين الكوبيين بقصد قلاب نظام حكم فيدل كاسترو، وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هؤلاء العصاة بالسلاح ، وقدمت لهم كافة المساعدات اللازمة من قواعدها

(١) راجع نص المادة ٥١ ما سبق ص ٨٩ .

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٣٩١  
Al chalabi. op. cit., P. 86 — 88

(٣)

(٤) قضايا معاصرة فى المياسة الدولية - الدكتورين محمد عزيز شكرى ، حسن

ابراهيم - الكويت ١٩٧٢ - ٨٣

(٥) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٣٩٠ ،

الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٤

في جواتيمالا ، وفلوريدا ، وتمكنت حكومة كاسترو من القبض عليهم واعدام بعضهم واعتقال البعض الآخر .

وقد تقدمت كوبا بشكوى حبلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية هذا العدوان ، وفى: ٢٢ ابريل انتهت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى تبني قرار امريكا اللاتينية الذى دعا كافة اعضاء الأمم المتحدة الى اتخاذ التدابير السلمية لحل التوتر الراهن ويرى اصحاب هذا الراى ان هذا القرار لم يصدر بالادانه رغم ان الاتحاد السوفيتى قد اعتبر الولايات المتحدة شريكة فى هذه المؤامرة لأن الدعم المقدم من الولايات المتحدة يعد نموذجاً حياً للعدوان غير المباشر الذى لا ينشئ حق الدفاع الشرعى (١) .

ويجب ان لا يكون لارادة الدولة المعتدية دخل فى حلول خطر الاعداء، وبرى شراح القانون الدولى ان الدفاع الشرعى فى القانون الدولى يختلف فى ذلك عنه فى القانون الجنائى الداخلى وان كان مسلماً به فى المجال الدولى حتى لا يكون للدول مجالاً للتعسف واستفزازها لغيرها والتذرع بعد ذلك بالدفاع الشرعى (٢) .

**والقول بالخلاف بين القانون الدولى ، والقانون الجنائى الداخلى على اطلاقه محل نظر ،** لأن بعض التشريعات الجنائية الداخلية تستوجب ذلك ، ومن هذه التشريعات القانون اللبنانى حيث تنص المادة ١٨٤ منه على انه « يعد ممارسة حق كل فعل قضت به ضرورة حالية لدفع تعرض غير محق ولا مثار .

٣ — يشترط ان يكون العدوان المسلح مقصوداً ، فاذا لم يتوافر القصد الجنائى لدى الدولة المعتدية افتقدت جريمة العدوان ركنها المبرى ومن ثم لا تكون افعال الدفاع التى تواجهها مشروعة ومثال ذلك ان الحصار الأمريكى لكوبا سنة ١٩٦٢ لم يعتبره الشراح هجوماً مسلحاً يبيح الدفاع الشرعى على الرغم من ان الولايات المتحدة قد استخدمت سلاحها البرى والبحرى (٣) .

٤ — يشترط فى العدوان المسلح ان يكون ماساً بأحد الحقوق الجوهرية للدولة ، وفى ذلك يتشابه الدفاع الشرعى الدولى والدفاع الشرعى

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٢٩٠

(٢) الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٢

(٣) الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٢ .

فى القوانين العقابية الداخلية ، فالقوانين الداخلية تبيح الدفاع لدرء خطر الاعتداء على النفس والمال والعرض (١) ، وللدفاع الشرعى الدولى نفس المجال ، فقد ينصب العدوان على مال الدولة وحده بأن تطلق دولة النيران على منشآت أقامت دولة أخرى فى بحرها الاقليمى ، تحت سطح الماء لأغراض علمية أو دفاعية ، ولم يكن فيها أشخاص وقت اطلاق النار (٢) .

ويقابل جرائم الاعتداء على النفس فى القانون الجنائى الداخلى جريمة العدوان المسلح التى تعرض للخطر أحد الحقوق الجوهرية للدولة (٣) ومن التعريف الارشادى الذى وافقت عليه الجمعية العامة فى قرارها الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ يمكن القول بأن هذه الحقوق هى حق سلامة الاقليم ، وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير (٤) .

#### ١ — حق سلامة الاقليم : Le droit a l'intégrité territoriale

يعتبر حق الدولة فى سلامة اقليمها من حقوقها الجوهرية لأنه احد العناصر التى تقوم عليها ، وهى كما يقرر شراح القوانين الدستورى الشعب ، والاقليم والسلطة العامة .

ونظرا لما يمثله الاقليم من أهمية خطيرة فى تكوين الدولة ، فقد ذهب فقهاء القانون الطبيعى الى أن اقليم الدولة بمثابة الجسم للانسان الذى يكون محلا لجرائم عديدة فى القانون الجنائى الداخلى ، ومن هنا كان الاجماع على أن المساس بسلامة اقليم الدولة يعتبر جريمة دولية ، وهذا الاجماع فى المحاولات والمشروعات التى قدمت لتعريف العدوان سواء قبل التوصل الى التعريف الارشادى الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ أم فى هذا التعريف الأخير . وأجمعت عليه المواثيق الدولية فنصت عليه المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم والمادة ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، كما سجلته محاكمات الحرب

(١) راجع ما سبق - ص ٢٠١ وما بعدها .

(٢) دراسات فى القانون الجنائى الدولى - أساذنا الدكتور محمود نجيب حسنى -

القاهرة ١٩٦٠/١٩٥٩ - ص ٥٠ .

(٣) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - ص ٢٩٣

(٤) راجع ما سبق - ص ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

العالمية الثانية في كل من نورنبرج وطوكيو . واستقرت عليه محكمة العدل الدولية منذ سنة ١٩٤٩ (١) . فقد جاء في حكمها الصادر في أبريل سنة ١٩٤٩ بشأن مضيق كورفو « ان احترام السلامة الاقليمية بين الدول المستقلة يعتبر أساسا جوهريا في العلاقات الدولية (٢) .

وترتبيا على ذلك فان كل اعتداء مسلح على اقليم دولة من جانب دولة أخرى أو عدة دول يعتبر عدوانا يبيح الدفاع الشرعى ، ودون تفرقه بين عناصر اقليم الدولة فيستوى ان يكون الاعتداء على الاقليم الأرضى Le territoire terrestre أو الاقليم البحرى Le territoire maritime والفضاء الجوى L'espace aérien لأن جميع هذه العناصر تخضع لسيادة الدولة (٣) . كما يستوى أن يكون العدوان كليا وذلك باحتلال اقليم الدولة المعتدى عليها في مجموعة وادخاله ضمن ممتلكات الدولة المعتدية . وقد يكون العدوان جزئيا ، وأخيرا فقد يكون العدوان ذا صفة وقتية تمهيدا لاجراء مفاوضات لحل النزاع حلا نهائيا . و ذا صفة دائمة (٤) .

ومن المسائل التى تثير صعوبات وتعقيدات تلك التى يكون الاقليم متنازعا على سيادته ، كما هو الحال في النزاع القائم بين الهند والباكستان على كشمير ، والنزاع القائم بين بوليفيا وأرجواى حول ملكية « شاكو » chaco وفى هذه الحالة يمكن اللجوء الى حلول وقتية عن طريق الهدنة أو تعيين مناطق منزوعة السلاح ومناطق محرمة (٥) .

#### ب - حق الاستقلال السياسى : Droit à l'indépendance politique

يقوم المجتمع الدولى المعاصر على احترام سيادة كل دولة من الدول الأعضاء واستقلالها السياسى ( المادة ١٠ من عهد عصبة الأمم والمادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ) ومن معالم السيادة والاستقلال السياسى حق الدولة في تصريف أمورها على نحو لا يتعارض مع التزاماتها

(١) حق الدفاع الشرعى في القانون الدولى الجنائى - ص ٢٩٤ ، الجريمة الدولية

ص ٦٦

Recueil des Arrêts 1949. p. 35

(٢)

(٣) حق الدفاع الشرعى في القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٢٩٨

(٤) الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٧

(٥) حق الدفاع الشرعى في القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٢٩٧ ،

الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٧

الدولية بحيث لا يستطيع أحد أعضاء الأسرة الدولية التدخل فى شئونها الداخلية والخارجية (١) .

ومن صور المساس بالاستقلال السياسى للدولة العدوان غير المباشر بواسطة العملاء السريين ، أو ترويج أفكار تناهض ما هو سائد فى الدولة وارتكاب نشاطات ارهابية وتخريبية ، أو ضغوط سياسية ضدها (٢) .

ولما كان العدوان فى مثل هذه الصور ليس مباشرا من ناحية وليس مسلحا من ناحية أخرى ، فانه لا يبيح الدفاع الشرعى (٣) .

وترتبيا على ذلك فان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى شئون لبنان سنة ١٩٥٨ لا يمكن تبريره ، لأن لبنان لم يرتكب ضدها هجوما مسلحا ، ولا يمكن اعتبار الخطر الذى يهدد رعايا الولايات المتحدة بسبب ظروف الثورة الأهلية بمثابة هجوم موجه ضدها ذاتيا . كما لا يمكن القول بأن هذا التدخل من قبيل الدفاع الشرعى الجماعى عن لبنان لأن هذا النوع من الدفاع يستوجب وجود تنظيم اقليمى بين الدولة المعتدى عليها والدولة التى تقدم لها المساعدة ، كما أن لبنان لم يكن معرضا لهجوم مسلح خارجى (٤) .

Le droit d'auto determination

( د ) حق تقرير المصير :

نص ميثاق الأمم المتحدة على حق تقرير المصير فى المادتين ( ٢/١ ) ، ( ٥٥ ) فمن مقاصد الأمم المتحدة التى عدتها المادة ٢/١ « انهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتقرير السلم العام » كما أكد هذا الحق العديد من القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة (٥) .

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - ص ٤٠٦ ، الجريمة الدولية -

المرجع السابق - ص ٦٧

(٢) الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٨

(٣) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٤٠٦

(٤) العدوان المسلح فى القانون الدولى - المرجع السابق - ص ٢٨٥ وما بعدها ،

حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٤٢٥ ، الجريمة

الدولية - ص ٦٨

(٥) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٤٣٠ -

وما بعدها .

ولذا يعتبر حق تقرير المصير — كما ذهب البعض من الحقوق الإنسانية (١) .

ويلاحظ الارتباط الوثيق بين حق تقرير المصير وحق سلامة الاقليم لأن هذا الحق الأخير لا يعترف به لشعب مازال يخوض معركة انشاء دولته التي تضم ابناءه ونظير عليه بمظهر السلطة العامه ، كما يرتبط حق تقرير المصير بحق الاستقلال السياسى لأن الاعتراف به يستتبع الاعتراف لهذا الشعب باقليم يعيش عليه ويمارس سلطته دون تدخل فى شؤنه الداخليه والخارجية .

ويعتبر الشعب المكافح للحصول على حقه فى تقرير مصيره مستخدما حقه فى الدفاع الشرعى نتيجة لما وقع عليه من عدوان سلبه هذه الحقوق (٢) ومثال ذلك ما قام به الشعب الجزائرى من استخدام القوة المسلحة دفاعا عن حقه فى تقرير مصيره حتى تم له ما أراد بعد توضيحات فى الأتفس والأموال وحصل على استقلاله ، وأصبحت الجزائر عضوا بالأمم المتحدة منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ (٣) .

ولذلك نرى أن الشعب الفلسطينى له أن يستعمل حقه فى الدفاع الشرعى لتحرير أرضه وانشاء دولته المستقلة ، خصوصا وقد فشلت المنظمة الدولية فى تمكينه من حقه فى تقرير مصيره .

### الركن الثانى : الدفاع :

يشترط لتوافر الدفاع شرطان هما اللزوم والتناسب .

### المشروط الاول : لزوم الدفاع :

يجب أن تكون افعال الدفاع لازمة لرد العدوان ويقتضى ذلك :  
(١) أن تكون افعال الدفاع هى الوسيلة الوحيدة لصد الاعتداء ، فإذا كان فى وسع الدولة أن ترد العدوان دون اللجوء الى القوة لكنها لجأت

(١) Muhammad Aziz Chukri, The concept of self determination in the united nation. Damascus Syria. 1965. P. 241

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٤٣٣

(٣) الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٩

اليها فان الفعل الذى تأتية الدولة يكون غير مشروع ، بل يعتبر عدوانا يبيح الدفاع (١) .

ولذلك اذا تمكنت الدولة من الاستعانة فى الوقت المناسب بمنظمة دولية تستطيع أن تقوم لها المعونة الكافية لرد العدوان المسلح المرتكب ضدها فان استخدامها للقوة يكون بغير مبرر اذ لا يكون للدفاع الشرعى محل (٢) .

(ب) توجيه أفعال الدفاع مصدر الاعتداء : يجب أن توجه أفعال الدفاع الصادرة من الدولة المعتدى عليها الى الدولة مصدر العدوان المسلح، فلا يجوز أن توجه دولة أفعال دفاعها عن نفسها أو عن حلفائها خلال الحرب الى دولة محايدة ، لأن انتهاك الحياد — فى حد ذاته — جريمة دولية ولا يمكن تبريره بادعاء استعمال الحق فى الدفاع الشرعى (٣) .

وتطبيقا لذلك فان انتهاك ألمانيا حياد بلجيكا المكحول لها بمعاهدة ١٩٣٩ وحياد لوكسمبرج المكحول لها بمعاهدة ١٨٦٧. أثناء الحرب العالمية الأولى لا يمكن ابحاثه على أساس حق الدفاع الشرعى (٤) .

(ج) توقف أفعال الدفاع بمجرد اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى، وهذه الصفة المؤقتة لأفعال الدفاع منصوص عليها صراحة فى المادة ٥١ من الميثاق حيث جاء فيها « ... وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى » .

وطبقا لهذا النص تتوقف أفعال الدفاع التى تقوم بها الدولة المعتدى عليها استعمالا لحقها فى الدفاع الشرعى فور اتخاذ مجلس الأمن وهو المسئول الرئيسى عن حفظ السلم والأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى (٥) .

---

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — ص٤٤٤ ، الجريمة الدولية —

ص ٧٠

(٢) دراسات فى القانون الجنائى الدولى — المرجع السابق — ص ٤٩

(٣) القضاء الجنائى الدولى — المرجع السابق — ص ٦٥ وما بعدها ، الجريمة

الدولية — المرجع السابق — ص ٧١

(٤) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — ص٤٤٥ ، الجريمة الدولية —

ص ٧١

(٥) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — ص ٤٤٥

غير أن تحديد اللحظة التي تتوقف فيها إباحة أعمال الدفاع التي تقوم بها الدولة الضحية لقيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى ليس بالسهولة المتصورة من الناحية العملية إذ يصعب إصدار قرار من مجلس الأمن لاشتراط موافقة الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن اتخاذ القرار يستغرق وقتا طويلا لأن ذلك يقتضى البحث فى توافر العدوان وما يكتنف ذلك من صعوبات ثم تحديد التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى (١) .

ولذلك يصح فى نظرنا ما ذهب اليه البعض من وجوب النص على تعريف العدوان فى ميثاق الأمم المتحدة ، ليستند اليه مجلس الأمن آليا ، بعيدا عن تأثير الدول الخمس أصحاب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الناجم عن استخدامهم حق الاعتراض « الفيتو » وهو الحق الذى يعرقل قيام المجلس بواجباته على أكمل وجه (٢) .

### الشرط الثانى تناسب الدفاع :

يجب أن تكون أفعال الدفاع التي تقوم بها الدولة ضحية العدوان متناسبة مع الاعتداء .

ومعيار التناسب لا يختلف فى القانون الدولى عنه فى القانون الداخلى وهو معيار « الشخص المعتاد » (٣) ولتطبيق هذا المعيار فى المجال الدولى تتصور دولة أخرى غير الدولة المعتدى عليها وقد أحاطت بها الظروف نفسها، ثم تتساءل فيما بعد عن جسامه أفعال الدفاع التي لجأت اليها الدولة الضحية لرد الاعتداء فإذا تبين أن الدولة المعتدى عليها لم تستعمل غير هذا المقدار أو أقل منه توفر شرط التناسب ، أما إذا تبين أنها استعملت قدرا من القوة أكثر جسامه انتفى شرط تناسب أفعال الدفاع مع الاعتداء .

وهنا تثار الصعوبة فيما يتعلق باستعمال الأسلحة الذرية من جانب الدولة الضحية لرد الاعتداء ، وذلك لما تسببه هذه الأسلحة من قوة تدميرية فادحة ، وآثارها الحالية والمستقبله على الشعب المستخدمه ضده ، وكذلك على الشعوب المجاورة ، فضلا عن السرعة الخاطفة التي تتحقق

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - ص ٤٤٨ ، الجريمة الدولية

ص ٧١ ، ٧٢

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - ص ٤٤٨

(٣) راجع ماسبق ص ٢٦٠ وما بعدها - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى

الجنائى - ص ٤٤٩ ، الجريمة الدولية - ص ٧٢

( م ٣٩ - الدفاع الشرعى )

بها هذه الآثار المخربة والمدمرة ، الأمر الذى لا يترك للدولة المستخدمة  
سدها وقتا للتروى والوساطة ، فتقابل الشر بالشر ، وتستخدم بدورها  
الأسلحة الذرية مع ما فى ذلك من دمار للبشرية ، وفناء للحضارة  
الانسانية (١) .

ولذلك يفرق الفقه فى هذا الصدد بين حالتين

**الأولى :** حالة الهجوم بأسلحة تقليدية ويرى الرأى الغالب فى الفقه انه  
لا يمكن استخدام الأسلحة الذرية الا فى حالة استخدامها من الدولة المعتدية  
ضد الدولة الضحية (٢) .

ويرى « هنرى كسنجر » وزير الخارجية الأمريكى السابق جواز  
استخدام الدولة الضحية للأسلحة الذرية اذا كان هجوم الدولة المعتدية  
بالأسلحة التقليدية واسع النطاق وذا قوة تدميرية كبيرة (٣) .

ويعيب هذا الرأى انه يخل اخلاصا صريحا بشرط التناسب فضلا عن  
انه لا يجوز استخدام الأسلحة المحظور استخدامها ضد الدولة المعتدية على  
الرغم من أن عدوانها يعتبر جريمة دولية ، ولا يستثنى من خطر استعمال  
هذه الأسلحة الا اذا تعرضت الدولة المعتدى عليها للهيمنة فلها عندئذ  
استخدام هذه الأسلحة حتى لا يقطف المعتدى ثمار عدوانه (٤) .

**الثانية :** حالة الهجوم بأسلحة ذرية ، وهنا لا يكون امام الدولة الضحية  
الا استعمال الأسلحة نفسها لرد الاعتداء ، ومن ثم فلا مندوحة عن القول  
باباحة استخدامها من الدولة المعتدى عليها تحقيقا لشرط التناسب .

ونظرا لما يحدثه استخدام الأسلحة الذرية من دمار شامل يهدد مستقبل  
الانسانية ، فانه يجب شحذ الهمم الدولية لتنفيذ استخدام هذه الأسلحة

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - ص ٤٥ .

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٤٥ ،  
أثر استخدام الطاقة النووية على العلاقات الدولية واستراتيجية الكتائين - الدكتور  
محمود خيرى بنونة - القاهرة ١٩٦٧ - ص ١٥٤ .

(٣) Henri, Kissinger, Nuclear weapons and Foreign policy,  
New York, London 1957

مشار اليه فى العدوان المسلح فى القانون الدولى - المرجع السابق - ص ٢١١ ، الجريمة  
الدولية - المرجع السابق - ص ٧٣ .  
(٤) الجريمة الدولية - ص ٧٤ .

كما حدث في التقارب الأمريكي السوفيتي سنة ١٩٧٢ حتى يمكن تحريم الأسلحة الذرية تحريما مطلقا حفاظا على البشرية والحضارة من الدمار والخراب الشامل (١) .

### آثار الدفاع الشرعى الدولى :

عندما تتوافر اركان الدفاع الشرعى وشروطه ، فان افعال العنف التى تقوم بها الدولة المعتدى عليها لدرء العدوان تكون مشروعة ، وينرتب على ذلك براءة الدولة المدانة ، والدول المشتركة معها فى دفع العدوان تطبيقا لحق الدفاع الشرعى الجماعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (٢) .

وبديهى ان الذى يقوم بالدفاع الشرعى هم موظفو الدولة سواء كان ذلك بناء على امر من القائد العام ، ام كانت افعال الدفاع تدخل فى حدود سلطتهم التقديرية ، فان هؤلاء الموظفين يستطيعون دفع مسؤوليتهم والاحتجاج بتوافر اركان وشروط الدفاع الشرعى الدولى (٣) .

وعلى الدولة المدافعة اثبات توافر ركن الاعتداء وشروطه ، والتزامها بشرطى اللزوم والتناسب فى دفاعها ، ويقوم مجلس الأمن بنساء على اختصاصه بالرقابة اللاحقه — على النحو الذى للمحكمة فى القانون الجنائى الداخلى — بتقرير ما اذا كانت الدولة فى حالة دفاع شرعى وبالتالي تستفيد من الاباحة ام ان حالة الدفاع متنتيه وبالتالي تكون الدولة مسئولة عن أعمالها العدوانية (٤) .

### تجاوز حدود الدفاع الشرعى فى القانون الدولى :

يقصد بتجاوز حدود الدفاع الشرعى فى القانون الدولى — كما هو الحال فى القانون الجنائى الداخلى — الاخلال بشرط تناسب افعال الدفاع

---

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ٥٠ ،  
المدون المسلح فى القانون الدولى — المرجع السابق — ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، الجريمة  
الدولية — المرجع السابق — ص ٧٤ .

(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — المرجع السابق — ص ٥٥ .

(٣) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — ص ٥٥ ، الجريمة الدولية

ص ٨١ .

(٤) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى — ص ٥٥ .

مع الاعتداء فينتفى التناسب بين افعال الدفاع المتخذة من قبل الدولة المعتدى عليها . والخطر الناجم عن العدوان المرتكب من قبل الدولة المعتدية (١) .

ويترتب على تجاوز حدود الدفاع الشرعى انتفاء وصف المشروعية عن افعال الدفاع وبالتالي اعتبارها جريمة دولية يتوقف تحديد وصفها ، على مدى توافر قصد العدوان لدى الدولة المدافعة ، فاذا توافر لديها قصد الاعتداء كانت مسئولة عن جريمة عمدية ، أما اذا كان التجاوز نتيجة خطأ فى تقديرها لجسامته العدوان مما نجم عنه الوقوع فى هذا التجاوز فتعتبر مسئولة عن جريمة غير عمدية (٢) .

### الدفاع الشرعى الجماعى :

لم تعط المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تعريفا للدفاع الشرعى الجماعى ، ويمكن القول أن المقصود به هذا التصرف الذى تقوم به الدول الأعضاء فى تنظيمات اقليمية (٣) .

فالدفاع الشرعى الجماعى لا يمارس الا فى ظل معاهدة دولية سابقة على ممارسته نخول للدولة العضو فى تنظيم اقليمى أن تقدم مساعدتها لعضو آخر فى حالة الاعتداء عليه من دولة أخرى (٤) .

وقبل عهد عصبة الأمم عرفت هذه الصورة من الدفاع الشرعى على اساس وجود علاقات الجوار ، والوحدة الفكرية والمثال النموذجى لذلك هو مبدأ منرو سنة ١٨٢٣ والذى اعتبر كل تدخل أوربى فى شئون احدى الولايات المتحدة الأمريكية مبررا للدفاع الشرعى ، وقد احتجت الولايات المتحدة بحق الدفاع الجماعى اكثر من مرة فى النصف الأول من القرن العشرين (٥) .

- 
- (١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٥٦ .  
(٢) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٥٧ ،  
٥٨ ، الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٨١ ، ٨٢ .  
(٣) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٦٥ ،  
الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٧٧ .  
(٤) Delvains. op. cit., P. 156, kelsen. The law of the U.N. 1951. P. 791 — 793  
(٥) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٧٥ .

وورد النص على الدفاع الشرعى الجماعى اجمالاً فى عهد عصبة الأمم ونصت عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (١) .

ولم يحدد ميثاق الأمم المتحدة المقصود بالتنظيم الاقليمى الذى يمارس من خلاله حق الدفاع الشرعى الجماعى ، ويمكن القول بأن التنظيم الاقليمى ينصرف الى كل اتفاق ينتظم مجموعة من الدول يربطها التقارب الجغرافى والاجتماعى (٢) .

ومن امثلة المنظمات التى يمارس حق الدفاع الجماعى من خلالها ميثاق جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ومنظمة الدول الأمريكية التى اعيدت تنظيمها سنة ١٩٤٨ واتحاد أوروبا الغربية سنة ١٩٤٩ ، ومنظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣ ، وكذلك يمكن ممارسة حق الدفاع الشرعى الجماعى من خلال المنظمات التى تتخذ شكل الأحلاف العسكرية مثل حلف شمال الأطلسى الذى انشئ سنة ١٩٥٤ ويضم دول أوروبا الغربية ، وحلف وارسو المنشأ سنة ١٩٥٥ ، وينتظم دول أوروبا الشرقية .

وتقوم الدول المشتركة فى التنظيم الاقليمى بتقرير أن العدوان الذى تتعرض له احدى الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على معاهدة انشاء التنظيم المعقودة بينهم ، ومن ثم يجب التدخل على أساس حق الدفاع الشرعى الجماعى عن العضو المجرى عليه ، ويجب على الدول أعضاء التنظيم التحقق من توافر شروط العدوان ، والالتزام بشرطى اللزوم والتناسب فى أعمال الدفاع على النحو الذى رأيناه فى الدفاع الشرعى الفردى (٣) .

### خاتمة الفصل : الدفاع الشرعى الدولى بين الفقه الإسلامى والقانون الدولى :

عرضنا فى مبحثين على التوالى لأركان الدفاع الشرعى وحكم تجاوزه فى الفقه الإسلامى والقانون الدولى ، ومن هذا العرض يستبين لنا أن الفقه الإسلامى قد حاز قصب السبق فى مجال القانون الدولى بتقريره لشروط الاعتداء ، وشروط الدفاع على النحو الذى انتهى اليه شراح القانون الدولى الجنائى - وعبر الفقهاء المسلمون عن اشتراط كون العدوان

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ٢٦٥ ،

العدوان المسلح فى القانون الدولى - ص ٤٨١ وما بعدها .

(٢) الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٧٨ .

(٣) راجع ما سبق - ص ٦٠٧ وما بعدها .

مسلحا بشهر السيف وهو آلة العدوان المسلح في زمانهم وكذلك ما يشترطه شراح القانون الدولي من وجوب حلول العدوان ، وكذلك ما يشترطونه في الدفاع من حيث وجوب ان تكون افعال الدفاع لازمة لرد العدوان ، ومتناسبة مع جسامته وهو ما عبر عنه - الفقهاء بأن الدفاع يكون بالاسهل فالأسهل .

ويبقى فضل السبق للإسلام ليس فقط في تقرير مبادئ الدفاع الشرعى الفردى والجماعى على النحو الذى انتهى اليه شراح القانون الدولي ، وانما في ان المبادئ التى قررها الفقه الاسلامى لم تأت من فراغ وانما قررها الفقهاء من الواقع العملى للحرب الاسلامية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ، واما المبادئ التى تقررها المواثيق الدولية وشراح القانون الدولي فمازالت حبيسة الأوراق ومازالت القوة هى التى تسيطر على العلاقات الدولية ، ومازال مبدأ المساواه محل شك كبير بين الدول ، اذ لازالت الهيمنة للدول الكبرى من الناحية القانونية حيث تتمتع الدول الخمس الكبرى بحق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن ، الأمر الذى يعتبر خرقا صريحا لمبدأ المساواه بين الدول وهو ما يعطى هيمنة واقعية على الدول

المصغرى مما يدعوننا الى القول بأن المبادئ المثالية للإسلام قد طبقت فعلا بينما مبادئ القانون الدولي لم تصل الى هذه المبادئ المثلى سواء من الناحية القانونية او التطبيقية .

## نظرة ختامية

ليس المقصود من هذه النظرة الختامية ان نقدم موجزا لما تناوله البحث فى ابوابه وفصوله المتوالية ، وانما مقصودنا منها بيان نتائجنا ، والخطوات التى استطاع ان يخطوها على طريق البحث العلمى ، ذلك الطريق الممتد الطويل .

ويمكن اجمال هذه النتائج وتلك الخطوات وفق ورودها فى ثنايا البحث فيما يلى :

١ — ان الشريعة الاسلامية الفراء صالحة للتطبيق فى المجال الجنائى صلاحيتها للتطبيق فى كافة مجالات الحياة المعاصرة الأخرى ، فعد سبقت الشريعة القوانين الوضعية فى تقرير المبادئ والنظريات الجنائية فأرست مبدءا شرعية الجرائم والعقوبات فى قوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » ومبدءا شخصية العقوبة فى قوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وقوله تعالى « كل نفس بما كسبت رهينة » كما عالج الفقهاء كافة النظريات التى يحسب رجال القانون الوضعى أنهم مبدعوها ومثال ذلك نظريات الشروع والاشتراك والقصد الجنائى والمسئولية الجنائية والاكراه والضرورة وتعدد الجرائم والعقوبات ، وفى ذلك ما يدحض فرية تخلف الشريعة الاسلامية عن ركب الحضارة فى الجانب الجنائى وعدم صلاحية هذا الجانب منها للتطبيق فى الوقت الحاضر .

٢ — عالج البحث نظرية الدفاع الشرعى من جميع زواياها فتناول الدفاع الشرعى الخاص « دفع الصائل » والدفاع الشرعى العام « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » والدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » واستطاع البحث كما سيتبين فى عرضنا لنتائجنا — ان يخلق وحدة موضوعية للجوانب المختلفة للنظرية سواء فى الجانب الداخلى او الجانب الجنائى الدولى . ولم تقف المعالجة عند تناول التشريع المصرى فى ضوء الفقه الاسلامى وانما استطاع البحث ان يكون اطلالة على التشريعات العربية والدولية وبذلك ظهر بجلاء مدى سبق الشريعة وتفوقها على التشريعات الوضعية المغارنة الداخلية منها والدولية .

٣ - عرض البحث تعريفات الدفاع الشرعى عند الفقهاء القدامى والمحدثين ، وكذلك عند شراح القانون الوضعى بمنهج نقدى فأبان أوجه القصور فى كل تعريف وانتهى الى تعريف وجيز يتلافى ما وجه لكافة التعريفات السابقة من نقد حيث عرفه بأنه « رد بقوة لازمة ومناسبة لاعتداء غير مشروع حال أو على وشك الوجود » وبذلك قدم البحث تعريفاً يشتمل - رغم إيجازه - على أركان الدفاع الشرعى وشروط كل منها الأمر الذى لم يتوفر للتعريفات السابقة .

٤ - قدم البحث التقسيم الصحيح - من وجهة نظر الباحث - للدفاع الشرعى فانتقد تقسيمه الى دفاع عن النفس ودفاع عن العرض ودفاع عن المال لأن هذا التقسيم ليس تقسيماً للدفاع الشرعى ذاته ، وإنما تقسيم لموضوع الحق الذى يصيبه المعتدى ، وانتهى البحث الى تقسيم الدفاع الشرعى بالنظر الى نطاقه ومن هذه الزاوية ينقسم الدفاع الشرعى الى دفاع شرعى خاص ويطلق عليه فى الفقه الإسلامى « دفع الصائل » ودفاع شرعى عام وهو ما يطلق عليه فقهاء الإسلام الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ودفاع شرعى دولى وهو ما يعرف فى لسان الفقهاء بالجهاد .

٥ - دحض البحث الرأى القائل بأن صراحة نصوص القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة قد أدت الى اتفاق الفقهاء على أساس الدفاع الشرعى حيث فرق البحث بين مصدر الدفاع الشرعى وأساسه ويتمثل الأول فى نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة التى أقرت وبوضوح إباحة الدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة ، بينما يتعلق الثانى بالحكمة أو العلة من النص أو ان صح هذا التعبير الفلسفة الكامنة وراء نص القرآن الكريم أو الحديث الشريف وهو ما اختلف فيه الفقهاء وشراح القانون الوضعى على السواء ، وجسد الباحث هذه التفرقة بين المصدر والأساس بعرض مصدر الدفاع الشرعى فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتشريعات الوضعية المعاصرة وعلى وجه الخصوص التشريع الفرنسى والتشريعات الجنائية العربية وميثاق الأمم المتحدة .

٦ - تناول البحث دراسة النظريات التى قيل بها كأساس للدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى فعرض لنظريات الإكراه والتعزيز وإزالة الضرر

والضرورة والمصلحة مبيتا أوجه النقد الذى لا تسلم منه هذه النظريات جميعا كما عرض البحث النظريات التى قال بها شراح القانون الموضوعى كأساس للدفاع الشرعى فتناول النظريات ذات الاتجاه الموضوعى وهى نظرية الحق الطبيعى ونظرية ابطال البغى ونظرية البواعث القانونية والاجتماعية ونظرية التدخل من العقد الاجتماعى ، ونظرية انتفاء حق المجتمع فى العقاب، ونظرية التفويض لعجز السلطة ونظرية تنازع الحقوق والمصالح الاجتماعية والنظريات ذات الاتجاه الشخصى فى أساس الدفاع الشرعى وهى نظرية الاكراه الادبى ونظرية مقاومة اثر بالشر ونظرية التضحية بأهون المصلحتين المتعارضتين وقد تبين أن جميع هذه النظريات لا تقدم أساسا يتسم بالدقة ويبرر تدخل الغير فى أعمال الدفاع مما جعل الباحث يتأمل مليا ليصل الى أساس جديد للدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة وبذلك تتحقق الوحدة الموضوعية لنظرية الدفاع الشرعى فى جانبها الجنائى الخاص والعام والدولى .

٧ — ازاء فشل النظريات السابقة فى بيان الأساس الصحيح للدفاع الشرعى فقد طرح البحث نظرية جديدة فى أساس الدفاع الشرعى هى نظرية بطلان العصمة ويمكن أن نطلق عليها بتعبير معاصر نظرية انحسار الحماية الجنائية . فالتشريعات سماوية كانت أم وضعية داخلية كانت أم دولية تؤكد تحريم الاعتداء ايا كانت صورة هذا الاعتداء وأيا كان موضوع الحق الذى يصبه المعتدى بعدوانه وهذا التحريم هو ما يطلق عليه العصمة أو الحماية الجنائية ويظل الفرد أو الدولة متمتعا بهذه العصمة طالما لم يقع منه اعتداء على غيره فان وتوسع من الفرد أو الدولة عدوان على الغير حق للمعتدى عليه فردا كان أم دولة أن يدفع هذا العدوان لأن المعتدى قد بطلت عصمته ، وانحسرت عنه الحماية الجنائية التى تقرها التشريعات ، كما يحق للغير فردا كان أو دولة أن يتدخل لرد العدوان كما يكون للغير أن يدفع العدوان غير الوجه لشخص بعينه لانتفاء الصيال وانما يعتبر اعتداء على قيم الاسلام ونظامه العام وهو الدفاع الشرعى العام « النهى عن المنكر » .

وهذه النظرية وان بدت جديدة فانها تضرب بجذورها فى افئدة الاسلامى ، وتميز بأنها تعطى التبرير الصحيح لتدخل الغير فى الدفاع الشرعى ، كما تؤكد التناسب بين أعمال الدفاع وأعمال الاعتداء لأن المدافع

إذا تجاوز حدود الدفاع بطلت عصمته بالتالى ومن ثم يكون للمعتدى أن يرد على الأفعال التى تجاوز بها المعتدى عليه حدود الدفاع .

ومن أهم ما يميز النظرية التى طرحها البحث أنها تخلق وحدة موضوعية لأساس الدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة فبطلان عصمة المعتدى على النفس أو المال أو العرض هو أساس تبرير أفعال الدفاع التى توجه ضد المعتدى من المعتدى عليه أو من الغير . كما أن بطلان العصمة هو أساس الدفاع الشرعى العام ضد مرتكب المنكر إذ تبطل عصمة هذا الأخير باعتدائه على النظام العام الإسلامى المتمثل فى الأوامر والنواهي الواردة فى كتاب الله الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

كما أن أساس الدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » هو بطلان عصمة المحاربين باعتدائهم على الدولة الإسلامية .

وهكذا تخلق نظريتنا المطروحة الوحدة الموضوعية لأساس الدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة .

٨ — عرض البحث للدفاع الشرعى الخاص « دفع الصائل » فى القسم الأول فخصص الباب الأول لأركانه وتناول ثبوته وأحكام تجاوزه فى الباب الثانى بأسلوب جديد حيث تناول آراء فقهاء الإسلام فى الموضوع مبينا دليل كل رأى والرأى الراجح فى نظر الباحث وأدلة هذا الترجيح ، كما عرض للتشريعات العربية لينبين موقف هذه التشريعات فى ضوء الفقه الإسلامى ومن ثم يقدم البحث — فى موضوعه — تمهيدا لتقويم هذه النصوص وتعديلها بما يتفق وأحكام الشريعة الفراء .

٩ — عالج الباحث ركن الاعتداء فى الدفاع الشرعى الخاص فتناولته بأسلوب جديد فى الفقه الإسلامى ، مبينا معنى الاعتداء وعناصره وصوره المتعدده حيث عرض للاعتداء الإيجابى والاعتداء السلبي ، والاعتداء الحقيقى والاعتداء التصورى والاعتداء العمدى والاعتداء غير العمدى مبينا سبق الفقه الإسلامى فى تناول هذه الموضوعات مقارنة أحكام الفقه الإسلامى بأحكام التشريعات الجنائية والأحكام القضائية فى البلاد العربية .

١٠ — خصص الباحث مبحثا تناول فيه شروط الاعتداء فى الدفاع الشرعى فعرض لشروط عدم مشروعية الاعتداء فى مطلب أول ، وعالج فى المطلب الثانى شرط حلول خطر الاعتداء .

ولما كان شرط عدم مشروعية الاعتداء يثير تطبيقات عديدة فقد خصص الباحث فرعا لكل تطبيق من هذه التطبيقات فنكلم عن فعل غير المسئول ، وهجوم الحيوان ، الفعل المباح وفعل المعذور ، واعتداء مأمور الضبط ، واعتداء قوى الحصانة الدبلوماسية متناولا هذه التطبيقات فى الفقه الإسلامى وآراء شراح القانون الوضعى ، وقد اثبت البحث ان جمع الآراء التى يقول بها هؤلاء الشراح قد سبق اليها الفقه الإسلامى فى مذاهبه المختلفة ، كما اثبت البحث مجاناة التشريع الوضعى للعدالة فيما يتعلق بالعذر الذى يقرره للزوج المتلبسه زوجته بالزنا وعرض الطول التى اقترحها البعض لعلاج هذا الوضع غير العادل وانتهى الى عدم دستورية المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات المصرى بعد أن أصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع طبقا للدستور المصرى المعدل لمصادمة مصادمة صريحة وخطيرة لمبادئ الشريعة الفراء .

ولما كانت التشريعات الوضعية تضع قيودا على الأفراد فى مواجهتهم لاعتداء مأمورى الضبط فقد حاول الباحث الفعوص فى بطون كتب الفقه الإسلامى لبيان موقف هذا الفقه الجليل من هذه القيود ولم يكف بالقول — كما ذهب البعض — الى أن هذه القيود لا تخالف الشريعة الإسلامية باعتباره أمرا مسلما واستطاع الباحث أن يعثر على واقعة فى عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب اختلف الراى فيها وقد اثبت البحث ان نص المادة ٢٤٨ من القانون المصرى وبالتالى ما يقابله من التشريعات العربية يتفق مع ما ذهب اليه الحنابلة والظاهرية وبذلك اثبت البحث ان اتجاهات التشريع المقارن قد سبقت اليها مذاهب الفقه الإسلامى وآراء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

واما شرط حلول خطر الاعتداء فقد اقتضى تناول حلول الخطر وانتهاء الاعتداء فى الفقه الإسلامى وفى الفقه الوضعى وقضاء النقض وقد اثبت البحث أنه لا جديد فيما قرره شراح القانون الوضعى وما استقرت عليه أحكام القضاء بالنسبة لما سبق اليه الفقه الإسلامى من وجوب أن يكون الخطر حالا ، وأنه لا شرعية للدفاع بعد انتهاء الاعتداء الأمر الذى يؤكد سبق الفقه الإسلامى وسمو الشريعة الإسلامية وصلاحيتها للتطبيق فى كل زمان ومكان .

كما اقتضت معالجة شرط حلول خطر الاعتداء بيان حكم الدفاع ضد

الخطر المستقبل والدفاع الآلى ، ومن نافلة القول أننا نعيش عصر الآلات الحديثة التى يمكن الدفاع بها ضد خطر مهاجمة العصابات واللصوص للأموال والخزائن وقد ثار النقاش فى الفقه الوضعى حول شرعية استخدام هذه الوسائل ومدى توافر شرط حلول الخطر الذى يبرر أفعال الدفاع حينئذ وقد أثبت البحث سبق الفقه الإسلامى فى تناول هذا الموضوع بعبارات صريحة حيث استعمل ابن قدامة عبارة « الشباك والفخاخ » .

وقد صحح البحث ما وقع فيه العلامة الحطاب من المالكية وتبعه فى ذلك رأى معاصر من عدم الدقة فى تصوير مذهب الإمام مالك حيث اكتشف أن ما اعتبره العلامة الحطاب الرأى الوارد فى المدونة وتبعه فيه رأى معاصر يخالف ما ورد فى مدونه امام دار الهجرة وقد ثبت من البحث ليس فقط سبق الفقه الإسلامى لتناول مسألة الدفاع الآلى ولها مالها من الأهمية فى وقتنا الحاضر وإنما ثبت بجلاء أن آراء شراح القانون الوضعى المعاصرين لم تخرج عن الآراء التى قدمها الفقه الإسلامى فى المذاهب المختلفة .

١١ — وفى موضوع الاعتداء أثبت البحث أن الفقه الإسلامى يبيح أفعال الدفاع لمواجهة خطر الاعتداء على النفس والعرض والشرف والاعتبار والمال ، وعرض البحث لموضوع الاعتداء فى التشريعات المقارنه حيث تتجه التشريعات الحديثة الى اباحة الدفاع ضد خطر كل جريمة أيا كان موضوعها بينما تحدد غالبية التشريعات موضوع الاعتداء بأنه جريمة على النفس أو المال وتقتصر بعض التشريعات على ذكر الاعتداء على النفس دون المال ، ويغفل البعض الآخر ذكر موضوع الاعتداء .

ولما كان القضاء الفرنسى قد اعتبر الدفاع عن الأخلاق دفاعا شرعيا الأمر الذى أثار نقاشا فى الفقه الفرنسى تردد صداه فى الفقه المصرى ، فقد تناول البحث موضوع الاعتداء فى التشريع الفرنسى وأردفه بموقف القضاء الفرنسى من اعتبار الدفاع عن الأخلاق دفاعا شرعيا ، وانتهى الى أن هذا القضاء — رغم اعتراض البعض من شراح القانون المصرى — يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لأنه صورة من صور النهى عن المنكر .

وأخيرا عرض البحث موضوع الاعتداء فى التشريعات العربية وموقف المشرع المصرى من موضوع الاعتداء فى ضوء الفقه الإسلامى .

١٢ - تناول البحث الركن الثانى للدفاع الشرعى الخاص وهو ركن اندفاع  
فنناول شرط لزومه لرد العدوان وشرط تناسب افعال الدفاع مع  
افعال الاعتداء فى مبحثين على التوالى . وبعد أن عرض البحث شرط  
لزوم الدفاع فى مطلب اول وشرط تناسبه مع هذه الأفعال أثبت  
البحث من المتارنه مدى ثراء الفقه الاسلامى حيث ظهر بوضوح أن  
ما يقول به شراح القانون الوضعى سواء فى فرنسا أو فى الدول  
العربية ، سبق ان عالجه الفقهاء المسلمون فقد تناولوا كافة النقاط  
التي يعرضها الشراح المحدثون فى الموضوع من حيث وجوب توجيه  
افعال الدفاع الى مصدر الخطر . وعدم توافر شرط اللزوم متى كان  
فى مكنه المعنى عليه الاستعانة بالسلطات العامة ، وهو ما عبر  
عنه علماء الاسلام بالاستعانة بالقاضى وأما ما ذهب اليه شراح  
القانون الوضعى من التفرقة بين الهروب المشين وغير المشين والتزام  
المعتدى عليه بالثانى دون الأول فقد ذهب إليه مذهب المالكية وروايه  
فى المذهب الشافعى .

١٣ - يعتبر تناسب افعال الدفاع لرد الاعتداء ومعيار هذا التناسب من  
الموضوعات التي تثير الكثير من المناقشات العلمية بين شراح القانون  
والمشكلات العملية امام القضاء .

وتختلف التشريعات فى اباحة القتل كوسيلة مناسبة لدرء العدوان  
فتذهب بعض التشريعات الى اطلاق ذلك اكتفاء بتوافر شرط لزوم الدفاع  
لرد الاعتداء وتناسب هذه الأفعال مع الاعتداء ، بينما يحدد بعضها ومنها  
القانون المصرى حالات الدفاع الشرعى بالقتل وقد تناول  
البحث بالدراسة المقارنة تناسب الدفاع فى الفقه الاسلامى والتشريعات  
الماصرة فى مطلبين على التوالى عرض الأول لمعنى التناسب ومعياره  
وعالج الثانى التناسب والدفاع الشرعى بالقتل .

١٤ - أثبت البحث أن الفقه الاسلامى قد سبق شراح القانون الوضعى  
فى اشتراط أن تكون افعال الدفاع متناسبة مع افعال الاعتداء وأن  
الرأى الراجح فى معيار التناسب فى الفقه الوضعى وقضاء المحاكم  
العليا فى ايطاليا ومصر وليبيا وما أخذ به القانون السويسرى وهو  
الموازنة بين الوسائل المتاحة للدفاع فى ضوء الظروف التي يواجهها  
الدافع هو ما سبق اليه الفقه الاسلامى .

١٥ — عرض البحث للتناسب والدفاع الشرعى بالقتل وقد ثبت من عرض المذاهب مؤيدة بنقول من مصادرها أن الفقه الاسلامى يبيح القتل اذا تعين وسيلة للدفاع ضد خطر اية جريمة عن النفس والعرض والمال بأن توافرت شروط الدفاع من حيث لزومه لدرء العدوان وتناسبه معه .

وبعد أن أجهل البحث حالات الدفاع الشرعى فى القانون الفرنسى والتشريعات العربية أوضح أن اطلاق الشريعة الاسلامية حالات الدفاع الشرعى بالقتل طالما تعين القتل وسيلة للدفاع بأن كان لازما لرد الاعتداء ومنتاسبا معه ، هو الموقف السديد لأنه كما يقول أحد اعلام القانون الجنائى المصرى فى تأييده لموقف قوانين لبنان وسوريا والاردن نظر افضل من ايراد حالات معينة قد لا يكون القتل مبررا رغم توافرها وقد يوجد غيرها مما يبرر القتل .

١٦ — تناول الباب الثانى من القسم الأول ثبوت الدفاع الشرعى وأحكام تجاوزه فى الفقه الاسلامى بالدراسة المقارنه بالفقه الوضعى عند الشراح العرب وذلك فى فصلين ، عرض فى أولهما لثبوت الدفاع الشرعى وأثره وخصص الثانى لتجاوز الدفاع الشرعى .

١٧ — قسم الباحث الفصل الأول الذى خصه لثبوت الدفاع الشرعى وأثره الى مباحث ثلاثة على التوالى عرض فى أولها اثبات الدفاع الشرعى وتناول فى الثانى حكم الدفاع الشرعى وطبيعته وعالج فى الثالث آثار الدفاع الشرعى .

وفى تناول اثبات الدفاع الشرعى عرض الباحث له فى مطلبين تكلم فى الأول عن اثبات الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى وتحدث فى الثانى عن اثبات الدفاع الشرعى فى الفقه الوضعى ، وقد اثبت البحث أنه لا خلاف بين ما سبق اليه الفقه الاسلامى وما يقرره شراح القانون الوضعى فى وجوب أن يبحث القاضى وقائع الدعوى وظروف النزاع ومدى مسئولية الخصوم .

وأما رقابة محكمة النقض للمنطق القضائى والتكييف القانونى دون المسائل الموضوعية فمسألة تنظيمية لا مخالفة فيها للشريعة الاسلامية لأنه من المسلم به جواز تخصيص القضاء بنوع معين من الأفضيه .

وأما حكم الدفاع الشرعى فقد تناوله البحث فى مطلبين على التوالى  
نعرض حكم الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى واتبعه بفرع ثان عن حكم  
الدفاع الشرعى فى الفقه الوضعى .

ولما كان الفقه الاسلامى قد وقف من حكم الدفاع الشرعى موقفا  
نسبيا حسب موضوعه وظروفه فقد عرض البحث آراء العلماء لحكم الدفاع  
عن النفس وحكم الدفاع عن العرض وحكم الدفاع عن المال مبينا أدلة  
كل راي والراى الراجح — فى نظر الباحث — وأدلة هذا الترجيح كما  
عرض البحث لحكم الدفاع عند الاكراه كما بين البحث مسألة اولوية الدفاع  
بأن تكون هناك اعتداءات متعاصرة على النفس والعرض والمال وهى من  
المسائل التى تفرد بمعالجتها علماء الفقه الاسلامى .

وقد تبين بعد عرض آراء شراح القانون الوضعى فى حكم الدفاع  
الشرعى أن ما يقولون به من اعتبار الدفاع الشرعى حق او واجب او  
رخصة قد سبق اليه فقهاء الشريعة الاسلامية .

وقد اثبت البحث مدى ما وصل اليه الفقه الاسلامى الجليل من نقة  
التأصيل للمسائل وعمق التمييز بين الموضوعات . اذ لم يعط حكما عاما  
للدفاع ، وانما وقف الحكم موقفا نسبيا حسب الموضوع المراد بالاعتداء  
فميز فى الحكم بين الدفاع عن النفس والدفاع عن العرض والدفاع عن  
المال كما اثبت البحث تفرد الفقه الاسلامى بمعالجة مسألة المفاضلة فى  
الدفاع اذا تعاصرت الاعتداءات على موضوعات مختلفة ، الامر الذى لم  
يتناوله بالبحث شراح القانون الوضعى .

وفى معالجة طبيعة الدفاع الشرعى خصص الباحث فرعا لطبيسة  
الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى وآخر لبيان طبيعة الدفاع الشرعى  
فى التشريعات الوضعية وقد أكد البحث الطبيعة العامة للدفاع الشرعى  
فى الفقه الاسلامى فقد اباحت الشريعة الدفاع عن نفس وعرض ومال  
الغير وقد تبين من عرض طبيعة الدفاع الشرعى فى التشريعات العربية  
انها تكاد تجمع على تقرير الطبيعة المطلقة للدفاع الشرعى ، ولم يخرق هذا  
الاجماع غير القانون التونسى وهو ما يقتضى تعديل المادة ٣٩ من عذا  
القانون ليكون متفقا مع الشريعة الاسلامية والاتجاهات الحديثة فى التشريع  
والفقه الوضعى .

وكلن مسك الختام للفصل الأول المبحث الثالث الذى عرض فيه  
المبحث آثار الدفاع الشرعى فى مطلبين تناول فيهما على التوالى آثار  
الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى وآثاره فى الفقه الوضعى فعرض آراء  
مفهاء الإسلام فى آثار الدفاع الشرعى الجنائية والمدنية وموقفهم من اشتراك  
الغير فى الدفاع الشرعى واصابة حق الغير بالضرر ، كما عرض للآثار  
الجنائية والمدنية للدفاع الشرعى فى التشريعات العربية .

وقد انتهى البحث الى أن ما يراه جمهور شراح القانون الوضعى من  
اعتبار فعل المدافع الذى يصيب الغير بالضرر مباحا مادام قد ثبت أنه قد  
راعى الحيطة والحرص والعناية الواجبة لايتفق مع الاحكام العامة فى الشريعة  
الإسلامية التى تقر حرمة الأنفس والأعراض والأموال ، واهدار دم الصائل  
انما هو فى رأينا لبطلان عصمته وانحصار الحماية الجنائية عنه ، فعلى أى  
أساس يمكن القول باباحة افعال الدفاع التى تصيب الغير بالضرر ، وما  
علاقة هذا الغير البرىء بتوافر شروط الدفاع الشرعى أو عدم توافرها ،  
وما دخله فى أن المدافع قد بذل العناية والحرص أثناء قيامه بالدفاع أو أن  
أفعاله كانت بسبب رعونته أو عدم احتياطه ، والأخذ بما يقرره شراح القانون  
الوضعى يؤدى الى ضياع دماء الأبرياء وهو ما ترفضه الشريعة الفراء  
رفضاً تاماً ، حقيقة أن المصول عليه اذا أصاب الغير فقتله لخطأ فى شخصية  
الصائل لا يكون عليه القصاص شرعاً لعدم توافر القصد الجنائى ، ولكن تجب  
العقوبة المقررة شرعاً للقتل الخطأ وهى الدية وهو الحكم نفسه الذى يجب  
الأخذ به فى حالة اصابة الغير بضرر ، وليس ثمة تعارض بين هذا الحكم  
وبين القول بأن اسباب الإباحة ذات طبيعة موضوعية ، لأن اسباب الإباحة  
تستند الى سقوط الحماية الجنائية عن المعتدى بسبب عدوانه اما اذا كان  
المدافع قد اعتدى بسلوكه على مصلحة آخر برىء ، سواء لقلط فى  
الشخص ، أو خطأ فى توجيه الفعل فليس هناك من مبرر قانونى لإباحة  
هذا الدفاع الذى تحقق فى غير موضعه .

١٨ — لما كان تجاوز حدود الدفاع الشرعى من الموضوعات الهامة التى  
خصها الباحثون بالدراسة ولم يعرضوا له فى الفقه الإسلامى الا  
باشارات عابرة فقد رأى الباحث أن يتناول هذا الموضوع فى مبحثين  
يتناولان على التوالى ماهية التجاوز ومعياره وآثار التجاوز .

١٩ — تناول البحث ماهية التجاوز ومعياره فى مطلبين خصص الأو  
لماهية التجاوز ومعياره فى الفقه الإسلامى وعالج فى المطلب الثانى

ماهية التجاوز ومعياره فى الفقه الوضعى . فعرض مذاهب العلماء فى ماهية التجاوز ومعياره كما أوضح تنظيم التجاوز فى التشريعات العربية وشروطه فى التشريع المصرى ، وآراء شراح القانون فى التمييز بين التجاوز وسوء استعمال الحق ومعيار التجاوز فى الفقه الوضعى .

وقد اثبت البحث ان الفقه الاسلامى قد حاز قصب السبق فى هذا المضمار وأن ما يقول به شراح القانون الوضعى هو ما سبق اليه الفقه الاسلامى سواء من حيث ماهية التجاوز ، أم من حيث مراعاة الظروف الشخصية للمعتدى عليه ، والظروف الموضوعية للعدوان ، ويبقى الفضل للسابق فى تناول والعرض والتأصيل .

٢٠ - عرض البحث آثار تجاوز الدفاع الشرعى فى مطلبين خصص الاول لآثار تجاوز الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى واستقل الثانى ببيان آثاره فى الفقه الوضعى ، وقد انتهى البحث الى انه لا خلاف بين الفقه الاسلامى والتشريع المصرى فى مسئولية المتجاوز الذى يعتمد اتیان أعمال يعلم انها غير لازمه للدفاع .

وأما الأعمال التى ياتیها المتجاوز بحسن نية ، أو بتعبير المادة ٢٥١ من القانون المصرى ، دون أن يكون قاصدا أحداث ضرر أشد مما يستلزمه الدفاع ، فقد رد الباحث على الراى القائل بأن الفقهاء لم يتعرضوا لمثل هذا النوع من التجاوز ، وأن انتهى الى أن نص المادة ٢٥١ سالفه الذكر لا يخالف روح الشريعة ، واثبت البحث أن الامامين مالك وأحمد يعتقدون فى المسئولية بالآثر الذى يرتبه فعل من تقرر له سبب الإباحة ، وبعبارة اخرى لا ينظرون الي حسن النية أو سونها طالما تحقق التجاوز ، ومن نافلة القول أن العقوبة فى مثل هذه الأحوال عقوبة تعزيرية متروك تقديرها لولى الامر وهو ما يتفق مع حكم المادة ٢٥١ من قانون العقوبات المصرى .

٢١ - تناول البحث فى القسم الثانى الدفاع الشرعى العام « الامر بالمعروف والنهى عن المنكر » والدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » وقد جمعت الدراسة بين هذين النوعين من الدفاع الشرعى فى قسم واحد لما بينهما من وشائج القربى الامر الذى فطن اليه الامام الشاطبى ( م . ٤٠ - الدفاع الشرعى )

عندما قرر أن الجهاد الذى شرع بالمدينة فرع من فروع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو مقرر بكمه ، وقد انقسم هذا القسم من البحث الى ثلاثة ابواب خصص الباب الأول والثانى للدفاع الشرعى العام واستعمل الباب الثالث بالدفاع الشرعى الدولى .

٢٢ - عرض الباب الأول لماهية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتكييفه فى فصلتين عالج الأول ماهية الأمر بالمعروف وعرض الثانى آراء العلماء فى التكييف الشرعى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفى معالجة ماهية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين البحث الحقيقة اللغوية والشرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشموله لشعب الحياة ، وأهميته فى المجتمع ، ومصدره فى الكتاب وآثار السلف الصالح ، وعرج البحث على أساس الدفاع الشرعى العام « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » فأبان أنه نفس أساس الدفاع الشرعى بقسيمه الآخريين ، الدفاع الشرعى الخاص « دفع الصائل » والدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » وهو نظرية بطلان العصمة التى جعلها الباحث نظريته المطروحة فى أساس الدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة ، وخصص لها مطلباً مستقلاً فى الباب النهيى ، وفصل البحث أقسام المعروف والمنكر بحسب ما يتعلق به ، وتطور المنكر واتساع دائرته فى المجتمعات .

وفى تناول التكييف الشرعى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أزاح البحث الستار عن مذاهب العلماء فى هذا التكييف حيث تعددت الآراء فذهب فريق الى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروع الكفاية واتجه البعض الى أنه من فروع العين . وعرض البحث لمحاولة التقريب بين هذين الرأيين ، وبين أن هذه المحاولة لم تصل الى لب النزاع ثم واصل بيان مذاهب العلماء حيث ذهب الحسن البصرى ، وابن شبرمة الى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نافذة ، وذهب الفريق الرابع من العلماء الى التفصيل فى تكييف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وبعد أن عرض البحث لأدلة كل فريق وردده لأدلة الفريق الآخر انتهى الى تأييد رأى القائل بالتفصيل فى تكييف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولكن ليس على الأسس التى قال بها اصحابه وإنما على أسس جديدة ، وذلك بالنظر الى وسيلة النهى عن المنكر وموضوع المنكر المنهى عنه وظروف وقوعه .

٢٣ — تناول الباب الثاني شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووسائله في فصول أربعة عالج الأول شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخصص الثاني لوسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستقل الثالث ببيان الولاية الإسلامية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعرض الفصل الرابع التطبيقات المعاصرة للنهي عن المنكر .

٢٤ — عالج الفصل الأول شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أربعة مباحث تناولت على التوالي ، شروط المنكر وشروط دافع المنكر وآدابه وشروط مرتكب المنكر ، وشروط افعال الدفاع ضد المنكر .

فيشترط في المنكر أن يكون حالا ويتوفر شرط حلول المنكر اذا كان مرتكب المنكر متلبسا بارتكاب الفعل المحذور في الشرع ، أو أن يعلم بقرينه الحال أن المنكر عليه عازم على ارتكابه ، كما يشترط في المنكر أن يكون ظاهر بغير تجسس ، وقد أثبت البحث أن الفقه الإسلامي قد سبق بتقريره هذا الشرط ما انتهى إليه الفقه والقضاء الوضعي من بطلان اجراءات كشف التلبس بالجريمة بناء على مشاهدات يختلسها أعضاء الضبط من خلال ثقوب ابواب المساكن لما في هذا من مساس بحرمتها وأخبرا يشترط في المنكر واجب الدفع أن يكون معلوما بغير اجتهاد .

وأما شروط دافع المنكر فقد تحدث البحث عن الشروط المتفق عليها وهي الايمان ، التكليف ، والقدرة أو الاستطاعة مبينا صور عدم القدرة التي تتمثل في العجز الحسي والعجز العلمي وخشية المكروه ، والشرط الأخير من الشروط المتفق عليها هو وجوب علم دافع المنكر بأن ما ينكره من قبيل المنكر الذي قبحه الشرع .

وتكلم البحث عن شروط دافع المنكر التي اختلف فيها الفقهاء وهي العدالة ، والذكورة ، واذن الامام أو السلطة ، موضحا ادلة كل فريق من الكتاب والسنة والمعقول ، منتها بيان الراجح وادلة هذا الترجيح من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمعقول ، والشواهد التي يزخر بها التاريخ الإسلامي وأوجز البحث آداب دافع المنكر في العمل بما يعلم ، والرفق في الأمر والنهي ، والصبر على الأذى ، والاخلاص لله في الأمر والنهي ، والتقليل من العلاقات الخاصة .

وشروط مرتكب المنكر لا تثير أية صعوبات أو خلاف فى رأى اذ يكفى أن يكون بصفة يصير الفعل الممنوع منه فى حقه منكرا ، واقل ما يمكن فى ذلك أن يكون انسانا وقد أثبت البحث أن دفع المنكر واجب عام ، لا يقف دونه علاقة خاصة تربط بين دافع المنكر ومرتكبه ، وان وقفت بعض العلاقات الخاصة دون إباحة وسيلة أو أخرى من وسائل دفع المنكر .

ويشترط فى أفعال الدفاع ضد المنكر أن تكون لازمة لرد المنكر ، وبأسر ما يندفع بها هذا المنكر ، وأن لا تقضى الى ما هو أكثر من المنكر المراد ارتكابه — وليس لمرتكب المنكر أن يعتدى على من يدفعه طالما ظلت أفعال الدفاع فى اطار المشروعية ولم يتجاوز حدود الدفع .

٢٥ — خصص البحث الفصل الثانى لوسائل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولما كانت مقاومة ظلم الحكام موضع خلاف فى الفقه يمكن القول معه أن فى الفقه الاسلامى نظرية متكاملة فى مقاومة ظلم الحكام وبعبارة معاصرة نظرية الثورة الاسلامية ، فقد انقسمت الدراسة فى هذا الفصل الى مبحثين عالج الأول وسائل دفع المنكر وتناول الثانى مقاومة ظلم الحكام أو نظرية الثورة الاسلامية .

٢٦ — المنكر قد يكون قولاً باطلا ، وقد يكون فعلاً مخالفا للنظام العام الاسلامى الذى يرتكز على القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ويتمثل دفع المنكر المقولى فى الدفاع عن الاسلام ضد الملحدين وتصحيح الاتجاه الثقافى والاعلامى فى العالم الاسلامى ، ومواجهة شبهات الملحدين الشيوعيين والمبشرين الصليبيين ، ولكى تكون المواجهة فعالة ومؤثرة يرى الباحث وجوب أن لا تترك لجهود علماء كل دولة على حدة ، وانما يجب انشاء مركز عالمى للدعوة الاسلامية ، بعيد عن تقلبات السياسة وأتوائها ، وتكون لهذا المركز فروع فى كافة الانحاء يقوم عليها علماء اجلاء ، يتقنون اللغات ، ويكون لها من الامكانيات المادية ما يكفل تحقيق هدفها فى التعريف بالاسلام ، وترجمة معانى القرآن الكريم والسنة النبوية الى جميع اللغات وتوزيعها مجانا ليصل صوت الاسلام الى كل فرد فى العالم بلغته الوطنية التى يتقنها ، كما يكون من مهمة هذه المراكز اصدار الكتب والنشرات للرد على شبهات وأكاذيب اعداء الاسلام .

وأما دفع المنكر الفعلى فقد حصر بعض الفقهاء وسائل دفعه فى التعريف والنهى بالنصح والوعظ ، والتعنيف بالقول الغليظ ، والتفويض باليد ، والتهديد ، والتخويف ، ومباشرة الضرب وشهر السلاح والاستعانة بالأعوان .

وقد عرض البحث هذه الوسائل على التوالى ، موضحا قيود استعمالها إذ أن بعض الصفات الخاصة التى تربط دافع المنكر ومرتكبه تجعل استعمال بعض هذه الوسائل يسبب حرجا للدافع ومبدأ رفع الحرج مقرر فى الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الحالات فى علاقة الولد بوالديه ، وعلاقة الزوجة بزوجها ، وإذا كان البعض يدخل فى هذه الحالات علاقة الرعية مع الإمام فإن الخلاف الفقهى فى مسألة الخروج على الإمام ومقاومة ظلمه جعل الباحث يخصص لهما مبحثا مستقلا لأن هذا الخلاف يقدم لنا ما يمكن أن نطلق عليه بعبارة معاصرة نظرية الثورة الإسلامية . وانتهى عرض دفع المنكر الفعلى ببيان حكم ترتيب هذه الوسائل ، وتجاوز حدود الدفع ومعياره ، وهذا المعيار يكون بالنظر الى الوسيلة فإذا تبين أن الوسيلة التى استعمالها دافع المنكر هى الوسيلة المناسبة لتحقيق التصود من الدفع ، فإن أفعال الدفاع تكون مباحة أما إذا استعمل وسيلة أشد فانه يكون مسئولا عن تجاوز حدود مشروعية الدفع .

وهكذا يثبت البحث وحدة معيار تجاوز حدود الدفاع الشرعى العام « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وتجاوز حدود الدفاع الشرعى الخاص » دفع الصائل ، وبذلك يكون البحث قد أقام وحدة موضوعية لمعيار الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى .

٢٧ - يثير موضوع مقاومة ظلم الحكام فى الفقه الإسلامى أو نظرية الثورة الإسلامية الكثير من الحساسيات خصوصا إذا وضعنا نصب أعيننا أن حكام الدول الإسلامية قد اتجهوا فى أنظمة حكمهم وجهات شتى لا تتفق فى حملتها مع مبادئ نظام الحكم فى الإسلام ، والحدث إذ يتناول هذا الموضوع بالأسلوب العلمى فهو يحاول الإحاطة به ووضع الأمور فى نصابها .

ولبيان ذلك فقد خصص الباحث مبحثا لهذا الموضوع قسمه الى ثلاثة مطالب تناول فى الأول نظرية الطاعة ، وعرض الثانى نظرية القوة وفصل المطلب الثالث النظرية التوفيقية .

وخلاصة نظرية الطاعة وجوب الصبر على معاصي الحكام وتد استدك اصحاب هذه النظرية بآيات من الذكر الحكيم واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم التى تحض على الصبر عند جور الأئمة واجتناب الفتن ، كما استدلوا بعمل بعض الصحابة وما تقتضيه المصلحة من الحفاظ على وحدة الأمة .

ويرى اصحاب نظرية القوة ان للأمة الحق فى الاشراف على سياسة الامام فى عهد امامته ولها الحق فى عزله اذا لم يتم بما عاهدتم عليه فى بيعته مستدلين بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

وازاء التعارض الظاهرى بين الأدلة التى ساقها انصار نظرية الطاعة ، وتلك التى استند اليها دعاة نظرية القوة فقد اختط البعض طريقا وسطا فقالوا بجواز الخروج دون أن يرتفع هذا الجواز الى مستوى الوجوب ، ولا أن يهبط به الى مستوى التحريم .

وهذه النظرية رغم سلامتها الا ان اصحابها لم يحددوا لنا الموقف تجاه نظام يقيم أسس الشرعية الاسلامية ، ولكن تقع منه بعض الأخطاء ، وبين نظام آخر يرفض الشرعية الاسلامية رفضا مطلقا ، ولذلك يعيب النظرية عدم التحديد والوضوح .

ويمكن القول دون مبالغة ان البحث قد أزال ما يعيب هذه النظرية من عدم التحديد والوضوح ، فانتهى الى تحريم مقاومة النظام الذى يقوم على الشرعية الاسلامية ، وفرق بين الموقف من الحاكم الذى يخالف الشرعية الاسلامية اذ يجب التدرج فى تقويمه دون الخروج على النظام وبين الموقف من الحاكم الذى لا يقف فى غيه عند حد مخالفة الشرعية الاسلامية ، وانما يتماهى فى مخالفاته لها الى درجة اهدارها ، بحيث يمكن القول أن النظام قد فقد شرعية وجوده وغاية بقائه وأصبح كهرا بواحا

وقد أثبت البحث مصدر التفرقة بين مخالفة الشرعية الاسلامية وبين اهدارها .

وابان البحث عن معنى اهدار الشرعيه الذى هو تماهى الحاكم فى مخالفاته وطغيانه وصور هذا الاهدار وفى أولها يعدل الحاكم عن شرع الله

بالامتناع عن تطبيقه ، ويجعل من دون الله شرائع اخرى لطواغيت كافرة يقوم بتطبيقها فى الدولة الاسلامية ، وبهذا ينهار اساس النظام فى الدولة الاسلامية ، بانهار اساسه الأول وهو وجوب تطبيق شرع الله . وفى الثانية لا يمتنع الحاكم عن تطبيق شرع الله امتناعا كاملا ومطلقا كما هو الحال فى الصورة الأولى ، وانما يكون الامتناع جزئيا ، بأن يطبق شرع الله فى بعض أنشطة الدولة ويمتنع عن تطبيقها فى البعض الاخر بان يجعل حكمها خاضعا لشرائع اخرى يعطيها نفس قوة ومرتبة شريعة الله من حيث وجوب الائتثار بأوامرها والاحتكام اليها ، وفى هذا اهدار جزئى للشريعة الاسلامية التى تقتضى تطبيق شرع الله كاملا دون تفرقة او تجزئه .

وفى الصورة الثالثة لا يمتنع الحاكم عن تطبيق شرع الله فى داخل الدولة الاسلامية وانما يخضع لمؤثرات خارجية فى سياسته الدولية فيقدم على موالة دولة غير اسلامية يقدم لها من المساعدات ما يتيح لها العدوان على شعب مسلم فى دولة اسلامية اخرى لانه — فى الواقع — يقدم المعونة للاعتداء على شعبه المسلم اذ الأمة الاسلامية جسد واحد وان تعددت امصارها ودولها .

وفى هذه الصورة يكون الحاكم قد وصل الى درجة من الانحراف تنهار بها الشرعية الاسلامية للنظام ، فهو قد شارك فى الاعتداء على شعب مسلم ، وهو قد فضل موالة غير المسلمين وساعدهم فى الاعتداء على المسلمين الأمر الذى يخالف النصوص الصريحة فى القرآن الكريم وبعد أن عرض البحث صور اهدار الشرعية الاسلامية عرض شروط الخروج على نظام الحكم واسلوبه واثاره .

٢٨ — لم تتفق النظرية الاسلامية فى مكافحة الجريمة عند حد تحمل الأمراد مسئولية هذه المكافحة ، وانما خصصت من أجل ذلك ولاية من الولايات الاسلامية هى ولاية الحسبة ، فاذا ما تقاعس بعض افراد المجتمع عن واجبه فى النهى عن المنكر كانت يد المحتسب واعوانه وراء مرتكبى المنكر تصلح من شأنهم وتقوم ما اعوج من أمرهم .

وقد خصص البحث فصلا للولاية الاسلامية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تناول معناها وأوجه التفرقة بين المحتسب المتطوع وبين المحتسب

المعين ، والتمييز بين ولاية الحسبة وغيرها من الولايات الاسلامية مبينا  
اوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين ولاية القضاء ، وبينها وبين ولاية  
المظالم .

وعرض الباحث تاريخ الحسبة فى مصر وأثرها ابان تطبيقها فى منع  
المنكرات موضحا نماذج من تطبيقاتها ، وختم الباحث هذا الفصل بتقديم  
تصور لبعث جديد لنظام الحسبة فى مصر فأقترح انشاء كلية الحسبة  
تكون تابعة لجامعة الأزهر مبينا مناهج الدراسة فيها وأسلوب اختيار  
الدارسين مع بيان تنظيم الحسبة والجهة التى تتبعها والمعاملة المالية  
للمحتسبين والمحتسب العام .

٢٩ — لما كانت وسائل دفع المنكر التى ذكرها الفقهاء هى التعريف والنهى  
بالوعظ والنصح والتعنيف ، والتغيير باليد ، والتهديد ، والتخويف  
والضرب ، يمكن أن تتطور مع العصر ، ذلك أن مبادئ الفقه  
الاسلامى لا تمنع تطوير النظم فى الدولة بما يتلاءم مع حضارة العصر ،  
ويحفظ كيان الأمة ويسائر مصالح الناس .

ولما كانت التطبيقات المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قد  
تتخذ شكل الهيئة التنظيمية التى يكون كل اختصاصها أوجله شكلا من  
اشكال الاحتساب ، وصورا من صوره ، وقد يبدو التطبيق فى نصوص  
تشريعية فقد انقسمت الدراسة فى هذا الفصل الى بحثين عرض المبحث  
الأول التطبيقات التنظيمية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ،  
وتناول الثانى التطبيقات التشريعية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن  
المنكر .

٣٠ — تناولت الدراسة التطبيقات التنظيمية المعاصرة للأمر بالمعروف  
والنهى عن المنكر فى أربعة مطالب عالجت على التوالى جماعة  
الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى المملكة العربية السعودية ،  
ونظام الاتهام فى القانون الانجليزى ، والنيابة العامة والقضاء  
المستعجل فى مصر ، والمحكمة الدستورية فى مصر .

وقد تعرض المطلب الأول لجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر  
فى المملكة العربية السعودية متناولا تنظيمها وأسلوبها وسلطاتها وآثار  
قيام هذه الجماعة فى المجتمع السعودى .

وعالج المطلب الثانى نظام الاتهام فى القانون الانجليزى فمعرض النظام الاتهامى ونظام التحرى والتنقيب ، والنظام الانجليزى فى الاتهام ونظام الاتهام فى الشريعة الاسلامية مبينا اوجه الشبه بين النظام الانجليزى والنظام الاسلامى فى الاتهام .

وقد اثبتت البحث ان فى تخويل الامراد حق توجيه الاتهام الاثر الكبير فى مكافحة الجريمة ومن ثم وجب وقد اصبحت الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع طبقا للدستور المصرى ان يخول الامراد حق توجيه الدعوى الجنائية ، لاحكام الرقابة وتضييق الخناق على المجرمين فلا يفلتون من الاتهام او ينجون من العقاب وهو ما حققه نظام الاتهام فى الشريعة الاسلامية ابان تطبيقها ونظام الاتهام المعاصر فى القانون الانجليزى .

وخصص البحث المطلب الثالث للنيابة العامة والقضاء المستعجل فى مصر كتطبيق معاصر للنهى عن المنكر فى الشريعة الاسلامية وذلك فى فرعين على التوالى عرض الاول للنيابة العامة وولاية الحسبة وتناول الثانى القضاء المستعجل وولاية الحسبة .

وقد اثبتت البحث التشابه بين الدعوى التى يفصل فيها المحتسب وهى التى تتعلق بمنكر ظاهر ولا يحتاج الأمر فيها الى اناة القضاء وتمحيص أدلة الخصوم وبين الدعوى التى خول المشرع للنيابة العامة سلطة الفصل فيها باصدار الأمر الجنائى وهى ايضا من قبيل الدعوى التى تحتاج الى سرعة الفصل ويراد بذلك التخفيف عن جهة القضاء العادى .

كما اثبتت البحث التشابه بين اختصاص القضاء المستعجل ، وبين ولاية المحتسب بالفصل فى بعض الدعوى البسيطة اذ تجمعها وحدة الفكرة وهى سرعة الفصل والتخفيف عن كاهل القضاء العادى ، ويقترب اختصاص القضاء المستعجل من اختصاص المحتسب وهو يفصل فى دعوى لا تحتاج الى مناقشة أدلة الخصوم ، وكذلك القاضى المستعجل الذى ينظر فى ظاهر الأمر فان رآه مستحقا للاثبات والدليل والنمازعات الفقهيّة احاله الى قاضى الموضوع .

واما المطلب الرابع الذى تناول المحكمة الدستورية العليا فى مصر

فقد عرض طرق الرقابة القضائية التى تتمثل فى الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية ، والرقابة عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون ، وعالج نظام الرقابة على دستورية القوانين فى مصر الذى يأخذ بالرقابة عن طريق الدفع .

وقد أثبت البحث أن الرقابة الدستورية التى تمارسها المحكمة العليا فى مصر والتى يمكن من خلالها الحكم بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة وبالتالي عدم جواز تطبيقه ، ويدخل فى ذلك بطبيعة الحال مخالفة القانون للشريعة الإسلامية . فإن الرقابة القضائية ، وقد انتهت الى عدم تطبيق التشريع لعدم دستوريته وهو السابق صدوره من رئيس الدولة تكون قد مارست صورة معاصرة لنهى الحكام عن المنكرات .

غير أن الباحث قد انتهى الى أن صورة الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدعوى الأصلية أقرب الى واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى تقرره الشريعة الإسلامية للأحاديث من جمهور المسلمين وتجعله واجبا عليهم من أسلوب الدفع بعدم دستورية القانون بمناسبة دعوى مرفوعة أمام القضاء ، لأن الأسلوب الأول يعطى لكل فرد من أفراد الناس أن يطعن فى القانون المخالف للدستور ، وهو ما يتيح للأفراد القيام بواجب النهى عن المنكر على نحو أشمل وأكثر فعالية .

٣١ — لا تقتصر التطبيقات المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على وجود أنظمة أو هيئات تعتبر — فى حقيقتها — تطبيقا معاصرا لهذا الأصل الإسلامى العظيم ، وإنما هناك من النصوص التشريعية ما يعد تطبيقا لواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وقد عرض البحث هذه التطبيقات التشريعية فى أربعة مطالب تناولت على التوالى ، التدابير المانعة للجرائم ، الإبلاغ عن الجرائم والقبض فى حالة التلبس ، والنقد المباح ، والمصادرة الوقائية .

والشريعة الإسلامية إذ تحرص على منع الجريمة فإن الاتجاه الى تجريم بعض أنواع الخطورة الاجتماعية واعتبار التدابير المانعة نوعا من العقوبات ، حتى تعامل معامل الجرائم وتنال كافة الضمانات التى تحيط بالعقوبات ، تعتبر من وجهة نظر الباحث إذا توافر لها ما توجيه الشريعة من عدم الأخذ بالشبهات تطبيقات معاصرة للنهى عن المنكر وقد عرض البحث تطبيقات التدابير المانعة فى القانون المصرى والتشريعات العربية .

ويعتبر الإبلاغ عن الجرائم ، وحق الأفراد فى القبض على المتهم فى حالة التلبس المنصوص عليهما فى المادتين ٢٥ ، ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى من التطبيقات المعاصرة للنهى عن المنكر .

وقد انتقد البحث نص المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى لأنه اقتصر على اعطاء المكنة لكل من علم بوقوع جريمة ولم يفرض عقوبة على عدم الإبلاغ ، وهو بذلك لا يقرر غير التزام أدبى ولذا يفنقد أهم خصائص القاعدة القانونية باعتبارها قاعدة ملزمة عن طريق الجزاء الذى يقع على مخالفتها ، ولذلك رأى الباحث انه يجدر بالمشرع المصرى ان يتلافى ما فى نص المادة ٢٥ من قانون الاجراءات من تصور يفقدها خاصة من خصائص القاعدة القانونية وذلك بالنص على عقوبة لجريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم ، ليتفق مع الشريعة الاسلامية التى جعلت الإبلاغ عن الجرائم واجبا على كل مسلم مما يجيز لولى الأمر أن يفرض عقوبة تعزيريته فى حالة الاحجام عن الإبلاغ . وهو ما أخذ به — على النحو الذى اوضحه البحث — التشريع الفرنسى فى العصر الحديث .

ومن التطبيقات التشريعية المعاصرة للنهى عن المنكر ما تنص عليه المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى من أنه « لكل من شاهد الجانى متلبسا بجناية او جنحه يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطى ، ان يسلمه الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج الى امر بضبطه » لأن الشريعة الاسلامية وقد اوجبت على الآحاد من جمهور المسلمين تغيير المنكر ، ومنه التغيير باليد ، فانه يكون له من باب اولى ان يمسك مرتكبه ويسلمه الى السلطات العامة ، ولما كان نص المادة ٣٧ لم يفرض جزاء على من يتقاعس عن الامسك بالمتهم المتلبس بالجريمة وتسليمه للسلطة العامة ، ولذلك يرى الباحث ان يتلافى المشرع المصرى هذا القصور بالنص على عقوبة واجبه التطبيق عند مخالفته ليكون اكثر ايجابيه فى كفاح الجريمة وتعقب المجرمين ، وأقرب الى ما توجيهه الشريعة الاسلامية من واجب النهى عن المنكر وتغييره .

ويعتبر النقد المباح فى التشريعات الوضعية من التطبيقات المعاصرة للنهى عن المنكر ، فالتشريعات وان كانت تعاقب على القذف الا انها تبيحه فى احوال تحقيقا للمصلحة العامة ، غير ان اساس العقاب على القذف فى القوانين الوضعية يكمن فى حماية حياة الأمراد الخاصة ونذا

فالقاعدة فيها انه ليس لمن قذف انسانا بشيء ان يثبت ما قذفه به وعليه العقوبة ولو كان الظاهر ان ما قاله صدق لا شك فيه .

اما الشريعة الاسلامية - على خلاف التشريع الوضعى - فقد وفقت بأسلوبها الفريد فى الصنعة القانونية بين حماية الحياة الخاصة للأفراد وبين صالح المجتمع الإسلامى الذى يقوم على الصدق ، فعاقبت على القذف اذا عجز القاذف عن الإثبات ، أما اذا استطاع ان يقيم الدليل وجب حماية الجماعة بحماية الصادق الذى قام بواجب النهى عن المنكر ، وبذلك يتحقق الصالح العام فلا رياء ولا نفاق ولا تشجيع للمفسدين على الامعان فى الافساد خشية ان يكشفهم الصادقون ، ويحق عليهم العقاب .

ولذلك يدعو الباحث المشرع المصرى الى وجوب ان تكون نصوص القذف مبنية على الأساس الذى تأخذ به الشريعة الاسلامية نشرًا للفضيلة وصونًا للمجتمع من الرزائل التى انتهت اليها المجتمعات التى تعاقب على القذف وفقا للأساس الذى تأخذ به القوانين الأجنبية والتى نهج على منوالها التشريع المصرى فأصبح غير صالح لحكم مجتمع مسلم يجب أن يقوم على الإصلاح وقول الحق والتناهى عن المنكر والخط من قدر المسيئين ورفعة قدر الاحسان والمحسنين الصادقين .

وتعتبر مصادرة الأشياء التى يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته . ويجب الحكم بمصادرتها فى جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم ، وهو ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصرى ويطلق الفقه الوضعى على هذا النوع من المصادرة « المصادرة الوقائية » تطبيقًا معاصرا للنهى عن المنكر ، لأن من وسائل دفع المنكر باليد اتلاف الشيء محل المنكر ، ومن ثم فان الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصرى عندما تقرر مصادرة الأشياء الضاره بالمنوعة من التعامل ولو لم تكن مملوكة للمتهم، فانها - فى الواقع - لا تقرر عقوبة جنائية لأنها تتميز بأحكام خاصة تخرج بها عن الأحكام العامة فى قانون العقوبات ، وانما تقرر - فى الحقيقة - تطبيقًا معاصرا للنهى عن المنكر فى الشريعة الاسلامية .

٣٢ - استقل الدفاع الشرعى الدولى « الجهاد » بالسباب الثالث والآخر من القسم الثانى من البحث ، ولما كان البعض قد ذهب الى

أن أصل العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها الحرب ومؤدى الأخذ بهذا الرأي أنه لا محل للقول بنظرية الدفاع الشرعى الدولى فى الفقه الإسلامى على النحو المعروف فى القانون الدولى ، لأن هذه النظرية تستلزم شروطا معينة لاضفاء وصف المشروعية على ما تقوم به الدولة من أعمال الحرب للدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجى ولذلك كان لابد من تجلية الأصل فى العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها ، وعليه انقسمت الدراسة فى هذا الباب الى فصلين تناول الأول العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها ، وعالج الثانى أحكام الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى والقانون الدولى العام .

٣٢ - تناول الفصل الأول العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها ، فعرض على التوالى رأى القائل بأن الأصل فى العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها الحرب ، ورأى جمهور الفقهاء والكتاب المحدثين بأن السلم هو الطابع العام لعلاقات الدولة الإسلامية بغيرها مبينا أدلة كل رأى ومناقشته لأدلة الرأى الآخر .

وقد رجح الباحث الرأى القائل بأن الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلم غير أنه نبه الى نقطتين هامتين :

**الأولى :** أن القول بالسلم بين المسلمين وغير المسلمين لا يعنى أن الجهاد قد طوى بساطه ، وسقطت فرضيته ، لأن الجهاد ماضى الى يوم القيامة ، واجمعت الأمة على فريضته فان لم يكن يقتال كان وجوبه وجوب وسائل بالاستعداد وأخذ الحذر من مكر اعداء المسلمين وغيرهم .

**الثانية :** القول بأن الأصل فى العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها هو السلم يجب أن لا ينصرف الى الادعاء بأن الإسلام يرضى من اتباعه الذلة والمسكنة والاستكانة والتفريط فى الحقوق طريقا للسلم أملا فى حياة هائلة وعيش رغيد . لأن دين الحق لا يمكن أن يأمر أتباعه بالتفريط والتمكين للاعداء الحاقدين مهما كانت متع الحياة وحبها . يقول سبحانه وتعالى « قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقتربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره والله لا يهدى القوم الفاسقين .

٣٤ — عالج الفصل الثانى احكام الدفاع الشرعى فى الفقه الاسلامى والقانون الدولى العام فى مبحثين تناول الاول ماهية الدفاع الشرعى الدولى واسباسه وتحديث الثانى عن اركان الدفاع الشرعى وحكم تجاوزه .

٣٥ — عرض المبحث الاول ماهية الدفاع الشرعى الدولى واسباسه فى مطلبين خصص المطلب الاول لماهية الدفاع الشرعى الدولى واسباسه فى الفقه الاسلامى ، وعالج المطلب الثانى ماهية الدفاع الشرعى واسباسه فى القانون الدولى العام .

فالدفاع الشرعى الدولى صورة من صور الجهاد الاسلامى ، لأن الجهاد لا يقتصر على قتال المعتدين فحسب وانما هو جهاد النفس وجهاد الشيطان .

وأما صورة الجهاد التى ترادف ما يطلق عليه الدفاع الشرعى الدولى فهى قتال المعتدين فى حرب مشروعة طبقا لقواعد الاسلام ويطلق الفقهاء على هذه الصورة السير كما يطلق عليها المغازى ويراد بها احكام الجهاد والحرب .

وقد عرض البحث لمصدر الجهاد فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفه ، وانتهى الى أن اساس الجهاد بطلان العصمة لأن الحربى الذى لا تربطه بالدولة الاسلامية عقد امان لا يعتبر معصوم الدم ، فهو اما محارب فى ميدان القتال ، واما أنه قددخل خلسه وبطريقة غير مشروعة فى الدولة الاسلامية ، ومن ثم لا يتمتع بالعصمة .

ويرى الباحث أنه لا يشترط أن يتخذ السماح بدخول غير المسلمين الديار الاسلامية صورة عقد الأمان التى ذكرها الفقهاء وانما يمكن أن تعتبر تأشيرات الدخول التى تعطىها الدولة الاسلامية للاجانب وتسمح لهم بدخول اراضيها لا تبعد كثيرا عن عقد الأمان المعروف فى الفقه الاسلامى .

وأوضح البحث التكيف الشرعى للجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » فى الفقه الاسلامى ، وعمومه ، كما نحض ما ادعاه بعض الحركات

السياسية الحديثة كطائفة القاديانية ، وحركة المعتزلة في الهند . وحزب تركيا الفتاه في تركيا من أن الجهاد قد استقطت فرضيته من الفرائض الاسلامية .

وعرض البحث تعريف بعض شراح القانون الدولي للدفاع الشرعى بأسلوب نقدى مبينا مواطن الضعف فيه ، وانتهى الى القول بأن الدفاع الشرعى الدولي رد بقوة لازمة لاعتداء مسلح وغير مشروع صادر من دولة او مجموعة من الدول في مواجهة دولة او مجموعة من الدول الأخرى

وعالج البحث مصدر الدفاع الشرعى فتناول المراحل التاريخية وذلك فيما قبل عهد عصبة الأمم . وفي نصوص عهد هذه العصبة والمعاهدات والبروتوكولات التي وقعت خلال عهد عصبة الأمم واخيرا في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي اساس الدفاع الشرعى عرض البحث لنظرية الاكراه التي قال بها بعض شراح القانون الدولي ، كما عرض نظرية المصلحة الأجد بالرعاية ، واثبت البحث عدم صلاحية أى منهما لتقديم الأساس الصحيح للدفاع الشرعى الدولي .

وانتهى الباحث الى أن الأساس الصحيح للدفاع الشرعى الدولي هو الأساس نفسه الذى عرضه كأساس عام للدفاع الشرعى بجميع اقسامه وهى نظرية بطلان العصمة التي سبق اليها الفقه الاسلامى والتي يمكن — فى رأى الباحث — ان يطلق عليها فى المجال الدولي لتكون أكثر وضوحا لغير المسلمين من الشراح نظرية بطلان الحماية الجنائية لأن المواثيق الدولية عندما تقرر تجريم الحرب تكون قد وضعت قاعدة لحماية الدولة من الاعتداء ، فان هى اعتدت على دولة أخرى بطلت — كما هو الحال فى القانون الداخلى — هذه الحماية بالقدر اللازم والمناسب لردع الدولة المعتدية ومن ثم يباح للدولة الضحية رد الاعتداء كما يجوز لغيرها ان يقف بجانبها مستندة للدفاع الشرعى الجماعى ، وبذلك تقدم لنا النظرية الأساس لرد الدولة المعتدية على الاعتداء ولاستفاد غيرها للدفاع الشرعى الجماعى فى الرد على الدولة المعتدية ، ومن ناحية أخرى فان النظرية التي طرحها البحث تخلق الوحدة الموضوعية لأساس الدفاع الشرعى بأقسامه المختلفة .

٣٦ — خصص البحث مبحثاً لأركان الدفاع الشرعى الدولى وحكم تجاوزه  
فتناوله فى مطلبين على التوالى عالج الأول أركان الدفاع الشرعى  
الدولى وحكم تجاوزه فى الفقه الاسلامى وعرض الثانى لأركان الدفاع  
الشرعى وحكم تجاوزه فى القانون الدولى ، وقد اثبت البحث —  
بالنصوص الصريحة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ،  
ونقول صحيحة من الكتب الفقهية — أن ما يوجبه شراح القانون  
الدولى للقول بقيام الدفاع الشرعى الدولى الفردى والجماعى من وجوب  
توافر ركنين هامين الأول الاعتداء ويشترط فيه أن يكون مسلحاً ،  
وغير مشروع وحال ويمس الحقوق الجوهرية للدوله ، والثانى  
الدفاع ويجب أن يكون لازماً لرد الاعتداء ، وأن تكون الوسيلة  
المستخدمة متناسبة مع وسيلة العدوان ، وما يراه هؤلاء المشراح  
من انه اذا توافرت هذه الشروط ابيحت أفعال الدفاع التى تقوم بها  
الدولة ضحية الهجوم او غيرها دفاعاً عنها طالما أن أفعال الدفاع من  
حدود اللزوم والتناسب أما اذا تجاوزت هذه الحدود انتمى عن  
الأفعال وصف الاباحة واعتبرت أفعال التجاوز جريمة دولية ، قد  
حاز فيه الفقه الاسلامى قصب السبق اذ قرر المبادئ العامة التى  
انتهى اليها القانون الدولى فى آخر تطوراته المعاصره .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

## المصادر والمراجع

« بترتيب ابجدى لأسماء المؤلفين مع حفظ الألقاب »

### القسم الأول

#### المصادر والمراجع الشرعية

##### ( ١ ) القرآن الكريم والتفسير

ابن العربي ( ٥٤٣ هـ ) : أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن  
العربي .

١ — أحكام القرآن . طبعة ١٣٣١ هـ — طبعة الطبى  
١٣٧٦ هـ — ١٩٥٧ م

ابن كثير ( ٧٤٤ هـ ) : عماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن كثير القرشى  
الدمشقى .

٢ — تفسير القرآن العظيم — مطبعة الطبى

أبو السعود ( ٩٥١ هـ ) : محمد بن مصطفى النمادى .

٣ — تفسير أبى السعود مطبوع بهامش تفسير مفاتيح الغيب  
المشتهر بالتفسير الكبير للامام الرازى المطبعة الخيرية  
١٣٠٨ هـ

أبو جعفر النحاس ( ٣٣٨ هـ ) : أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادى المصرى  
٤ — الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم وبآخره الناسخ  
والمنسوخ لابن خزيمة — القاهرة — مطبعة زكى مجاهد .

أبو حيان ( ٧٤٥ هـ ) : محمد بن يوسف بن حيان الأندلسى

٥ — البحر المحيط — الطبعة الأولى — مطبعة السعادة بمصر  
١٣٢٨ هـ .

الخصاص ( ٣٧٠ هـ ) أبو بكر أحمد بن على الرازى الخصاص .

٦ — أحكام القرآن — مطبعة الأوقاف الاسلامية ١٣٣٥ هـ ،  
المطبعة البهية بالقاهرة — ١٣٤٧ هـ .

( م ٤١ — الدفاع الشرعى )

جسین محمد مخلوف ( معاصر ) :

٧ — صفوة البیان لمعانى القرآن — الطبعة الاولى — ١٣٧٥ هـ —

١٩٥٦ م .

٨ — كلمات القرآن — تفسير وبيان — دار المعارف بمصر ١٩٧٩

رشید رضا ( ١٣٥٤ هـ ) : السيد محمد رشید رضا .

٩ — تفسير القرآن الحكيم أو تفسير المنار ، نهج فيه منهج

أستاذه الشيخ محمد عبده ( ١٣٢٣ هـ ) — طبعة ١٣٢٥ هـ ،

طبعة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

الزمخشرى ( ٥٣٨ هـ ) : محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى .

١٠ — الكشف عن وجوه التنزيل وعيون الأناويل في وجوه

التأويل — طبعة ١٢٧٦ هـ ، طبعة الحلبي ١٣٦٧ هـ —

١٩٤٨ م .

سيد قطب ( القرن ١٤ هـ ) :

١١ — فى ظلال القرآن — دار الشروق — ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م .

السيوطى ( ٩١١ هـ ) : جلال الدين السيوطى

١٢ — الاتقان فى علوم القرآن — مطبعة حجازى بالقاهرة

١٣٦٨ هـ .

الطبرى ( ٣١٠ هـ ) : أبو جعفر بن جرير الطبرى .

١٣ — جامع البيان فى تأويل آى القرآن شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م .

وأيضا طبعة ١٣٣٢ هـ التى بهامشها تفسير غرائب القرآن

ورغائب الفرقان .

الفخرى الرازى ( ٦٠٦ هـ ) : محمد الرازى فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين

عمر

١٤ — مفاتيح الغيب الشهير بالتفسير الكبير — الطبعة الاولى —

المطبعة الخيرية ١٣٠٨ هـ .

القاسمى ( ٣٢٢ هـ ) : محمد جمال الدين القاسمى

١٥ — تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل — طبعة الحلبي .

- **القرطبي ( ٦٧١ هـ ) : أبو بكر عبد الله محمد بن أحمد الانصارى الحرزجى .**  
١٦ — الجامع لاحكام القرآن مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ —  
١٩٥٠ م ، وطبعة دار الكاتب العربى — القاهرة —  
١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .

**القتوجى ( ١٣٠٧ هـ ) : صديق حسن القنوجى البخارى**

- ١٧ — فتح البيان فى مقاصد القرآن — المطبعة العامره ببولاق —  
الطبعة الاولى ١٣٠٠ هـ .  
١٨ — نيل المرام من تفسير آيات الاحكام — مطبعة المدنى  
١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

• **لجنة من العلماء : اشراف مجمع البحوث الاسلامية بالازهر الشريف .**

- ١٩ — التفسير الوسيط للقرآن الكريم — الطبعة الاولى  
١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م .

• **النيسابورى : نظام الدين المحسن بن محمد بن حسين القمى .**

- ٢٠ — تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان — بهامش تفسير  
الطبرى — طبعة ١٣٣٢ هـ .

**( ٢ ) الحديث الشريف**

- **ابن الأثير ( ٦٠٦ هـ ) : أبو محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن الأثير .**  
٢١ — النهاية فى غريب الحديث — الطبعة الاولى ١٣٢٢ هـ  
• **ابن حجر العسقلانى ( ٨٥٢ هـ ) : أحمد بن على بن محمد الكنائى العسقلانى**  
٢٢ — فتح البارى بشرح صحيح البخارى — طبعة الحلبي  
١٣٧٨ هـ .  
٢٣ — بلوغ المرام من أدلة الاحكام — طبعة ١٩٥٠ م  
• **البخارى ( ٢٥٦ هـ ) : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم**  
ابن المغيرة بن برونه البخارى الجعفى .  
٢٤ — الجامع الصحيح — طبعة كتاب الشعب .  
• **الزييدى : أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد عبد الطيف الشرجى**  
الزييدى .  
٢٥ — التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح — مطبعة الحلبي —  
١٣٤٧ هـ .

السيوطى ( ٩١١ هـ ) : جلال الدين السيوطى .

٢٦ — الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير المطبعة الخيرية  
بمصر ١٣٢١ هـ ، طبعة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م .

الشوكانى ( ١٢٥٥ هـ ) : محمد بن على بن محمد الشوكانى .

٢٧ — نيل الاوطار شرح منتقى الأخبار من احاديث سيد الأخيار  
مطبعة البابى الحلبي واولاده بمصر ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م .

الصنعانى ( ١١٤٢ هـ ) : محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعانى .

٢٨ — سبل السلام — مطبعة الحلبي . ١٩٥٠

العراقى ( ٨٠٦ هـ ) : الحافظ العراقى عبد الرحيم بن الحسين بن عبد  
الرحمن .

٢٩ — المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى  
الأحياء من الأخبار .

مطبوع بهامش احياء علوم الدين — لجنة نشر الثقافه  
الاسلامية — ١٣٥٦ هـ ، طبعة محمد على صبيح — ١٩٥٨ م .

لجنة القرآن والحديث : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .

٣٠ — الأحاديث القدسية القاهرة . ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

مسلم ( ٢٦١ هـ ) : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى

٣١ — الجامع الصحيح — مطبعة الحلبي .

منصور على ناصف ( القرن ١٤ هـ ) :

٣٢ — المتاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول صلى الله  
عليه وسلم .

طبعة ١٣٥٤ هـ — والطبعة الرابعة بمطبعة عيسى  
البابى الحلبي وشركاه .

النوى ( ٦٧٦ هـ ) : أبو زكريا يحيى بن شرف النوى .

٣٣ — شرح صحيح مسلم — مطبعة محمود توفيق بالقاهرة اصح  
المطابع بدلهى — ١٣٤٩ هـ .

٣٤ — رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين طبعة الشمولى  
١٩٧٩ م .

( ٢ ) الفقه الاسلامى واصوله

اولا : الكتب والمخطوطات القديمة

( ١ ) الفقه الحنفى

ابن الهمام ( ٨٦١ هـ ) : كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد السيواسى  
المعروف بابن الهمام الحنفى .

٣٥ — فتح القدير شرح الهداية للمرغينانى . المطبعة الميمنية  
١٣٢٩ هـ ، ومطبعة مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ .

ابن عابدين ( ١٢٥٢ هـ ) : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقى  
٣٦ — حاشية ابن عابدين على الدر المسماة رد المحتار على الدر  
المختار شرح تنوير الأبصار — طبعة ١٢٤٩ هـ وطبعة  
١٣٢٤ هـ .

ابن نجيم ( ٩٧٠ هـ ) : زين الدين ابراهيم الشهير بابن نجيم الحنفى .  
٣٧ — البحر الرائق شرح كنز الدقائق — الطبعة الاولى المطبعة  
العلمية — ١٣١٠ هـ .

البابرتى ( ٨٧٦ هـ ) : محمد بن محمود البابرتى .  
٣٨ — شرح العناية على الهداية — مطبوع بهامش تكملة فتح  
القدير — الطبعة الاولى — المطبعة الاميرية — ١٤١٨ هـ .  
جماعة من علماء الهند ( حوالى ١٠٧٠ هـ ) :

٣٩ — الفتاوى الهندية او العالمكزية . برئاسة عبد الرحمن الحنفى  
البحراوى .

طبعة ١٢٨٢ هـ ، المطبعة الاميرية ببولاى . ١٣١٠ هـ .

الحسينى ( ١٠٩٨ هـ ) : محمد بن الحسينى .

٤٠ — الفتاوى الأنتروية — مطبعة بولاى ١٢٨١ هـ .

الحصكفى ( ١٠٨٨ هـ ) محمد بن على محمد علاء الدين الحصكفى .

٤١ — الدر المختار شرح تنوير الأبصار — مطبوع بهامش حاشية  
ابن عابدين — طبعة ١٣٢٤ هـ .

٤٢ — شرح الدر المختار — مطبعة صبيح .

داماد أفندى ( ١٠٨٨ هـ ) : عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف  
بداماد أفندى .

٤٣ — مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر — طبع القسطنطينية

١٣١٩ هـ .

الدهلوى ( ١١٧٦ هـ ) : أحمد المعروف بشاه ولي الدين بن عبد الرحيم

الدهلوى الحنفى .

٤٤ — حجة الله البالغة — دار التراث بالقاهرة ١٩٧٨ م .

الزيلعى ( ٧٤٢ هـ ) : عثمان بن على الزيلعى .

٤٥ — تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق — الطبعة الأولى المطبعة

الكبرى الأميرية ببولاق — ١٣١٣ هـ .

السرخسى : شمس الأئمة أبو بكر محمد السرخسى ( اختلف في تاريخ وفاته

فقيل أنه توفي سنة ٤٨٣ هـ ، وقيل سنة ٤٣٩ كما جاء الأعلام للزركلى —

الطبعة الثالثة — الجزء الرابع ص ١٠٢ ) :

٤٦ — المبسوط — الطبعة الأولى — مطبعة السعادة — ١٣٢٤ هـ

٤٧ — شرح السير الكبير — تهيد استاذنا الشيخ محمد أبو

زهرة — الجزء الأول — مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٠ .

سعدى جلى ( ٩٤٥ هـ ) : سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعدى أفندى

جلى .

٤٨ — حاشية على العناية شرح الهداية — المطبعة الاميرية

١٣١٨ هـ .

الشرنبلالى ( ١٠٦٩ هـ ) : حسن بن عمار بن على الوفاى الحنفى .

٤٩ — حاشية على هامش درر الحكام لملاخسرو — المطبعة

الوهبية بمصر ١٢٩٤ هـ .

الطحاوى : ( ٢٣٩ هـ — ٢٢١ هـ ) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدى

الطحاوى .

٥٠ — حاشية على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فى فقه الامام

الأعظم أبى حنيفة النعمان — المطبعة الاميرية ببولاق —

١٣٨٢ هـ .

الطرابلسى ( ٨٤٤ هـ ) : علاء الدين أبى حسن عابى بن خليل الطرابلسى .

٥١ — معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام . الطبعة

الأولى — المطبعة الاميرية ببولاق — ١٣٠٠ هـ ، طبعة المطبعة

المينية بمصر ١٣٠٦ هـ وطبعة ١٣١٠ هـ .

الطورى : محمد بن حسن بن على الطورى .

٥٢ — تكملة البحر الرائق — الطبعة الأولى — المطبعة العلمية

### طوغان الحنفى :

٥٣ — رسالة فى الجرائم من احكام السياسة الشرعية ( مخطوط )  
بدار الكتب المصرية برقم ( ٣٤٦ ) مجاميع .

### طوغان شيخ المهدى الحنفى :

٥٤ — المقدمة السلطانية فى السياسة الشرعية .

( مخطوط ) بدار الكتب المصرية برقم ( ١٧٢٦ ) فقه حنفى .

• العينى ( ٨٥٥ هـ ) : بدر الدين محمود أحمد العينى .

٥٥ — رمز الحقائق فى شرح كنز الدقائق .

دار الطباعة العامرة — ١٢٨٥ هـ ، المطبعة الميمنية ١٣٢٠ هـ .

• قاضى خان ( ٥٩٢ هـ ) : قاضى خان الفرغانى .

٥٦ — فتاوى قاضى خان — مطبعة شاهين بالقاهرة سنة

١٢٨٢ هـ .

قاضى زادة : شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضى زادة أفندى عسكرى

### • روملى

٥٧ — نتائج الأفكار فى كشف الرموز والأسرار وهى تكملة فتح

التقدير للكمال بن الهمام على شرح الهداية الطبعة — الأولى —

المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٨ هـ .

قندى أفندى ( ١٠٨٣ هـ ) : عبد القادر بن يوسف الشهرى بقندى أفندى

### • الحنفى

٥٨ — واقعات المفتين — الطبعة الأولى — طبع بولاق — ١٣٠٠ هـ .

• الكاسانى ( ٥٨٧ هـ ) : أبو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى .

٥٩ — بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع — الطبعة الأولى —

مطبعة الجمالية بمصر — ١٣٢٨ هـ . مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ .

• المدنى : السيد أسعد المدنى الحسينى .

٦٠ — الفتاوى الأسعدية فى فقه الحنفية رتبها تلميذه الشيخ محمد

بن مصطفى قنوى زاده — طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة

١٣٠١ هـ ، سنة ١٣٠٩ هـ .

المرغينانى ( ٩٥٣ هـ ) : أبو الحسن بن محمد بن عبد الجليل الرشدانى برهان

### • الدين المرغينانى

٦١ — الهداية شرح بداية المبتدى كلاهما للمرغينانى — المطبعة

الخيرية بالقاهرة — سنة ١٣٢٦ هـ — ١٣٢٧ هـ ومطبعة

الطبى ١٣٥٥ هـ . المطبعة التجارية بهامش فتح التقدير .

منلاخسرو ( ٨٨٠ هـ ) : محمد بن فراهوز الشهير بمنلاخسرو الحنفى .  
٦٢ — درر الحكام فى شرح غرر الأحكام — المطبعة الوهية بمصر  
سنة ١٣٩٤ هـ .

اليمنى ( ٨٠٠ هـ ) : ابو محمد العبادى اليمنى .  
٦٣ — الجوهرة النيره — طبع الاستانة — ١٣٠١ هـ ، ١٣١٦ هـ  
المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ .

### ( ب ) الفقه المالكى

الآبى : صالح عبد السميع الآبى الازهرى .  
٦٤ — جواهر الاكليل شرح مختصر خليل مطبوع بهامش . مختصر  
خليل — دار احياء الكتب العربية .

ابن رشد ( ٥٩٥ هـ ) : ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد  
القرطبى الاندلسى الشهير ( بابن رشد الحفيد ) .  
٦٥ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد — دار الفكر ومكتبة الخاتجى .

ابن فرحون ( ٧٩٩ هـ ) : برهان الدين ابراهيم بن الامام شمس الدين على  
ابن محمد بن فرحون المالكى .

٦٦ — تبصرة الحكام فى اصول الاقضية ومناهج الأحكام — طبع  
ببلاق — ١٣٠٠ هـ ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٥٦ ،  
طبعة الحلبي ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٨ م بهامش فتح العلى لمالك  
للشيخ عليش .

الخطاب ( ٩٥٤ هـ ) : ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الرعينى الشهير  
بالخطاب .

٦٧ — مواهب الجليل فى شرح مختصر خليل — مطبعة السعادة  
بمصر — ١٣٢٩ هـ .

خليل ( ٧٧٦ هـ ) : ضياء الدين خليل بن اسحاق موسى الجندى فقيه مالكى  
من اهل مصر .

٦٨ — مختصر خليل ( وعلى هذا المختصر شروح كثيرة ، وقد ترجم  
الى اللغة الفرنسية .

الدردير ( ١٢٠١ هـ ) : ابو البركات سيدى احمد بن محمد بن احمد المدوى .  
٦٩ — الشرح الكبير على مختصر خليل — المكتبة التجارية ١٣٧٣ هـ .

الدسوقي ( ١٢٣٠ هـ ) : شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي  
٧٠ — حاشية الدسوقي على الشرح الكبير — المطبعة الأزهرية  
١٣٠١ هـ ، طبعة سنة ١٢٧٣ هـ .

الصاوى : أحمد بن محمد الصاوى المالكي .

٧١ — بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك مطبعة  
مصطفى البابى الحلبي بصر ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٢ م .

عليش ( ١٢١٩ هـ ) : محمد عليش .

٧٢ — شرح منح الجليل على مختصر خليل — المطبعة العابرة  
ببصر — ١٢٩٤ هـ .

القرافي ( ٦٨٤ هـ ) : ابو العباس أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن الصنهاي  
المشهور بالقرافي .

٧٣ — الفروق — الطبعة الاولى — مطبعة دار احياء  
الكتب العربية — ١٣٤٦ هـ .

مالك ( ١٧٩ هـ ) : الامام مالك بن انس الأصبحي

٧٤ — المدونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد التتوخى عن  
الامام عبد الرحمن بن القاسم العنتقى عن الامام مالك — مطبعة  
السعادة ببصر ١٣٢٣ هـ — ١٣٢٤ هـ .

محمد على بن الشيخ حسين :

٧٥ — تهذيب الفروق — مطبوع بهامش الفروق ( يراجع المرجع  
رقم — ٧٣ ) .

المواق ( ٧٩٧ هـ ) : محمد بن يوسف العبدى الشهرى بالمواق .

٧٦ — التاج والاكليل لمختصر خليل — طبعة ١٣٢٩ هـ .

### ( ج ) الفقه الشافعى

الاتصارى ( ٩٢٦ هـ ) : زكريا بن محمد بن زكريا الاتصارى .

٧٧ — أسنى الطالب فى شرح روض الطالب ، وهو شرح على  
روض الطالب لابن أبى بكر المقرئ اليمنى — المطبعة الميمنية  
بالقاهرة — ١٣١٣ هـ .

الدمشقى : تقى الدين أبو بكر بن محمد الحصنى الدمشقى .

٧٨ — كناية الأختار فى حل غاية الاختصار للأصفهاني مطبعة  
الحلبي ١٣٥٦ هـ — ١٩٣٧ م .

- الرملى ( ١٠٠٤ هـ ) : شمس الدين محمد بن شهاب الدين احمد الرملى .  
٧٩ — نهاية المحتاج الى شرح المنهاج — طبعة بولاق ١٢٩٢ هـ .  
مطبعة الحلبي بمصر ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .  
الشافعى ( ٢٠٤ هـ ) : الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى .  
٨٠ — الام — الطبعة الاولى — ١٣٢٤ هـ — المطبعة الاميرية  
الكبرى ، طبعة كتاب الشعب ١٩٦٨ م .  
التشبراملى ( ١٠٨٧ م ) : أبو الضياء نور الدين على بن على المعروف  
بالتشبراملى .  
٨١ — حاشية على شرح المنهاج مطبوع مع نهاية المحتاج ( يراجع  
المرجع رقم ٧٩ )

- الشريينى ( ٩٧٧ هـ ) : محمد بن أحمد الشريينى الخطيب .  
٨٢ — مفنى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج — مطبعة الحلبي  
بمصر ١٣٥٢ هـ — ١٩٣٣ م .  
الشروانى : الشيخ عبد الحميد الشروانى .  
٨٣ — حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج — المطبعة الميمنية  
بمصر ١٣١٥ هـ .  
الشيرازى ( ٤٧٦ هـ ) : أبو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى  
٨٤ — المهذب فى فقه الامام الشافعى — مطبعة مصطفى البابى  
الحلبى — ١٣١٢ هـ ، مطبعة دار الكتب العلية الكبرى  
بالقاهرة ١٣٣٣ هـ .  
العقبى : محمد حسين العقبى .  
٨٥ — المجموع شرح المهذب — التكملة الثانية — مطبعة الامام  
بمصر .

- عميرة ( ٩٥٧ هـ ) : شهاب الدين أحمد البرلى الشهرى بعمريرة .  
٨٦ — حاشية على منهاج الطالبين — الطبعة الثالثة — مطبعة  
الحلبى ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م .

- الغزالى ( ٥٠٥ هـ ) : محمد بن أبى حامد الغزالى .  
٨٧ — احياء علوم الدين — المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١١ هـ  
والمطبعة الشرقية بمصر — ١٣٢٦ هـ ، ومطبعة محمد على  
صبيح ١٩٥٨ ، مطابع الشعب ١٩٦٩ .

القليوبى ( ١٠٦٩ هـ ) : أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة شهاب الدين  
القليوبى .

٨٨ — حاشية على شرح منهاج الطالبين — طبعة ١٣٦٨ هـ الطبعة  
الثالثة — مطبعة الطبى — ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

المادى ( ٨٦٢ هـ ) : جلال الدين محمد بن أحمد المادى .

٨٩ — شرح منهاج الطالبين للنوى — مطبوع بهامش حاشيتى  
قليوبى وعميرة — مطبعة الطبى ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

المزنى ( ٢٦٤ هـ ) : أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزنى .

٩٠ — مختصر المزنى بهامش الامام الشافعى — طبعة  
الشمب — ١٩٦٨ .

النوى ( ٦٧٦ هـ ) : محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النوى .

٩١ — منهاج الطالبين وعمدة المفتين فى فقه الامام الشافعى  
مطبعة الطبى ١٣٣٨ هـ .

الهيثمى ( ٩٧٤ هـ ) : أحمد حجر الهيثمى .

٩٢ — تحفة المحتاج بشرح المنهاج — على هامش حاشية العلامتين  
عبد الحميد الشروانى ، أحمد بن قاسم العبادى المطبعة

المينية بمصر — ١٣١٥ هـ .

#### ( د ) الفقه الحنبلى

ابن القيم ( ٧٥١ هـ ) : أبو عبد الله محمد بن أبو بكر بن أيوب المعروف  
بإبن القيم الجوزية .

٩٣ — اعلام الموقعين عن رب العالمين — طبعة ١٣٧٤ هـ ، ادارة  
الطباعة المنيرية بمصر ، طبعة مصطفى البابى الحلبي

١٣٨١ هـ .

٩٤ — زاد المعاد فى هدى خير العباد — المطبعة المصرية .

٩٥ — الطرق الحكيمية فى السياسة الشرعية — تحقيق الدكتور  
محمد جميل غازى — مطبعة المدنى ١٩٧٧ م .

ابن النجار : محمد تقى الدين بن أحمد الفتوحى الشهير بابن النجار .

٩٦ — منتهى الارادات — تحقيق الشيخ عبد الغنى عبد الخالق  
مكتبة دار العروبة — ١٩٦٢ م .

ابن تيمية ( ٧٢٨ هـ ) : تقى الدين أحمد بن شهاب الدين المعروف بابن تيمية  
الحرانى .

٩٧ — السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية — طبعة  
١٣٦١ هـ ، ١٣٧٤ هـ ، دار الشمب ١٩٧١ م .

- ٩٨ — رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — المكتبة القبية  
بالقاهرة ١٩٣٨ هـ — ١٩٧٨ م .
- ٩٩ — الحسبة — تحقيق صلاح عزام — دار الاسلام القاهرة  
١٩٧٣ .
- ١٠٠ — رسالة القتال — ضمن مجموعة رسائل — مطبعة  
السنة المحمدية — ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٩ م .
- ابن قدامة ( شمس الدين ) ٦٨٢ هـ : عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن  
قدامة المقدسي .
- ١٠١ — الشرح الكبير على متن المتنع — مطبوع مع المغنى — الطبعة  
الأولى — مطبعة المنار ١٣٤٨ هـ .
- ابن قدامة ( موفق الدين ) ٦٢٠ هـ : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد  
ابن قدامة المقدسي .
- ١٠٢ — المغنى على مختصر الخرقي — دار المنار — الطبعة الأولى  
١٣٤٨ هـ — الطبعة الثالثة — ١٣٦٧ هـ .
- البهوتى ( ١٠٥١ هـ ) : منصور بن يونس البهوتى .
- ١٠٣ — شرح منتهى الارادات — مطبعة انصار السنة ١٣٦٩ هـ  
١٩٤٧ م .
- ١٠٤ — كشف القناع — طبعة ١٣١٩ هـ .
- الخلال : أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال .
- ١٠٥ — الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — درلسة وتحقيق عبد  
القادر أحمد عطا — الطبعة الأولى دار الاعتصام  
١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م .

### ( ه ) الفقه الظاهرى

- ابن حزم ( ٥٦٦ هـ ) : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم  
١٠٦ — المحلى — الطبعة الأولى — ادارة الطباعة المنيرية ١٣٥٢ هـ .

### ( و ) الفقه الشيعى

- الحلى ( ٦٧٦ هـ ) : أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلى .
- ١٠٧ — المختصر النافع فى فقه الامامية — مطبعة وزارة الاوقاف  
الطبعة الثانية — ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٨ م .

- ١٠٨ — شرائع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام تحقيق عبد الحسين محمد على — مطبعة الآداب فى النجف الاشرف ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
- العنسى : احمد بن فاسم العنسى . يمينى الصنعانى .
- ١٠٩ — التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار فى مقه الأئمة الأطهار — ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م .
- القمى ( ٢٨١ هـ ) : ابو جعفر بن ابو الحسن بن على بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمى .
- ١١٠ — من لا يحضره الفقيه — طبعة ١٣٧٦ هـ .
- المرتضى ( ٨٤٠ هـ ) : أحمد بن يحيى المرتضى .
- ١١١ — البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار — مطبعة انصار السنة المحمدية بمصر — ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٩ م .

### ( ز ) الفقه العام

- ابو يعلى ( ٤٥٨ هـ ) : ابو يعلى محمد بن الحسين الحنبلى .
- ١١٢ — الأحكام السلطانية تصحيح وتعليق محمد حامد الفقى مطبعة الحلبي — ١٣٨٦ هـ .
- الدبوسى ( ٤٣٠ هـ ) أبو زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى الحنفى .
- ١١٣ — تأسيس النظر — المطبعة الادبية — القاهرة .
- الذهبي ( ٧٤٨ هـ ) : أبو عبد الله محمد شمس الدين الذهبي الدمشقى
- ١١٤ — كتاب الكبائر — دار الوعى — حلب .
- القرشى : محمد بن محمد بن احمد القرشى .
- ١١٥ — معالم القرية فى أحكام الحسبة — تحقيق الدكتور محمد محمود شعبان ، صديق أحمد عيسى المطيعى — الهيئة العامة للكتاب — ١٩٧٦ م .
- الماوردي ( ٤٥٠ هـ ) : ابو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي .
- ١١٦ — الأحكام السلطانية والولايات الدينية — طبعة ١٣٨٦ هـ

### ( ح ) اصول الفقه

- الآمدى ( ٦٣١ هـ ) : سيف الدين ابو الحسن على بن ابي على محمد بن سالم الاصولى الشهير بالآمدى .

- ١١٧ — الأحكام فى أصول الأحكام — مطبعة المعارف ١٣٣٢ هـ  
١٩١٤ م ، مطبعة محمد على صبيح — ١٣٤٧ هـ .
- ابن السبكي ( ٧٧١ هـ ) : عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي السبكي .  
١١٨ — الأشباه والنظائر ( مخطوط بكتبة الجامعة الأزهرية تحت  
رقم ٥٢ خاص ، ورقم ٩٣٧ عام )  
ابن عبد السلام ( ٦٦٠ هـ ) : عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام  
السلمى .
- ١١٩ — قواعد الأحكام فى مصالح الأنام — مكتب الكليات  
الأزهرية — ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م .
- ابن نجيم ( ٩٧٠ هـ ) : زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفى .  
١٢٠ — الأشباه والنظائر وبهامشه تقييدات لما أطلق فيه من  
غوامض الأحكام لمحمد فريد الطرابلسى — مطبعة وادى  
النيل المصرية — ١٢٠٨ هـ .
- السيوطى ( ٩١١ هـ ) : جلال الدين السيوطى .  
١٢١ — الأشباه والنظائر — طبعة ١٩٥٩ م .
- النشاطبى ( ٧٩٠ هـ ) أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي القرناطى المعروف  
بالنشاطبى المالكى .
- ١٢٢ — الموافقات فى اصول الشريعة — المطبعة السلفية —  
١٣٤١ هـ ، وطبعة المطبعة الرحمانية بمصر تحقيق وتعليق  
الشيخ عبد الله دراز .
- الشافعى ( ٢٠٤ هـ ) محمد بن ادريس الشافعى .
- ١٢٣ — الرسالة — تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر — الطبعة  
الأولى — مطبعة الطبى — ١٣٥٨ هـ — ١٩٤٠ م .
- الفزالى ( ٥٠٥ هـ ) : أبو حامد محمد بن محمد الفزالى .
- ١٢٤ — المستصطفى من علم الأصول — تحقيق محمد مصطفى  
أبو العلا — مكتبة الجندى — ١٩٧١ م .
- ١٢٥ — شفاء العليل فى مسالك التعليل .

ثانيا : المؤلفات الحديثة :

(١) الكتب والأبحاث

ابراهيم دسوقي الشهاوى :

١٢٦ — الحسبة فى الاسلام — مكتبة دار العروبة .

ابو الأعلى المودودى :

١٢٧ — القانون الاسلامى وطرق تنفيذ — تقديم محمد عامر

الحداد — مطبعة دار الفكر — لبنان .

احمد ابراهيم :

١٢٨ — طرق الاثبات فى الشريعة الاسلامية — ١٣٧٤ هـ .

أحمد بيدات :

١٢٩ — المسلمون والتحديات التى يواجهونها فى جنوب افريقيا

مجلة الأمة — تصدرها ادارة الشؤون الاسلامية برئاسة

المحاكم الشرعية والشؤون الدينية فى دولة قطر — العدد

الأول — السنة الأولى ١٤٠١ هـ — نوفمبر ١٩٨٠ م .

أحمد سلبى :

١٣٠ — الجهاد والنظم العسكرية فى التفكير الاسلامى الجزء

السابع من موسوعة النظم والحضارة الاسلامية مكتبة

النهضة المصرية — الطبعة الثانية — ١٩٧٤ م .

أحمد على المجدوب :

١٣١ — الدفاع الشرعى بين الشريعة الاسلامية والقوانين

الوضعية مجلة الوعى الاسلامى — وزارة الأوقاف والشئون

الاسلامية بالكويت — العدد ٩٦ — ذى الحجة ١٣٩٢ هـ —

يناير ١٩٧٣ م .

أحمد فتحى بهنسى :

١٣٢ — المسؤولية الجنائية فى الفقه الاسلامى — ١٩٦٩ .

١٣٣ — نظرية الاثبات فى الفقه الجنائى الاسلامى — الطبعة

الثانية — ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .

١٣٤ — السياسة الجنائية فى الشريعة الاسلامية — ١٣٥٨ هـ

— ١٩٦٥ م .

احمد محمد الحوفى :

١٢٥ — سباحة الاسلام — طبعه ١٩٥٨ م .

احمد هريدى :

١٢٦ — نظام الحكم فى الاسلام .

مذكرات لطلاب ديپلوم الدراسات العليا فى الشريعة الاسلاميه  
يحقوق القاهرة .

جمال الدين محمد محمود :

١٢٧ — الاسلام وقضية الحرب والسلام .

المجلس الأعلى للشئون الاسلامية — ١٤٠١ هـ — ١٩٨٠ م .

حامد سلطان :

١٢٨ — أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية دار النهضة

العربية — ١٩٧٠ م .

خالد محمد خالد :

١٢٩ — الدولة فى الاسلام .

دار ثابت للنشر بالقاهرة — ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م .

رضوان شافعى المتعافى :

١٤٠ — الجنائيات المتحدة فى الشريعة والقانون .

المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٩ هـ — ١٩٣٠ م .

رؤوف شلبى :

١٤١ — الجهاد فى الاسلام — منهج وتطبيق — مجمع البحوث

الاسلامية — ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

زكريا البرى :

١٤٢ — حقوق الانسان فى الاسلام — المجلس الأعلى للشئون

الاسلامية — ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م

زكى الدين شعبان :

١٤٣ — اصول الفقه الاسلامى .

دار النهضة العربية — ١٩٦٧ م ١٩٦٨ م .

سمير محمد الجنزورى :

١٤٤ — دور الجمهور فى الوقاية من الجريمة ومكافحتها فى ضوء

مبادئ الشريعة الاسلامية .

بحث مقدم للحلقة الدراسية ١١ — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ م

طرابلس — ليبيا — مطبوعات المنظمة الدولية العربية

للدفاع الاجتماعى .

**صوفى حسن أبو طالبى :**

١٤٥ - بين الشريعة الاسلامية والقانون الرومانى دار نهضة

بمصر - ١٩٥٨ .

١٤٦ - تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد العربية - دار

النهضة العربية - ١٩٧٩ .

**عبد الحليم محمود :**

١٤٧ - الاسلام والايمان .

١٤٨ - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - مجلة الوعى الاسلامى

السنة السادسة عشرة - العدد ١٨٦ - جمادى الآخرة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

**سيد الرزق السنهورى :**

١٤٩ - مصادر الحق فى الفقه الاسلامى .

معهد الدراسات العربية - طبعة ١٩٥٤ ، طبعة دار المعارف

بمصر - ١٩٦٧ .

**عبد القادر عودة :**

١٥٠ - التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى

القسم العلم - للطبعة الثالثة - مكتبة دار العروبة

بالقاهرة - ١٩٦٢ م .

١٥١ - التشريع الجنائى الاسلامى مقترنا بالقانون الوضعى

القسم الخاص - الطبعة الثانية - مكتبة دار العروبة

١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

**عبد المتعم الصدة :**

١٥٢ - دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى

فى المعاملات المالية - معهد البحوث العربية . ١٩٧٠ .

**عبد الوهاب خلاف :**

١٥٣ - اصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامى - طبعة ١٩٥٦ .

١٥٤ - علم اصول الفقه - الطبعة الثامنة - دار القلم ١٤٠٠ هـ

١٥٥ - السياسة الشرعية - دار الأنصار بالقاهرة - ١٣٩٧ هـ

١٩٧٧ م .

**على الخفيف :**

١٥٦ - الضمان فى الفقه الاسلامى .

معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧١ .

( م ٤٢ - الدفاع الشرعى )

على حسب الله :

١٥٧ - أصول التشريع الاسلامى .

الطبعة الرابعة - دار المعارف بمصر ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

على حسن فهمي :

١٥٨ - الحسبة فى الاسلام .

دراسة مقارنة بالانظمة المشابهة فى التشريع الاسلامى

بحث مقدم الى اسبوع الفقه الاسلامى ومهرجان ابن

تيميه - دمشق ١٦ - ٢١ شوال ١٣٨٠ هـ - مطبوعات

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية -

القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

على راشد :

١٥٩ - القانون الجنائى الاسلامى - دراية تحليلية وفلسفية

للحكام والنظم الجنائية فى الشريعة الاسلامية الفراء

دروس لدراسة الماجستير فى القانون الجنائى - جامعة

بغداد فى السام - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ م .

على عبد الله طنطاوى :

١٦٠ - حالات الدفاع الشرعى فى الشريعة الاسلامية والقانون

الوضعى - مجلة منبر الاسلام - وزارة الأوقاف بجمهورية

مصر العربية - العدد الاول - السنة ٣٦ ( ١٣٩٨ هـ ) .

على منصور :

١٦١ - نظام التجريم والعقوبات فى الاسلام - مقارنا بالقوانين

الوضعية مؤسسه الزهراء للايمان والخير بالمدينة المنورة -

الطبعة الاولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

١٦٢ - الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام - دار القلم

١٩٦٢ م .

العمرى : السيد جلال الدين العمري

١٦٣ - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - نقله من اللغة الأردية

الى اللغة العربية محمد أجمل أيوب الاصلاحى - شركة

الشماع للنشر بالكويت - ١٤٠٠ هـ .

محمد أبو زهرة :

١٦٤ - الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى - الجريمة - دار

الفكر العربى .

١٦٥ - الجريمة والعتوبه فى الفقه الاسلامى - العتوبه - دار الفكر العربى - ١٩٧٤ .

١٦٦ - نظريه الحرب فى الاسلام - مجموعه دراسات فى الاسلام المجلس الاعلى للثئون الاسلاميه - العدد الخامس - ذى الحجه ١٣٨٠ هـ - مايو ١٩٦١ م .

١٦٧ - العلاقات الدولية فى الاسلام - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٦٨ - ابن تيمية - حياته وعصره - آراؤه وفتحه الطبعة الثانية - ١٩٥٨ م .

١٦٩ - اصول الفقه - دار الفكر العربى - ١٩٧٤ .

محمد اسد :

١٧٠ - منهاج الاسلام فى الحكم .

محمد الخضر حسين :

١٧١ - نقد كتاب الاسلام واصول الحكم - المكتبة السلفية القاهرة - ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

محمد جمال الدين محفوظ :

١٧٢ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦ .

محمد جمعه عبد الله :

١٧٣ - الكواكب الدرية فى فقه المالكية - الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

محمد زكريا البرديسى :

١٧٤ - الاكراه بين الشريعة والقانون - مجلة القانون والاقتصاد السنة الثلاثون .

محمد سلام منكور :

١٧٥ - الحكم التخيري او نظرية الاباحة عند الاصوليين والفقهاء دار النهضة العربية - ١٩٧٣ .

١٧٦ - مباحث الحكم عند الاصوليين - دار النهضة العربية ١٩٥٩ م .

١٧٧ - القضاء فى الاسلام - دار النهضة العربية - ١٩٦٤ م .

محمد عبد الله دراز :

١٧٨ - موقف الاسلام من الاديان الاخرى - وهو البحث الذى

اللقاء في الندوة العالمية للدراسات الاسلامية الذي انعقد  
بلاهور في الباكستان في يناير ١٩٥٨ - مجلة لواء الاسلام -  
عدد رجب ١٣٧٧ هـ - فبراير ١٩٥٩ م

**محمد ماهر :**

١٧٩ - الكفاح ضد الجريمة في الاسلام - المجلس الأعلى  
للشئون الاسلامية - مطابع الأهرام التجارية - ١٩٧٢ م .

**محمد يوسف موسى :**

١٨٠ - نظام الحكم في الاسلام .

**محمود شلتوت :**

١٨١ - الاسلام عقيدة وشريعة - الطبعة الرابعة - دار الشروق  
١٩٦٨ م .

١٨٢ - الاسلام والعلاقات الدولية - مطبعة الأزهر - ١٣٧٠ هـ  
١٩٥١ م .

١٨٣ - من توجيهات الاسلام - الطبعة السادسة - ١٣٩٩ هـ -  
١٩٧٩ م .

**مصطفى الزرقا :**

١٨٤ - المدخل للفقہ الاسلامی - الطبعة السادسة .

**الندوي : السيد أبو الحسن علي الحسنی الندوي .**

١٨٥ - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين - الطبعة العاشرة  
١٣٩٧ هـ ١٩٥٧ م .

**يوسف قاسم :**

١٨٦ - نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الاسلامي والقانون  
الجنائي الوضعي - دار النهضة العربية ١٤٠١ هـ -  
١٩٨١ م .

**يوسف القرصاي :**

١٨٦ مكرر - غير المسامح في المجتمع الاسلامي - الطبعة الأولى  
مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

### ( ب ) الرسائل العلمية

**احمد محمد إبراهيم :**

١٨٧ - القصاص في الشريعة الاسلامية رسالة دكتوراه  
١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م .

**حسين أحمد توفيق رضا :**

١٨٨ - أهلية العقوبة فى الشريعة الإسلامية والقانون المقارن

رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - ١٩٦٤ م .

**حسين حامد حسان :**

١٨٩ - نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى - رسالة دكتوراه

كلية الشريعة والقانون - دار النهضة العربية ١٩٧١ م .

**عبد العزيز عامر :**

١٩٠ - التعزير فى الشريعة الإسلامية - رسالة دكتوراه - حقوق

القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

**عبد الله محمد عبد الله :**

١٩١ - الحسبة فى الإسلام - رسالة دكتوراه - كلية الشريعة

والقانون - جامعة الأزهر .

**على محمد جريشة :**

١٩٢ - المشروعية الإسلامية العليا - رسالة دكتوراه - حقوق

القاهرة - مكتبة وهبه - ١٩٧٦ م .

**فتحى عبد الكريم :**

١٩٣ - نظرية السيادة فى الفقه الدستورى الإسلامى رسالة

دكتوراه - حقوق القاهرة .

**محمد فاروق بدوى العكام :**

١٩٤ - الفعل الموجب للضمان فى الفقه الإسلامى - دراسة

مقارنه - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة .

**نجيب ارمنازى :**

١٩٥ - الشرع الدولى فى الإسلام - رسالة دكتوراه من جامعة

باريس - طبعة دمشق - ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م .

**وحيد الدين سوار :**

١٩٦ - التعبير عن الإرادة فى الفقه الإسلامى - رسالة دكتوراه

حقوق القاهرة - دار الكتاب العربى - ١٩٦٠ .

**وهبة الزحيلي :**

١٩٧ - نظرية الضرورة الشرعية - رسالة ماجستير - دمشق

١٩٦٩ .

١٩٨ - آثار الحرب فى الفقه الإسلامى دراسة مقارنة - رسالة

دكتوراه - حقوق القاهرة - دار الفكر بدمشق .

يوسف قاسم :

- ١٩٩ - نظرية الدفاع الشرعى فى الفقه الجنائى الاسلامى  
والقانون الجنائى الوضعى - رسالة دكتوراه - كلية  
الشريعة والقانون جامعة الأزهر - وقد طبعت سنة ١٣٩٩ هـ -  
١٩٧٩ م - دار النهضة العربية القاهرة .

#### ٤ - المعاجم اللغوية

ابن منظور ( ٧١١ هـ ) : محمد بن مكرم بن على جمال الدكن بن منظور  
الانصارى .

٢٠٠ - لسان العرب - الدار المصرية للتأليف والترجمة - طبعة  
مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨ هـ .

الرازى ( القرن ٨ هـ ) : زين الدين مهدي بن شمس الدين أبى بكر عبد  
الرازق الرازى .

٢٠١ - مختار الصحاح - المطبعة الأميرية - ١٣٢٤ هـ ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦ م .

الزمخشري ( ٥٣٨ هـ ) : جاد الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمود  
المعروف بالزمخشري الخوارزمى .

٢٠٢ - أساس البلاغة - طبعة ١٣٤١ هـ .

الشرنوبى ( ١٩١٢ م ) : سعيد بن عبد الله الياس المعروف بالشرنوبى  
المارونى اللينانى .

٢٠٣ - اقرب الموارد فى صحيح العربية والشوارد - طبعة  
بيروت ١٨٨٩ م .

الفيروز آبادى ( ٨١٧ هـ ) : محمد الدين مهدي بن يعقوب الفيروز آبادى .  
٢٠٤ - القاموس المحيط - طبعة ١٣٠٢ هـ .

مجمع اللغة العربية :

٢٠٥ - المعجم الوسيط - مطبعة مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

المقرئ ( ٧٧٠ هـ ) : أحمد بن محمد بن على المقرئ .

٢٠٦ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير - طبعة ١٣١٢ هـ .

#### ٥ - العقائد والتاريخ والاعراف العامة

ابن الأثير ( ٦٣٠ هـ ) : الامام على بن الأثير الجزرى .

٢٠٧ - الكامل فى التاريخ - مطبعة أحمد الحلبي ، محمد مصطفى

١٣٠٣ هـ .

ابن هزم ( ٤٥٦ هـ ) : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم .

٢٠٨ - الفصل فى الملل والنحل - الطبعة الأولى - المطبعة الأدبية بمصر - ١٣١٧ هـ .

ابن خلدون ( ٨٠٨ هـ ) : عبد الرحمن بن خالدون .

٢٠٩ - مقدمة ابن خلدون - طبعة كتاب الشعب .

ابن كثير ( ٧٧٤ هـ ) : عماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن كثير القرشى  
الدمشقى .

٢١٠ - البداية والنهاية - الطبعة الأولى - ١٣٥١ هـ -

١٩٣٦ م .

ابن هشام ( ٢١٣ هـ أو ٢١٨ هـ ) : عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميدى .

٢١١ - السيرة النبوية - طبعة الطبى - ١٢٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

السير توماسى ارنولد :

٢١٢ - الدعوة الى الاسلام - بحث فى تاريخ نشر العقيدة

الاسلامية - ترجمة حسن ابراهيم ، عبد المجيد عابدين -

القاهرة - ١٩٤٧ م .

جملة مستشرقين :

٢١٣ - دائرة المعارف الاسلامية - الجزء السابع .

جوستاف لوبون :

٢١٤ - حضارة العرب - الطبعة الثانية - مطبعة البابى

الطبيب .

جوستينيان :

٢١٥ - مدونة جوستينيان فى الفقه الرومانى - نقلها الى العربية

عبد العزيز فهمى - دار الكاتب العربى - ١٩٤٦ م .

جولد زيهير :

٢١٦ - العقيدة والشريعة فى الاسلام ترجمة الدكتور محمد

يوسف موسى وآخرين - القاهرة - دار الكتاب المصرى

١٩٤٦ م .

خير الدين الزركلى ( القرن ١٤ هـ ) :

٢١٧ - الأعلام - الطبعة العربية - القاهرة - ١٣٤٥ هـ

١٩٢٧ م ، الطبعة الثالثة - بيروت .

الكتاب المقدس :

٢١٨ - العهد القديم والعهد الجديد - طبعة جمعيات الكتاب

المقدس فى الشرق الأدنى - بيروت - سنة ١٨٧٠

مسيحية .

## القسم الثاني

### المراجع القانونية

أولا : باللغة العربية

#### ١ - الكتب

أحمد أمين :

٢١٩ - شرح قانون العقوبات الاهلى .

أحمد عبد العزيز الالفى :

٢٢٠ - شرح قانون العقوبات الليبي - المكتب المصرى للطباعة

والنشر - الاسكندرية ١٩٦٩ م .

أحمد صفوت :

٢٢١ - شرح القانون الجنائى - القسم العام مطبعة الاعتماد

بمصر - ١٩٢٨ م .

أحمد فتحى سرور :

٢٢٢ - اصول قانون العقوبات - النظرية العامة للجريمة دار

النهضة العربية - طبعة ١٩٧٢ م ، ١٩٧٩ م .

٢٢٣ - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - الجزء الثالث

( النقض الجنائى ) دار النهضة العربية - ١٩٨٠ م .

٢٢٤ - اصول السياسة الجنائية - دار النهضة العربية

١٩٧٢ م .

أحمد نشأت

٢٢٥ - رسالة الاثبات - الطبعة السابعة - دار الفكر العربى

١٩٧٢ م .

أحمد وفتيق

٢٢٦ - علم الدولة - ١٩٣٧ م .

اسماعيل غانم

٢٢٧ - مصادر الالتزام - طبعة ١٩٦٨ م .

السعيد مصطفى السعيد

٢٢٨ - الاحكام العامة فى قانون العقوبات طبعة ١٩٥٢ م ، ١٩٦٢ م .

### السيد صبرى

٢٢٩ - مبادئ القانون الدستورى .

### ثروت بدوى

٢٣٠ - القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر -

دار النهضة العربية ١٩٧١ م .

### جندى عبد الملك

٢٣١ - الموسوعة الجنائية - مطبعة دار الكتب - ١٩٣١ م .

### حسن صادق المرصاوى

٢٣٢ - قواعد المسؤولية الجنائية فى التشريعات العربية -

معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٢ م .

### حسن نشات

٢٣٣ - شرح قانون تحقيق الجنايات - طبعة ١٩٢١ م .

### حسنىن ابراهيم صالح عبيد

٢٣٤ - القضاء الدولى الجنائى دار النهضة العربية - ١٩٧٧ م .

٢٣٥ - الجريمة الدولية - دارا النهضة العربية - ١٩٧٩ م .

### رضاً فرج

٢٣٦ - شرح قانون العقوبات الجزائرى - الكتاب الاول -

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر .

### رمسيس بهنام

٢٣٧ - النظرية العامة للقانون الجنائى .

الطبعة الثالثة - منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٧١ م .

### رؤوف عبيد

٢٣٨ - مبادئ القسم العام فى التشريع العقابى المصرى -

دار الفكر العربى - ١٩٧٩ م .

٢٣٩ - المشكلات العمالية الهامة فى الاجراءات الجنائية -

١٩٧٣ م .

٢٤٠ - مبادئ الاجراءات الجنائية - دار الفكر العربى -

١٩٧٩ م .

### سليمان بيات

٢٤١ - القضاء الجنائى العراقى .

**سليمان مرقس**

٢٤٢ - المسؤولية المدنية فى تقنينات البلاد العربية - القسم  
الاول - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧١ م .

**عبد الاحد جمال الدين**

٢٤٣ - المبادئ الرئيسية فى القانون الجنائى - ١٩٧٤ م .

**عبد الرزاق السنهورى**

٢٤٤ - الوسيط فى شرح القانون المدنى - الجزء الاول - دار  
النهضة العربية - الطبعة الثانية - ١٩٦٤ م .

**عبد الفتاح عبد الباقي**

٢٤٥ - نظرية القانون - دار النهضة العربية .

**عبد المنعم البدرائى**

٢٤٦ - اصول القانون المدنى المقارن - مكتبة سيد عبد الله  
وهبه - ١٩٧٠ م .

**عبد الوهاب حومد**

٢٤٧ - شرح قانون الجزاء الكويتى - القسم العام - المطبعة  
العصرية بالكويت - ١٩٧٢ م .

**عثمان خليل**

٢٤٨ - المبادئ الدستورية الحديثة .

**عنان الخطيب**

٢٤٩ - محاضرات عن النظرية العامة فى قانون العقوبات  
السورى - طبعة ١٩٥٧ م .

**على بدوى**

٢٥٠ - الاحكام العامة فى القانون الجنائى - ١٩٣٨ م .

**على راشد**

٢٥١ - القانون الجنائى - دار النهضة العربية - ١٩٧٤ م .  
٢٥٢ - موجز القانون الجنائى - الطبعة الثانية ١٩٥٣ م .

**على زكى العرباى**

٢٥٣ - شرح القسم العام من قانون العقوبات - طبعة ١٩٢٥ م

**فوزية عبد الستار**

٢٥٤ - النظرية العامة للخطأ غير العمدى - دار النهضة  
العربية - ١٩٧٧ م .

**قدري عبد الفتاح الشهاوى**

- ٢٥٥ - النظرية العامة للمسئولية الشرطية - جنائيا واداريا -  
منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٧٤ م .

**مأمون محمد سلامة**

- ٢٥٦ - قانون العقوبات - القسم العام - دار الفكر العربى -  
١٩٧٩ م .

**محمد حافظ غانم**

- ٢٥٧ - الامن الدولى - الاسكندرية - ١٩٥١ م .

**محمد عزيز شكرى ، حسن ابراهيم**

- ٢٥٨ - قضايا معاصرة فى السياسة الدولية - الكويت -  
١٩٧٢ م .

**محمد على راتب ، محمد نصر الدين كامل ، محمد فاروق راتب**

- ٢٥٩ - قضاء الامور المستعجلة - الطبعة الخامسة - عالم  
الكتب القاهرة - ١٩٦٨ م .

**محمد قدري**

- ٢٦٠ - تعريب قانون الحدود والجنايات ترجمة من الفرنسية  
الى العربية - المطبعة الخديوية - ١٣٢٢ هـ .

**محمد محيى الدين عوض**

- ٢٦١ - القانون الجنائى - مبادئه الاساسية ونظرياته العامة فى  
التشريعين المصرى والسودانى - ١٩٦٣ م .  
٢٦٢ - قانون العقوبات السودانى معلقا عليه - ١٩٧٠ م .

**محمد مصطفى القللى**

- ٢٦٣ - فى المسئولية الجنائية - مطبعة جامعة فؤاد الاول -  
١٩٤٨ م .

**محمود ابراهيم اسماعيل**

- ٢٦٤ - شرح الاحكام العامة فى قانون العقوبات المصرى -  
الطبعة الاولى - ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .  
٢٦٥ - جرائم الاموال وجرائم التزوير - الطبعة الثالثة . ١٩٥٠ .

**محمود خيرى بنونه**

- ٢٦٦ - اثر استخدام الطاقة النووية على العلاقات الدولية  
واستراتيجية الكتلتين - القاهرة ١٩٦٧ م .

**محمود محمود مصطفى**

- ٢٦٧ - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية  
الطبعة الثامنة - ١٩٦٩ م .
- ٢٦٨ - اصول قانون العقوبات فى الدول العربية - الطبعة  
الاولى - دار النهضة العربية - ١٩٧٠ م .
- ٢٦٩ - نموذج لقانون العقوبات - الطبعة الاولى - مطبعة جامعة  
القاهرة - ١٩٧٦ م .
- ٢٧٠ - تعليقات على مشروع قانون العقوبات الفرنسى - الكتاب  
الاول - القسم العام - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٨٠ م .
- ٢٧١ - الاثبات فى المواد الجنائية فى القانون المقارن - الجزء  
الاول - النظرية العامة - الطبعة الاولى - ١٩٧٧ م .
- ٢٧٢ - شرح قانون الاجراءات الجنائية - الطبعة العاشرة -  
دار النهضة العربية - ١٩٧٠ م .
- ٢٧٣ - تطور الاجراءات الجنائية فى مصر وغيرها من البلاد  
العربية - الطبعة الاولى - دار النهضة العربية - القاهرة  
١٩٦٩ م .
- ٢٧٤ - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة  
السابعة .

**محمود نجيب حسنى**

- ٢٧٥ - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة  
العربية - طبعة ١٩٦٢ م ، ١٩٧٧ م .
- ٢٧٦ - اسباب الاباحة فى التشريعات العربية - معهد الدراسات  
العربية العالية - ١٩٦٢ .
- ٢٧٧ - المساهمة الجنائية فى التشريعات العربية - معهد  
الدراسات العربية العالية - ١٩٦١ م .
- ٢٧٨ - النظرية العامة للتصد الجنائى - دراسة تأصيلية مقارنة  
للركن المعنوى فى الجرائم العمدية - دار النهضة العربية -  
١٩٧٨ م .
- ٢٧٩ - دراسات فى القانون الجنائى الدولى - القاهرة -  
١٩٥٩ م - ١٩٦٠ م .
- ٢٨٠ - شرح قانون العقوبات اللبناني - القسم العام - الطبعة  
الثانية - بيروت ١٩٧٥ م .

## ٢ - البحوث والمقالات

**أحمد موسى**

٢٨١ - على هامش حق الدفاع عن النفس واستعمال الأسلحة النووية - المجلة المصرية للقانون الدولي - ١٩٦٢ م .

**انطون عبده فهمي**

٢٨٢ - مدى التزام الفرد في الإبلاغ عن الجريمة المجلة الجنائية القومية - المجلد الثالث عشر - يوليو - ١٩٧٠ م .

**حسن صادق المرصفاوي**

٢٨٣ - الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ووضعها في المجتمع العربي - مجلة عالم الفكر الكويتية - المجلد الرابع - العدد الثالث - ١٩٧٣ م .

**حسين عبد الخالق حسونه**

٢٨٤ - توصل الامم المتحدة الى تعريف العدوان - المجلة المصرية للقانون الدولي - ١٩٧٦ م .

**عائشة راتب**

٢٨٥ - مشروعية المقاومة المسلحة - محاضرة في الجمعية المصرية للقانون الدولي - القاهرة - ١٩٧٠ م .

**عمر السعيد رمضان**

٢٨٦ - بين النظريتين النفسية والمعيارية ثلاثم - مجلة القانون والاقتصاد - العدد الثالث - ١٩٦٤ م .

**عوض محمد عوض**

٢٨٧ - حقوق المشتبه فيه في مرحلة التحقيق . بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الأول حول حماية حقوق الانسان في ظل نظام العدالة الجنائية في الاسلام - مجلة المسلم المعاصر - العدد ٢٢ - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

**فوزية عبد الستار**

٢٨٨ - عدم المشروعية في القانون الجنائي - مجلة القانون والاقتصاد السنة الحادية والاربعون ١٩٧١ م .

٢٨٩ - خطر الاعتداء في الدفاع الشرعي - دراسة مقارنة - مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٤٢ - ( سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٢ م ) .

### مصطفى العوجي

٢٩٠ - المجرم والمنظمات الدولية .

مجلة عالم الفكر - مجلة دورية تصدرها وزارة الثقافة  
والاعلام بالكويت ( اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ) ١٩٧٤ م .

### يسر أنور على

٢٩١ - الدفاع الشرعى دراسة لمبدأ المشروعية - المجلة الجنائية  
القومية - المجلد الثالث عشر ١٩٧٠ م .

### ٣ - الرسائل العلمية

#### ابراهيم زكى اخنوخ :

٢٩٢ - حالة الضرورة فى قانون العقوبات - رسالة دكتوراه -  
حقوق القاهرة - دار النهضة العربية ١٩٦٩ م .

#### أحمد حافظ نور :

٢٩٣ - جريمة الزنا فى القانون المصرى والمقارن - رسالة  
دكتوراه - حقوق القاهرة - مطبعة نهضة مصر ١٩٥٨ م .

#### ادوارد غالى الذهبى :

٢٩٤ - حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدنى - رسالة  
دكتوراه - ١٩٦٠ م .

#### جمال العطينى :

٢٩٥ - الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر - رسالة  
دكتوراه - حقوق القاهرة - دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .

#### حامد الشريف :

٢٩٦ - نظرية الدفاع الشرعى مقارنة بين القانون الفرنساوى  
والقوانين المصرية - رسالة مقدمة لجامعة باريس النص  
العربى - مطبعة الشباب بمصر .

#### داود سليمان العطار :

٢٩٧ - تجاوز الدفاع الشرعى فى القانون المقارن - رسالة  
دكتوراه - حقوق القاهرة - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

#### زنون احمد الرجيو :

٢٩٨ - النظرية العامة للاكراه والضرورة - دراسة مقارنة  
رسالة دكتوراه - مطبعة مخيمر - القاهرة - ١٩٦٨ م .

**عبد الوهاب العثماني :**

٢٩٩ - الاتهام الفردي أو حق الفرد في الخصومة الجنائية  
رسالة دكتوراه - دار النشر للجامعات المصرية ١٩٥٣ .

**عثمان سعيد عثمان :**

٣٠٠ - استعمال الحق كسبب للإباحة - رسالة دكتوراه -  
حقوق القاهرة - ١٩٦٨ م .

**عماد عبد الحميد النجار :**

٣٠١ - النقد المباح دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - حقوق  
القاهرة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٧ م .

**عمر المسعيد رمضان :**

٣٠٢ - الركن المعنوي في المخالفات - رسالة دكتوراه - حقوق  
القاهرة - ١٩٥٩ م .

**فوزية عبد الستار :**

٣٠٣ - المساهمة الأصلية في الجريمة - رسالة دكتوراه -  
حقوق القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٧ م .

**محمد بهاء الدين باشا :**

٣٠٤ - المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي - رسالة  
دكتوراه - حقوق القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع  
الأميرية - ١٩٧٤ م .

**محمد محمود خلف :**

٣٠٥ - حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي - رسالة  
دكتوراه - حقوق القاهرة - مكتبة النهضة المصرية القاهرة  
١٩٧٣ م .

**محمود عثمان الهمشري :**

٣٠٦ - المسؤولية الجنائية عن فعل الغير - رسالة دكتوراه -  
حقوق القاهرة - ١٩٦٩ م .

**نجيب بكير :**

٣٠٧ - دور النيابة العامة في قانون المرافعات - رسالة دكتوراه  
حقوق القاهرة - مكتبة عين شمس - ١٩٧٤ م .

**ويصا صالح :**

٣٠٨ - العدوان المسلح في القانون الدولي - القاهرة - ١٩٧٥ .

#### ٤ - مجموعات ألفوانين والاحكام القضائية

- ٢٠٩ - مجموعة احكام القضاء الادارى - تصدر عن المكتب الفنى  
لمجلس الدولة بجمهورية مصر العربية .
- ٣١٠ - مجموعه احكام محكمه انقض - تصدر عن المكتب الفنى  
بمحكمة النقض .
- ٣١١ - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم - وزارة العدل - مصر
- ٣١٢ - مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض  
والايرام فى المواد الجنائية - محمود أحمد عمر .
- ٣١٣ - قضاء المحكمة العليا الاتحادية - ليبيا .
- ٣١٤ - الموسوعة الشاملة للبادئ القانونية فى مصر والدول  
العربية - محمد عبد الرحيم عنبر - المطبعة الاميرية  
١٩٧٢ م .

#### ٥ - المجلات والدوريات

- ٣١٥ - مجلة الأمة تصدرها ادارة الشؤون الاسلامية برئاسة  
المحاكم الشرعية والشئون الدينية فى دولة قطر .
- ٣١٦ - المجلة الجنائية القومية - يصدرها المركز القومى للبحوث  
الجنائية والاجتماعية .
- ٣١٧ - مجلة عالم الفكر تصدرها وزارة الاعلام بالكويت .
- ٣١٨ - مجلة القانون والاقتصاد تصدرها كلية الحقوق جامعة  
القاهرة .
- ٣١٩ - مجلة لواء الاسلام .
- ٣٢٠ - مجلة المسلم المعاصر .
- ٣٢١ - المجلة المصرية للقانون الدولى - تصدرها الجمعية  
المصرية للقانون الدولى - جمهورية مصر العربية .
- ٣٢٢ - مجلة منبر الاسلام تصدرها وزارة الاوقاف بجمهورية  
مصر العربية .
- ٣٢٣ - مجلة الوعى الاسلامى - تصدرها وزارة الاوقاف  
بالكويت .

## المراجع الأجنبية

- Abou Talib (Soufi Hassan)  
324 — Le periculum Res venditate en droit Musulman-thèse pour le doctorat.  
Paris imp. Université du caire. 1958.
- Adolphe (chauveau) et M. (Faustin) Hélie  
325 — .théorie du code pénal paris 1972
- Alchalabi (Hassan Abd. el Hadi)  
326 — La Légitime défense en droit International-thèse, Le Caire 1972
- Ancel (Marc)  
327 — La défense socialé, nouvelle.
- Andenaes (Johannes)  
328 — General part of criminal law of Narway.  
London.
- Baty  
329 — cours of International law. London, 1930
- Bertalini (vincent charles)  
330 — La légitime défense dans la doctrine du droit musulman thèse paris 1931.
- Bouzat (Pierre) et Pental (Jean)  
331 — Traité de droit pénal et de criminol ogie - Paris 1963
- Burhieu.  
332 — La division du travail social paris 1927
- Burdeau  
333 — Science Politique 1967
- Chukri (Mohammad Aziz)  
334 — The concept of self determination in the united nation,  
Domascus syria 1965.
- Craven (Jean)  
335 — Cours de droit Penal international, Le Caire, 1955
- G. Dégois.  
336 — Traité élémentaire de droit criminel. Paris 1911.
- Delogu  
337 — Les causes de justification, 1955

- Delvanis (Jean)  
338 — La légitime défense en droit International moderne-thèse-  
Paris 1970
- Devlin (Patrick)  
339 — The criminal prosecution in England, London. oxford Uni-  
versity press 1960.
- Donnedieu de vabres  
340 — Traité élémentaire de droit criminel et science penitentiaire  
9eme, paris 1947
- El chérif (Hamed)  
341 — Théorie de la légitime défense comparée de droit Français  
et de droit Egyptién. thèse- Paris 1922.
- Fariers (Parrel)  
342 — De l'état de nécessité Paris 1961.
- Fréjavaille.  
343 — Elément de droit criminel 1935.  
344 — Manuel de droit criminel.
- Garcon (Emile).  
345 — Code penal annoté Paris 1956.
- Gaurraud (René)  
346 — Traite théorique et pratique de droit pénal Francais paris  
1913.
- Ejaville et J. Gsayer  
347 — manuel criminel de capacite paris 1964
- Gayer  
348 — Die lehre der Nothurchr jeva 1957.
- Goodby (F. M.)  
349 — commentary on Egyptian law Cairo 1924.
- Gour (Hari Singh)  
350 — The penal law of Brith India.
- Grandmoulin  
351 — Le droit pénal Egyptien indigène Le Caire 1908.
- Haus (J. I.)  
352 — Principes Généraux de droit Belge 1879.
- Helie (F.)  
353 — Pratique crimmelle des cours et tribunaux 6ème, paris, 1954.  
(M.) Hugnez  
354 — Cours de droit criminel Paris 1950 — 1951.

Khadouri, M.

355 — peace and war in the law of Islam.

Larguier, J.

356 — Droit pénal general et procédure pénal Paris 1972.

Le pointe (Gric)

357 — La diagnostic Judiciaire de faits Justificatifs Revue de science criminelle et de droit pénal comparé 1969.

Légal (Alfred)

358 — Les conditions de la légitime défense Revue de science criminelle et de droit pénal comparé 1955.

359 — Les cas privilegies de légitime défense Revue de science criminelle et de droit pénal comparé 1965.

360 — La défense automatique des biens. Revue de science criminelle et de droit pénal compare 1970.

Levasseur (J)

361 — Droit penal et procédure pénale 1975.

Marle et Vitu

362 — Traité de droit criminel paris 1967.

A.A. Piont Kovsky et V.M. Tchkhikvadge

363 — Le système pénal soviétique Paris 1975.

Kissigner (Henri)

364 — Nuclear weapons and Foreign policy New Yorke London 1957.

Prialaud (Andrien)

365 — Du droit de légitime défense — thèse — poitiers 1903.

Prodel (J)

366 — Droit pénal T.I. introduction droit penal general. Paris

Roux (J.A.)

367 — cours de droit criminel Francais Paris 1927.

G. Stéfani et G. Levasseur

368 — Droit pénal general et procédure pénal Paris 1964.

Thonissen

369 — Le droit pénal de la Republique Athenienne.

370 — Etude sur l'histoire du droit criminel des peuples anciens.

P. E. Trousse

371 — Le mobil justificatif: Revue de droit pénal et de criminologie  
Fevrier 1963.

Tsarapalas

372 — Le moment et la durée des infractions pénales Thèse —  
Paris 1967.

Tung.

373 — Le particulier au service de l'ordre public, préface Huguenev  
1943

Turner (J.W. Cecil)

374 — Kenny's outlines of criminal law combridge at the university  
17th edition, 1958.

Vidal (Geore) et magnol (Joseh)

375 — cours de droit criminel et de Science pénitentiaire. Paris  
1970 et 1928.